

من نوادر مخطوطات علم أصول الفقه (١) أول الفقه في أصول الفقه

الفَيْهُ لِلْحَافِظِ الْعِرَاقِيِّ فِي أَصُولِ الْفَقْهِ الْجَمْعِ الْوَهَّاجِ فِي نَظَرِ الْمَنْهَاجِ

تأليف
الحافظ العراقي زين الدين عبد الرحيم بن الحسين
(٧٩٥ - ٨٠٦ هـ)

يُطْبَعُ لَأَوَّلَ مَرَّةٍ مُحَقَّقًا عَلَى ثَلَاثِ مَخْطُوطَاتٍ
وهو نظم (١٣٦٧ بيتاً) لـ "منهاج الوصول إلى علم الأصول" للبيضاوي
وَمَعَهُ أَصْلُهُ

مَنْهَاجُ الْوُصُولِ إِلَى الْعِلْمِ الْأَصُولِ

تحقيق الشيخ
عبد الله رمضان موسى
كلية الشريعة

تأليف
القاضي ناصر الدين عبد شربع البيضاوي
(ت ٦٨٥ هـ)

يُطْبَعُ لَأَوَّلَ مَرَّةٍ مُحَقَّقًا عَلَى عَشْرِ مَخْطُوطَاتٍ

النَّاشِرُ
مَكْتَبَةُ التَّوْقِيعِ لِلْإِسْلَامِيَّةِ
لِلتَّحْقِيقِ وَالنَّشْرِ وَالْعِلْمِ
هاتف: ٣٧٧٧٨٧٧٢ - ٣٣٧٦٥٣٤٤
جوال: ٠١٠٠٥٢٥٥١٤٠

مَكْتَبَةُ
تَحْقِيقِ النَّصَبِ حَقًّا

الطبعة الأولى للكتاب:

١٤٣٥ هـ - ٢٠١٤ م

حقوق الطبع والنشر محفوظة كافة على مكتبة التوعية الإسلامية

طبعة خاصة لمكتبة النصيحة بإذن الناشر

مكتبة
دار النصيحة

الملكة العربية السعودية - المدينة النبوية - حي الفيصلية - أمام الباب الجنوبي للجامعة الإسلامية

جوال: ٠٠٩٦٦٥٩٥٩٨٢٠٤٦ - فاكس: ٠٠٩٦٦٤٨٤٧٠٧٠٨

البريد الإلكتروني: Daralnasihaa@gmail.com

الناشر: مكتبة التوعية الإسلامية للتحقيق والنشر والبحث العلمي

هاتف: ٣٥٨٧٢١٧٦ - ٣٧٧٧٨٧٧٢ - ٣٣٧٦٥٣٤٤ - محمول: ٠١٠٠٥٢٥٥١٤٠

البريد الإلكتروني: EmadSMF@Gmail.Com (أو) Emad_altawfia@Hotmail.Com

للمراسلات: عماد صابر المرسي ص. ب ١٧٤ الرقم البريدي ١٢٥٥٦ بريد المهر - المجيزة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مُقَدِّمَةُ الْمُحَقِّقِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الصادق الأمين. أمّا بعد:
اشتهر الحافظ زين الدّين العراقي بِأَلْفِيَّتِهِ في علوم الحديث «التبصرة والتذكرة»،
وكذلك له أَلْفِيَّةٌ في السّيرة النبوية، وأَلْفِيَّةٌ في غريب القرآن. ومؤلفاته هذه قد خرجت
إلى النور حيث طُبِعَتْ وتناولتها الأيدي.

لكنني طوال أكثر من عشرين عامًا من التخصص في عِلْمِ أَصُولِ الفقه - دراسةً
وتدريسًا - لَمْ تَقْعْ عَيْنَايَ عَلَى أَلْفِيَّتِهِ فِي أَصُولِ الفقه، إِلَى أَنْ يَسَّرَ اللَّهُ تَعَالَى لِي الْحَصُولَ
عَلَى ثَلَاثِ نُسَخٍ مَخْطُوطَةٍ لِأَلْفِيَّتِهِ هَذِهِ «النَّجْمُ الْوَهَّاجُ فِي نَظْمِ الْمَنْهَاجِ» الَّتِي ذَكَرَ الْحَافِظُ فِي
آخِرِهَا أَنَّهَا تَتَكُونُ مِنْ ١٣٦٧ بَيْتًا، وَمَا أَسْعَدَنِي كَثِيرًا أَنَّهَا بِشَرَحِ ابْنِهِ وَلِيِّ الدّينِ أَبِي زُرْعَةَ.
وَمِنْ هَذِهِ النُّسخِ نُسْخَةٌ كُتِبَتْ مِنْ أَصْلِ الْمُؤَلِّفِ (ابن العراقي)، وَنُسْخَةٌ رُوِجَتْ
وَصُحِّحَتْ عَلَى نُسْخَةٍ قُرِئَتْ عَلَى الْمُؤَلِّفِ وَعَلَيْهَا خَطُّهُ.

فَسَارَعْتُ إِلَى تَحْقِيقِهَا وَضَبْطِ نَصِّهَا؛ لَتَخْرُجَ إِلَى النورِ بِطَبَاعَتِهَا، وَفِي سَبِيلِ ذَلِكَ تَرَكْتُ
كُلَّ الْأَبْحَاثِ الْأُصُولِيَّةِ الَّتِي كُنْتُ أَنْوِي إِمْتَامَهَا الْعَامَ الْمَاضِي، وَكَذَلِكَ تَعَطَّلَتْ مَوْسُوعَةُ
أَصُولِ الفقه الَّتِي شَرَعْتُ فِي تَأْلِيفِهَا، لَكِنِّي سَأَعَاوِدُ الْعَمَلَ فِي هَذِهِ الْمَوْسُوعَةِ بَعْدَ أَيَّامٍ إِنْ
شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَلَقَدْ انْتَهَيْتُ بِفَضْلِ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ تَحْقِيقِ هَذِهِ الْأَلْفِيَّةِ مَعَ شَرْحِهَا، فَرَأَيْتُ إِفْرَادَ نَظْمِ
الْأَلْفِيَّةِ بِطَبَاعَتِهِ فِي كِتَابٍ مُسْتَقِلٍّ بَعِيدًا عَنِ الشَّرْحِ؛ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ مِنْ فَوَائِدَ مَعْلُومَةٍ، كَالْتِيسِيرِ

على مَنْ يريد حِفْظَهَا، أو يريد مراجعتها بَعْدَ الانتهاء مِنْ دراسة شرحها، وغير ذلك مِنْ الفوائد.

لماذا طَبَعْتُهَا مع كتاب «منهاج الوصول»؟

الجواب: لِسَبَبَيْنِ:

السبب الأول: أَنَّ أَلْفِيَّةَ الحافظ العراقي في عِلْمِ أُصُولِ الفقه هي نَظْمٌ لِكِتَابِ «منهاج الوصول إلى عِلْمِ الأُصُول» للقاضي ناصر الدِّين البيضاوي (المتوفى ٦٨٥هـ)، ولا شك أَنَّ وَضْعَ الأَصْلِ بجوار النِّظْمِ له فوائد عظيمة، منها:

- ١ - يساعد في توضيح عبارة النِّظْمِ، وفيه صيانة مِنَ الخطأ في فَهْمِهَا.
- ٢ - يساعد في معرفة الفروق بين الأَصْلِ والنِّظْمِ، فيظهر ما زاده الحافظ العراقي وما حذفه، وما قام بتعديله، وسيتضح ذلك فيما يلي في مبحث: (منهج الحافظ العراقي في أَلْفِيَّتِهِ «النَّجْم الوهاج»).

السبب الثاني: أَنِّي كُنْتُ عَازِمًا على أَنَّ أَشْرَحَ هذه الأَلْفِيَّةَ بعبارة مختصرة في هامش هذا الكتاب، وبدأتُ ذلك فِعْلاً، لكنني لَمَّا وجدت جميع طبعات كتاب «منهاج الوصول» - التي رأيتها - لا تَخْلُو مِنْ أخطاء وتصحيف في مواضع مما أَدَّى إلى تحريف عبارة البيضاوي، ومن ثَمَّ أَدَّى إلى خَلَلٍ في بعض عبارات «منهاج الوصول» (وسيأتي بيان ذلك تفصيلاً)، وَجَدْتُ نَفْسِي مُضْطَرًّا إلى جَمْعِ كل ما أَسْتَطِيعُهُ مِنْ مخطوطات «منهاج الوصول» أو مخطوطات شرح «منهاج الوصول» بشرط أَنَّ تتضمن هذه الشروحات مَتْنِ المنهاج أو بَعْضَهُ^(١).

(١) وقد اشترطتُ شَرْطًا للاعتماد على مخطوطات شروح المنهاج، وهو أَنَّ أَجِدَ الشارح ينقل لفظ البيضاوي دُونَ تَصَرُّفٍ مِنْهُ، وهذا يتضح لي بسهولة بمراجعته على مخطوطات «منهاج الوصول».

فاجتمع عندي عشر مخطوطات لـ «منهاج الوصول» تتضمنه كُله أو بَعْضه، وقُرِئت جميعها ورُوجِعَتْ، بل وقَابَلْتُ «منهاج» البيضاوي عِبَارَةً عِبَارَةً - على نَظْمِ أَلْفِيَّةِ الحافظ العراقي بَيْنَا بَيْنَا؛ لِكَيْ أَقْدِمَ لِأَهْلِ الْعِلْمِ وَلِطَلَبَتِهِ طَبْعَةً مُتَقَنَةً قَدْرَ الْإِمْكَانِ، وَأَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ أَكُونَ قَدْ وَفَّقْتُ فِي ذَلِكَ غَايَةَ التَّوْفِيقِ^(١).

وَبَعْدَ أَنْ انْتَهَيْتُ مِنْ تَحْقِيقِ كِتَابِ «منهاج الوصول» للبيضاوي رَأَيْتُ أَنْ أَسْتَغْنِي بِهِ عَنْ شَرْحِي الْمُبْسُطِ لِأَلْفِيَّةِ الْعِرَاقِيِّ، وَأَنَّ أَفْضَلَ شَيْءٍ أَفْعَلُهُ هُوَ أَنْ أَطْبَعَهَا مُجْتَمِعِينَ بِالشَّكْلِ الَّذِي سِيرَاهُ الْقَارِئُ دَاخِلَ هَذَا الْكِتَابِ^(٢). وَالْكَلَامُ فِي هَذِهِ الْمَقْدَمَةِ فِي مَبَاحِثَ:

المبحث الأول: ترجمة الحافظ العراقي.

المبحث الثاني: منهاج الحافظ العراقي في أَلْفِيَّتِهِ «النَّجْمُ الْوَهَّاجُ».

المبحث الثالث: ترجمة القاضي البيضاوي.

المبحث الرابع: لِمَاذَا الْحَاجَةُ إِلَى هَذِهِ الطَّبْعَةِ الْجَدِيدَةِ لـ «المنهاج»؟ مَعَ نِهَاجٍ مِنْ أَخْطَاءِ

وَلَا شَكَّ أَنَّ مَخْطُوطَ «نَهَايَةِ السُّوْلِ شَرْحَ مِنْهَاجِ الْوَصُولِ» لِجَمَالِ الدِّينِ الْإِسْنَوِيِّ (٧٠٤ - ٧٧٢هـ) - الَّتِي تَتَضَمَّنُ مَتْنَ «مِنْهَاجِ الْوَصُولِ» - تُمَثِّلُ نُسْخَةً مَخْطُوطَةً مَعْتَمَدَةً لـ «مِنْهَاجِ الْوَصُولِ»، فَهِيَ نُسْخَةٌ مِنَ النُّسْخَةِ الَّتِي اعْتَمَدَ عَلَيْهَا الْإِسْنَوِيُّ فِي شَرْحِهِ؛ لِأَنَّ الْإِسْنَوِيَّ يَنْقُلُ لَفْظَ الْبِيضَاوِيِّ مِنْ «الْمِنْهَاجِ»، ثُمَّ يَشْرُحُهُ.

(١) وَلَا أَدَّعِي لِنَفْسِي الْعِصْمَةَ مِنَ السَّهْوِ وَالزَّلَلِ، فَمَنْ وَقَفَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ فَلْيَتَفَضَّلْ بِمُرَاسَلَتِي

عَلَى الْإِيْمِيلِ الْمَكْتُوبِ عَلَى غِلَافِ هَذَا الْكِتَابِ، وَهُوَ: moosa888@hotmail.com

(٢) ثُمَّ سَاعَمِلْ - مُسْتَقْبَلًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - عَلَى إِعْدَادِ طَبْعَةٍ خَاصَّةٍ حَيْثُ سَأَقُومُ بِتَقْسِيمِ الصَّفْحَةِ

قِسْمَيْنِ: الْأَعْلَى يَشْمَلُ مَتْنَ الْأَلْفِيَّةِ، وَالْأَسْفَلُ يَشْمَلُ مَتْنَ الْمِنْهَاجِ. بِحَيْثُ إِنَّ كُلَّ مَجْمُوعَةٍ مِنْ آيَاتِ

الْأَلْفِيَّةِ يَكُونُ أَسْفَلَهَا مَا يَقَابِلُهَا مِنْ مَتْنِ «مِنْهَاجِ الْوَصُولِ».

وتحريفات الطبقات السابقة.

المبحث الخامس: وصف نُسخ مخطوطات أَلْفِيَّة العراقي.

المبحث السادس: وصف نُسخ مخطوطات «منهاج الوصول».

المبحث السابع: تنبيهات مهمة. وإليكم تفصيل ذلك:

المبحث الأول: ترجمة الحافظ العراقي

وُلِدَ الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي عام (٧٢٥هـ)، ومات (٨٠٦هـ) بالقاهرة، وهو أحد شيوخ الحافظ ابن حجر العسقلاني، وإليكم ترجمة الحافظ ابن حجر لشيخه العراقي:

قال الحافظ ابن حجر في كتابه «إنباء الغمر بأبناء العمر»: (عبد الرحيم بن الحسين .. زين الدين العراقي، حافظ العصر ..، اشتغل بالفقه والقراءات، ولازم المشايخ في الرواية .. وعني بهذا الشأن ورحل فيه مرّاتٍ إلى دمشق وحلب والحجاز .. ورحل إلى الإسكندرية .. وصَنَّفَ «تخريج أحاديث الإحياء» .. وشرع في إكمال «شرح الترمذي» لابن سيد الناس، ونَظَّمَ «علوم الحديث» لابن الصلاح أَلْفِيَّةً، وشرَحَها وعمل عليه نُكْتًا .. وصار المَنْظُور إليه في هذا الفن .. ولم نَرِ في هذا الفن أَتَقَنَ منه، وَعَلَيْهِ تَخَرَّجَ غالب أهل عصره ..، لَازِمْتُ شيخنا عشر سنين ..، مات الشيخ .. وخصصته بمرثية قافية وهي: ..
 فيا أهل الشام ومصر فابكوا على عبد الرحيم ابن العراقي ..
 ونَظَّمَ ابن الصلاح له صلاح وهذا شرحه في الأفق راق
 وفي نَظْمِ الأصول له وُصول إلى مِنْهاج حق باشتياق^(١)

(١) إنباء الغمر بأبناء العمر (٢/ ٢٧٦).

وقال تقي الدين ابن فهد^(١) (٧٨٧ - ٨٧١هـ) في كتابه «لحظ الألفاظ بذيل طبقات الحفاظ»: (العراقي عبد الرحيم بن الحسين .. صار المشار إليه في الديار المصرية بالحفظ والإتقان والمعرفة ..، تفقه بَعْدَهُ، منهم : .. الإسنوي، وعنه أَخَذَ عِلْمُ الْأُصُول .. وكان الإسنوي يستحسن كلامه في ذلك ويصغي إلى مباحثه فيه ويقول: إِنَّ ذَهَنَهُ صَحِيحٌ لَا يَقْبَلُ الْخَطَأَ. وكان يثني على فهمه ويمدحه بذلك .. وكان لديه فنون مِنَ الْعِلْمِ، منها: القراءات والفقه وأصوله والنحو واللغة والغريب .. له المؤلفات المفيدة..، مِنْ ذَلِكَ: .. «النَّجْمُ الْوَهَّاجُ فِي نَظْمِ الْمَنَهَاجِ» يعني في الْأُصُولِ لِلْبِيضَاوِيِّ، أَلْفُ بَيْتٍ وَثَلَاثُمِائَةٍ وَسَبْعٌ وَسِتِّينَ بَيْتًا، وَلَهُ نُكَّتٌ عَلَيْهِ بَيَّنَّ فِيهَا حِكْمَةَ مَخَالَفَتِهِ لِعِبَارَةِ «الْمَنَهَاجِ»، وَالتَّنْبِيهِ عَلَى دَقَائِقِ ذَلِكَ، بَلَغَ فِيهِ إِلَى أَثْنَاءِ الْبَابِ الْخَامِسِ فِي «النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ». وقد شرح هذا النَّظْمُ كَامِلًا ابْنُهُ شَيْخُنَا الْحَافِظُ وَلِيُّ الدِّينِ^(٢). انتهى^(٣)

المبحث الثاني: منهج الحافظ العراقي في ألفية «النجم الوهاج»

لم يَكُنْ عَمَلُ الْحَافِظِ الْعِرَاقِيِّ عَمَلًا تَقْلِيدِيًّا يَقْتَصِرُ عَلَى نَظْمِ مَتْنِ «الْمَنَهَاجِ»، فَهُوَ لَمْ يَكُنْ مُجَرَّدَ تَابِعٍ لِلْبِيضَاوِيِّ، وَإِنَّمَا صَرَّحَ فِي مُقَدِّمَةِ نَظْمِهِ بِمَنَهَجِهِ الَّذِي اتَّبَعَهُ، فَقَالَ:

وَقَدْ قَصَدْتُ نَظْمَهُ أَزْجُوزَةً حَاوِيَةً أَفْسَامَهُ وَجِيزَةً
وَرُبَّمَا زِدْتُ لِأَمْرِ اقْتَصَى وَرُبَّمَا غَيَّرْتُ مَا لَا يَرْتَضَى

وشرح ابنه أبو زرعة قائلًا: (ووصف الشيخ - أبقاه الله تعالى - هذه المنظومة بالجمع

(١) من تلاميذ ولي الدين أبي زرعة ابن العراقي، فالحافظ العراقي كان والد شيخه.

(٢) لحظ الألفاظ بذيل طبقات الحفاظ (ص ٢٢٦).

(٣) وانظر أيضًا: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع (٤/ ١٧٥) لشمس الدين السخاوي (٨٣١ -

٩٠٢هـ)، طبقات الحفاظ (ص ٥٤٤) لجلال الدين السيوطي (٨٤٩ - ٩١١هـ).

والوَجَازَةُ؛ أَيُّ: الاختصار .. حاوية لأقسامه .. ولحكاية الأقوال وعزوها إلى قائلها على أتم وجه وأحسنه، ولا يحذف من ذلك غالباً إلا ما كان الصواب حذفه؛ لفساده ..

أشار إلى أنه زاد في هذه المنظومة فوائد نفيسة، يَبَيِّن بعضها بقوله: «قُلْتُ»، وَيُمَيِّز بعضها بنفسه؛ لِكَوْنِهِ اعتراضاً على كلام البيضاوي، وما لَمْ يَتَمَيَّز بنفسه ولا بِغَيْرِهِ نَبَّهْتُ عليه في موضعه كما ستقف عليه. وأشار بقوله: «لَأْمُرٍ اقْتَضَى» إلى أنه لا يزيد إلا ما يُحْتَاج إليه؛ كتتميم تقسيم ناقص، وذكُرَ الراجح إذا اقتصر البيضاوي على قولٍ مرجوح، ونحو ذلك، وأشار إلى أنه أَصْلَحَ فيه مواضع مُعْتَرِضَةً. انتهى

قُلْتُ: وإليكُم مثالان:

المثال الأول: قال القاضي البيضاوي في «منهاج الوصول»: (فإن ثَبِتَ «حُكْمِي على الواحد حُكْمِي على الجماعة»، يُرْفَعُ عن الباقيْن). فقال الحافظ العراقي في النِّظْم: ٦١٦ وَإِنْ يَكُنْ «حُكْمِي عَلَى الْوَاحِدِ» صَحَّ يُرْفَعُ عَنِ الْبَاقِيْنَ، قُلْتُ: لَمْ يَصَحَّ فالبيضاوي يقول: إن ثَبِتَ هذا الحديث. فقال العراقي: لَمْ يَصَحَّ.

المثال الثاني: قال القاضي البيضاوي في «منهاج الوصول» في مفهوم الصفة: (تعليق الحكم .. بإحدى صِفَتَيِ الذَّاتِ، مثل: «في سائمة الغنم زكاة» .. خِلَافاً لِأَبِي حَنِيفَةَ وَابْنِ سُرَيْجٍ وَالْقَاضِي وَإِمَامِ الْحَرَمَيْنِ وَالْغَزَالِيِّ). فقال الحافظ العراقي في النِّظْم: ٣٩٩ كَمِثْلٍ «فِي سَائِمَةِ الْغَنَمِ» بَلَى خَالَفَ ذَا السُّنْعَانُ، وَالْقَاضِي تَلَا ٤٠٠ وَابْنُ سُرَيْجٍ، وَكَذَا الْغَزَالِيُّ وَلَمْ يَصِحَّ عَنْ أَبِي الْمَعَالِيِّ

قُلْتُ: فالبيضاوي زعم أن إمام الحرمين (أبا المعالي) خالف في حُجِّيَّةِ مفهوم الصفة، فقال العراقي: (ولم يَصِحَّ عَنْ أَبِي الْمَعَالِيِّ). يعني: لَمْ يَصِحَّ أَنَّهُ خَالَفَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.

المبحث الثالث: ترجمة القاضي البيضاوي

قال الحافظ ابن كثير في كتابه «البداية والنهاية»: (نَاصِرُ الدِّينِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الشَّيرَازِيُّ، قَاضِيهَا وَعَالِمُهَا وَعَالِمُ أَذْرَبِيجَانَ وَتِلْكَ النَّوَاجِي، مَاتَ بِتَبْرِيزَ سَنَةَ خَمْسٍ وَثَمَانِينَ وَسِتِّمِائَةٍ^(١). وَمِنْ مُصَنَّفَاتِهِ «الْمِنْهَاجُ» فِي أَصُولِ الْفِقْهِ، وَهُوَ مَشْهُورٌ .. وَلَهُ شَرْحُ «التَّنْبِيهِ» فِي أَرْبَعِ مَجَلَّدَاتٍ، وَلَهُ «الْعَايَةُ الْقُصْوَى فِي دِرَايَةِ الْفَتَوَى»، وَشَرَحَ «الْمُنْتَخَبَ» وَ«الْكَافِيَةَ» فِي الْمُنْطَقِ، وَلَهُ الطَّوَالِعُ وَشَرَحَ «الْمَخْصُولَ» أَيْضًا^(٢)).

وقال صلاح الدين الصفدي (٦٩٦ - ٧٦٤هـ) في كتابه «الوافي بالوفيات»: (نَاصِرُ الدِّينِ الشَّيرَازِيُّ الْبَيْضَاوِيُّ صَاحِبُ التَّصَانِيفِ الْبَدِيعَةِ الْمَشْهُورَةِ، مِنْهَا: .. شَرْحُ «مُخْتَصَرِ ابْنِ الْحَاجِبِ» فِي الْأُصُولِ، وَكِتَابُ «الْمِنْهَاجِ» فِي أَصُولِ الْفِقْهِ وَشَرَحَهُ أَيْضًا، وَشَرَحَ «الْمُنْتَخَبَ» فِي الْأُصُولِ لِلْإِمَامِ فَخْرِ الدِّينِ .. وَشَرَحَ الْكَافِيَةَ فِي النَّحْوِ)^(٣).

وقال شمس الدين الداوودي المالكي (المتوفى: ٩٤٥هـ) في كتابه «طبقات المفسرين»: (ناصر الدين البيضاوي كان إماماً علامة، عارفاً بالفقه والتفسير والأصول والعربية والمنطق .. شافعياً... صَنَّفَ: .. «المنهاج في الأصول»، شَرَحَهُ أَيْضًا، «مختصر ابن الحاجب» فِي الْأُصُولِ «شرح المنتخب في الأصول» لِلْإِمَامِ فَخْرِ الدِّينِ).

(١) وقال ابن قاضي شهبه (٧٧٩ - ٨٥١هـ) في كتابه «طبقات الشافعية، ٢/ ١٧٢»: (الْبَيْضَاوِيُّ .. تَوَفَّى بِمَدِينَةِ تَبْرِيزَ، قَالَ السُّبْكِيُّ وَالْإِسْنَوِيُّ: سَنَةَ إِحْدَى وَتِسْعِينَ وَسِتِّمِائَةٍ. وَقَالَ ابْنُ كَثِيرٍ فِي تَارِيخِهِ وَالْكَتَيْبِيُّ وَابْنُ حَبِيبٍ: تَوَفَّى سَنَةَ خَمْسٍ وَثَمَانِينَ).

(٢) البداية والنهاية (٣٠٩/١٣).

(٣) الوافي بالوفيات (١٧/ ٢٠٦). وانظر أَيْضًا: طبقات الشافعية الكبرى (٨/ ١٥٧) لتاج الدين السبكي (٧٢٧ - ٧٧١هـ).

المبحث الرابع : لِمَاذَا الحاجة إلى هذه الطبعة الجديدة لـ «المنهاج» ؟ مع نماذج من أخطاء وتحريفات الطباعات السابقة

كنت أرجو أن أجد طبعة متقنة لكتاب «منهاج الوصول»، لأعتمد عليها وأقتبس منها في تحقيقي لمخطوط «شرح النجم الوهاج في نَظْمِ المنهاج» وتحقيقي لمخطوط «التحرير لِمَا في منهاج الأصول من المنقول والمعقول» لابن العراقي. فكلما سألتُ أحدًا من المتمرسين في مجال المطبوعات والمخطوطات يجيبني بأنه لا يَعْلَمُ للمنهاج طبعة متقنة محققة على مخطوطات. واستمر بحثي وسؤالي إلى أَنْ أُخْبِرْتُ بطبعة مؤسسة قرطبة بتحقيق د. عبد الفتاح الدخيسي (مدرس أصول الفقه بكلية الشريعة بجامعة الأزهر)، وأُخْبِرْتُ بأنَّ د. الدخيسي ذكر أنه حققها على أكثر من عشرين مخطوطًا، فسارعتُ إلى اقتناء هذه الطبعة؛ عَسَى أَنْ أجد فيها رجائي.

ولكن كانت صَدْمَةٌ قاسية حين طالعْتُ الكتاب في المواضيع المهمة التي أَعْلَمُ أَنَّ فيها تحريفًا وأخطاءً وَسَقَطًا في الطباعات التي قرأتها، فَلَمْ أجد طبعة الدخيسي سالمة من ذلك!
ولا ينقطع تَعَجُّبِي من قول د. الدخيسي في مقدمة تحقيقه للمنهاج (ص ٥١): (قمتُ بحصر نُسخِ المنهاج المخطوطة مِن مظانها والتي بلغت نيفًا وعشرين نُسخة، ما بين دار الكتب المصرية والأزهر الجامعة ومصورات معهد المخطوطات العربية بالقاهرة، والبلدية بالإسكندرية ... بعض الصور المصورة من تركيا، ومن بعض الأقطار العربية الأخرى. وقمتُ بحصر النُسخِ المطبوعة قديما وحديثا سواء تم طبعها منفردة أم مع بعض الشروح .. قابلتُ النُسخَ كلها ، وما كان مِن سقط أو تصحيف نهتُ عليه). انتهى

قلتُ: وجميع مواضع التحريف والسقط التي وجدتُها في طبعته (وتهمني) لَمْ أجدَه نَبَّهَ على واحد منها!!

وقد اشترت الطبعة الثانية (الصادرة في ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م) وكُتب عليها أنَّ الطبعة الأولى كانت في (١٤١٧هـ - ١٩٩٦م).

ولِخَشْيَةِ أَنْ يَكْبُرَ حَجْمُ كِتَابِي هَذَا الَّذِي بَيْنَ أَيْدِيكُمْ الْآنَ سَأَكْتَفِي بِذِكْرِ عَشْرَةِ أَمْثَلَةٍ فَقَطْ مِنْ هَذَا السَّقْطِ وَالتَّحْرِيفِ:

١ - جاء في «المنهاج» بتحقيق د. الدخيسي (ص ٤٨٧): (تنقيح المناط: بأن يبين إلغاء الفارق، وقد يقال: العلة إما المشترك أو المميز، ولا يكفي أن يقال ..).

والصواب: (تَنْقِيحُ الْمَنَاطِ: بِأَنْ يُبَيَّنَ إِلْغَاءُ الْفَاقِرِ. وَقَدْ يُقَالُ: الْعِلَّةُ إِمَّا الْمُشْتَرَكُ، أَوْ الْمُمَيِّزُ، [وَالثَّانِي بَاطِلٌ؛ فَيَكُنْتُ الْأَوَّلَ] ^(١). وَلَا يَكْفِي أَنْ يُقَالَ: ..).

٢ - وجاء فيه أيضًا (ص ٣٧١): (استدلال الصحابة بقوله «خذوا عني مناسككم»).
والصواب: (استدلال الصَّحَابَةِ بِقَوْلِهِ ﷺ: [«صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي»] ^(٢) و«خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ»).

٣ - وجاء فيه أيضًا (ص ٢٩٠): (منقوض بما إذا صرح به، قيل: النهي يفيد الفور).
والصواب: (مَنْقُوضٌ بِمَا إِذَا صَرَّحَ بِهِ، كَقَوْلِهِ: [أَوْجَبْتُ عَلَيْكَ أَنْ تَفْعَلَ كَذَا فِي أَيِّ وَقْتٍ شِئْتَ] ^(٣). قِيلَ: النَّهْيُ يُفِيدُ الْفَوْرَ).

٤ - وجاء فيه أيضًا (ص ٢٦٨): (إذا قيل فلان ترددنا بين القول والفعل).
والصواب: (إِذَا قِيلَ: «أَمْرٌ فَلَانٌ»، تَرَدَّدْنَا بَيْنَ الْقَوْلِ وَالْفِعْلِ). هَكَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ.
٥ - وجاء فيه أيضًا (ص ٣٣٤): (عطف العام على الخاص لا يخصص).

(١) ثابتة في (ش، م، ع، ر، ف، ح).

(٢) ثابتة في (ش، م، ر).

(٣) ثابتة في (ع، م، ر، ف).

والصواب: (عَطْفُ الْخَاصِ [على العام]^(١) لَا يُخَصِّصُ). هكذا في جميع النسخ.

٦ - وجاء فيه أيضًا (ص ٣٧٣): (فإن عارض فعله الواجب اتباعه ، قولا متقدما نسخه، وإن عارض عاما فبالعكس).

والصواب: (فإن عَارَضَ فِعْلُهُ الْوَاجِبُ اتِّبَاعُهُ قَوْلًا مُتَقَدِّمًا، نَسَخَهُ^(٢)). وإن عَارَضَ [متأخرا]^(٣) عامًا، فَبِالْعَكْسِ). كذا في جميع النسخ.

٧ - وجاء فيه أيضًا (ص ٥٤٨): (فيرجح الراوي .. المتحمل وقت البلوغ، على المتحمل في الصبا، أو فيه أيضا).

والصواب: (فَيَرْجِّحُ الرَّائِي .. «الْمُتَحَمِّلُ وَقْتَ الْبُلُوغِ» عَلَى «الْمُتَحَمِّلِ فِي الصَّبَا، أَوْ فِيهِ [وَفِي الْبُلُوغِ]^(٤)» أَيْضًا).

٨ - وجاء فيه أيضًا (ص ٤٩٠): (العلة ما يستلزم الحكم، وقيل: انتفاء المانع لم يستلزمه).

والصواب: (الْعِلَّةُ مَا يَسْتَلْزِمُ الْحُكْمَ، وَ[قَبْلَ] انتفاء المانع لَمْ يَسْتَلْزِمِهِ). وقول البيضاوي: (قَبْلَ انتفاء المانع) يعني: قَبْلَ أَنْ يَنْتَفِيَ الْمَانِعُ، يعني: عِنْدَ وُجُودِ الْمَانِعِ. ومعناه: الْعِلَّةُ تَسْتَلْزِمُ الْحُكْمَ، لكنها لا تستلزمه عند وجود مانع.

(١) هكذا في (ف، م، ت). وفي (ع، ر): عليه. والعبارة في (ن، ح): (عطف الخاص لا يخصص). ففي جميع النسخ: (عطف الخاص).

(٢) في (ع) هنا زيادة: (سواء كان القول خاصًا بالرسول، أو بنا، أو عامًا).

(٣) ثابتة في جميع النسخ (ش، ع، م، ر، ت، ن، ف، ح).

(٤) ثابتة في النسخ: (ش، م، ع، ر، ف). وسيأتي في المبحث السادس بيانات هذه النسخ.

(٥) هكذا في (ع، ت [ز]، ن، ف).

قال جمال الدين الإسنوي في شرحه «نهاية السؤل»: (عَبَّرَ الْمُصَنِّفُ عَنْ حَالَةِ وَجُودِ الْمَانِعِ بِقَوْلِهِ: «وَقَبْلَ انْتِفَاءِ الْمَانِعِ»).

قُلْتُ: فَالْكَلَامُ إِنَّمَا هُوَ عَنْ حَالَةِ وَجُودِ الْمَانِعِ، وَيَعُدُّ التَّحْرِيفُ أَصْبَحَتْ حَالَةُ انْتِفَاءِ الْمَانِعِ!

وَمَا يَثِيرُ الْعَجَبَ أَنَّ د. الدخيسي نقل في الهامش شرح ابن إمام الكاملية في (تيسير الوصول، ٥/ ٣٥٢): (الوصف المنقوض قَبْلَ انْتِفَاءِ الْمَانِعِ لَمْ يَسْتَلْزِمِ الْحُكْمَ).

وكان هذا الكتاب رسالته للدكتوراه، ومع ذلك لَمْ يَتَّبِعْ إِلَى التَّنَاقُضِ بَيْنَ الْمَثْنِ والشرح!!

٩ - جاء في «المنهاج» بتحقيق د. الدخيسي (ص ٣٤٨): (قيل: كالخطاب بلغة لا تفهم، قلنا: هذا يفيد غرضاً إجمالياً).

والصواب: (قيل: كالخطاب بِلُغَةٍ لَا تُفْهَمُ. قُلْنَا: هَذَا [لَا] ^(١) يُفِيدُ غَرَضًا إجمالياً).

وَمَا يَثِيرُ الْعَجَبَ أَنَّ د. الدخيسي نقل في الهامش شرح ابن إمام الكاملية «مختصر تيسير الوصول، ٤/ ١١٧»: (الخطاب بما لا يفهمه السامع لا يفيد غرضاً إجمالياً).

وقد فعل د. الدخيسي الشيء نفسه في رسالته للدكتوراه (تحقيق «مختصر تيسير الوصول») حيث وضع متن «منهاج الوصول» في أعلى الصفحة بلفظ: (هذا يفيد غرضاً إجمالياً)، ثم وضع في أسفل الصفحة شرح ابن إمام الكاملية بلفظ: (الخطاب بما لا يفهمه السامع لا يفيد غرضاً إجمالياً).

هكذا فعل د. الدخيسي في رسالته للدكتوراه (بإشراف د. شعبان إسماعيل) ثم في

(١) ثابتة في: ش، م، و «النجم الوهاج في نَظْمِ الْمَنَهاج» للحافظ العراقي، وبها يستقيم الكلام، ومعناه: (هذا الذي ذكرتموه لا يفيد غرضاً إجمالياً). فقول البيضاوي: (هذا) أي: الخطاب بِلُغَةٍ لَا تُفْهَمُ.

تحقيقه لكتاب «منهاج الوصول» دُونَ تنبيه أو تعليق على التناقض بين المَتْن والشرح!!!
 ١٠ - جاء في «المنهاج» بتحقيق د. الدخيسي (ص ٢٩٢): (النهي يقتضي التحريم .. وهو كالأمر في التكرار والفور).

والصواب: (النهي يقتضي التحريم .. وهو كالأمر [إِلَّا] ^(١) في التكرار والفور).
 فالبيضاوي قد قرَّر سابقاً (في باب الأوامر) أَنَّ النَّهْيَ يفيد التكرار، بِخِلَاف الأمر.
 فلا يستقيم أن يقول هنا: (النهي كالأمر في التكرار).

ومما يثير العجب أن رسالة الدكتوراه للدكتور الدخيسي في تحقيق «مختصر تيسير الوصول» لابن إمام الكاملية في شرح «منهاج الوصول»، وفيها صرَّح ابن إمام الكاملية بوجودها في بعض نُسخ «المنهاج»، فقال في (مختصر تيسير الوصول، ٢٢٦/٣، ط: الفاروق): (وفي بعض نُسخ «المنهاج»: «إِلَّا في التكرار والفور»؛ فيكون موافقاً لابن الحاجب، وشاملاً لِمَا تقدم، وبه يُشعر قوله فيما تقدَّم). انتهى

قُلْتُ: فَلَمْ يُثْبِتْهَا د. الدخيسي في تحقيقه للمنهاج، بل ولا نَسَبَهُ على ذلك!!
 وقال الحلواني في شرحه للمنهاج (مخطوط، ورقة: ١٣٤): (قوله: «إِلَّا في التكرار والفور» هكذا في بعض النُّسخ، ومفقود في بعضها .. لكن وجوده خير من عدمه؛ لِكَيْلَا يناقض قَوْل المُصَنِّف قَبْلَ هذا بقليل عند قوله: «قُلْنَا: لأنه يفيد التكرار»).

وماذا عن الطبقات الأخرى للمنهاج؟

إذا أَخَذْنَا (كِمِثَال) طبعة المنهاج بتحقيق د. شعبان إسماعيل (دار ابن حزم، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م)، فسنجدها قد وقع فيها غالب السقط والتحريفات التي ذكرتها في طبعة د. الدخيسي! وسأكتفي أيضاً بِذِكْر عَشْرَةِ أمثلة:

(١) ثابتة في: (ع، ف، ح)، ونُسَخة شرح البدخشي (مناهج العقول، ٥٠/٢).

- السقط المذكور سابقاً برقم (١) وقع في طبعته (ص ٢٠٩).
- السقط المذكور سابقاً برقم (٢) وقع في طبعته (ص ١٥٥).
- السقط المذكور سابقاً برقم (٣) وقع في طبعته (ص ١١٩).
- التحريف المذكور سابقاً برقم (٥) وقع في طبعته (ص ١٣٥).
- السقط المذكور سابقاً برقم (٦) وقع في طبعته (ص ١٥٥).
- السقط المذكور سابقاً برقم (٧) وقع في طبعته (ص ٢٤١).
- التحريف المذكور سابقاً برقم (٨) وقع في طبعته (ص ٢١١).
- السقط المذكور سابقاً برقم (٩) وقع في طبعته (ص ١٤٢).
- السقط المذكور سابقاً برقم (١٠) وقع في طبعته (ص ١٢٠).

المثال العاشر: جاء في «المنهاج، ص ٢٢٧» بتحقيق د. شعبان إسماعيل: (الباقى يستغنى عن سبب جديد .. ونقل عدمه، لصدق عدم الحادث على ما لا نهاية له).

والصواب: (الباقى يَسْتَغْنَى عَنْ سَبَبٍ أَوْ شَرَطٍ جَدِيدٍ .. وَ[يَقِلُّ] عَدَمُهُ؛ لِصَدَقِ عَدَمُ الْحَادِثِ عَلَى مَا لَا نَهَايَةَ لَهُ).

فالمسألة في أَنَّ عَدَمَ الْبَاقِي أَقْلٌ مِنْ عَدَمِ الْحَادِثِ؛ لِذَلِكَ قَالَ الْبِضَاوِيُّ: يَقِلُّ عَدَمُهُ.

ومما يثير التعجب أَنَّ د. شعبان إسماعيل في تحقيقه لكتاب «معراج المنهاج» (وهي رسالته للدكتوراه) وَضَعَ فِي الْمَتْنِ: (نقل عدمه) على الرغم من أَنَّهُ وَضَعَ تَحْتَهُ شَرْحَ شَمْسِ الدِّينِ الْجَزَرِيِّ بِلَفْظٍ: (عدم الحادث أكثر من عدم الباقي)!!

فَشَرَحَ الْجَزَرِيُّ يَوْضَحَ أَنَّ الْمَسْأَلَةَ تَتَعَلَّقُ بِالْأَقْلِ وَالْأَكْثَرِ، وَلَيْسَ بِالنَّقْلِ.

وماذا عن مَتْنِ «المنهاج» المطبوع مع شروحه؟

سأخذ تحقيقين للتمثيل على وجه الاختصار:

التحقيق الأول: «مختصر تيسير الوصول إلى منهاج الأصول» لابن إمام الكاملية، رسالة دكتوراه بتحقيق د. فتحية عبد الصمد (بإشراف أ.د. سعيد مصيلحي أستاذ الفقه وأصوله بكلية الشريعة بجامعة أم القرى، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م)، وأكتفي بِذِكْرِ مثال واحد: نجدها في (ج ٣/ ص ١٣٣١) حَقَّقَتِ الْمَتْنَ مع شرحه هكذا:

(فإنه «نُقِلَ عَدَمُهُ» أي نُقِلَ عَدَمُ الْبَاقِي، وذلك لأنه أَقْلٌ مِنْ عَدَمِ الْحَادِثِ).

وهو الخطأ نفسه الذي ذكرناه سابقًا في المثال العاشر في تحقيق د. شعبان.

ومن العجب العجيب أَنَّ الدكتورة كتبت في هامش هذا التحقيق: (في نُسخة «م»: «يقُل»، وهو تحريف!!!)

قلت: لفظ «يقُل» جعلته الدكتورة تحريفًا، بينما اختارت لفظ «نُقِل»!! وكأنها (ومعها الدكتور المُشْرِف) لَمْ يَنْتَبِهْهَا إِلَى قول الشارح: (لأنه أَقْلٌ مِنْ عَدَمِ الْحَادِثِ)!!

التحقيق الثاني: «الإبهاج في شرح المنهاج» للسبكي، طبعة دار البحوث بالإمارات (١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م)، وهي رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى، بتحقيق: د. أحمد جمال، د. نور الدين عبد الجبار. وأكتفي بِذِكْرِ مثالين:

المثال الأول: في (ج ٦/ ٢٥٠٤) وَضَعَ الْمُحَقِّقُ فِي مَتْنِ «المنهاج»: (التنافي حصل في الفرع لغرض الإجماع).

بينما وضع تحته شرح السبكي: (فالتنافي حصل في الفرع بعرض الإجماع، و«العرض» بالعين المهملة، أي: بالأمر العارض للفرع). انتهى

قلت: كان أمام المحقق أحد شيئين:

الأول: أن يقرأ شرح السبكي جَيِّدًا؛ فيساعده في القراءة الصحيحة للمخطوط: هل هي «بِعَرَضٍ»؟ أم «لِغَرَضٍ»؟ أم «لِعَرَضٍ»؟

الثاني: إذا افترضنا أن نُسَخَّ المخطوط كلها هكذا: «لغرض»، فكان على المحقق بيان أن هذا لا يتفق مع شرح السبكي، ومن ثَمَّ فإنه لا يتفق مع نُسخة المنهاج التي عند السبكي.

ولكن المحقق لَمْ يَفْعَلْ شيئاً من ذلك، وكأنه لَمْ يَنْتَبِهْ للاختلاف بين متن المنهاج والشرح!!

المثال الثاني: جاء في التحقيق المذكور (ج ٢/ ١٩١): (الإجزاء هو الأداء الكافي لسقوط التعبد به. وقيل: سقوط القضاء. ورد بأن القضاء حيثئذ لم يجب؛ لعدم الموجب، فكيف سقط، [فإنكم] تعللون سقوط القضاء به، والعلة غير المعلول).

قلتُ: واضح من هذا السياق أن قول البيضاوي: (وَرُدُّ بَأْنٍ .. فإنكم ..) هو رَدُّ واحد فقط. وهذا خطأ نتج من تحريف، فالصواب هكذا:

(«الإجزاء» هو الأداء الكافي لِسُقُوطِ التَّعَبُّدِ به. وقيل: سقوط القضاء. وَرُدُّ بَأْنٍ:

١ - القضاء حيثئذ لم يَجِبْ؛ لِعَدَمِ المَوْجِبِ، فَكَيْفَ سَقَطَ؟

٢ - [وَبِأَنَّكُمْ] تُعَلِّلُونَ سَقُوطَ القَضَاءِ به، وَالْعِلَّةُ غَيْرُ المَعْلُولِ).

فقوله: (وبأنكم) هو الوجه الثاني من الرد، لكنه وقع لها تحريف فأصبحت: «فإنكم»؛

فظهرت وكأنها تنمة للرد الأول. وهذا التحريف وقع في طبعات أخرى للمنهاج!!

ومن العجيب أن محقق «الإبهاج» وَضَعَ في المَثْنِ: «فإنكم»، وكتب في الهامش: (في

ت: «وإنكم»!!)

يعني أن نُسخة المخطوط ذات الرمز (ت) جاء فيها اللفظ هكذا: «وإنكم»، لكن

المحقق اختار لفظ «فإنكم»!!

ولو قام المحقق بمراجعة لفظ «المحصول» لَعَلِمَ أَنَّ هذا وَجْهٌ مُسْتَقِلٌّ في الرد، ولفظ

«المحصول»: (ولأنَّنا نُعَلِّل وجوب القضاء بأنَّ الفعل الأول لم يكن مُجْزِئًا؛ فَوَجَبَ قضاؤه، والعِلَّة مغايرة للمعلول).

تنبيه مهم: كلامي هذا لا يَعْنِي انتقاصًا مِنْ عمل هؤلاء الفضلاء الإجمالي، فلا شك أنَّ كُلًّا مِنْهُمْ قد بذل مجهودًا كبيرًا لتقديم كتاب يستفيد منه أهل العلم وطلابه، لكنني أتعجب مِنْ مرور لحظات على الإنسان يقع فيها في مثل هذا السهو والغفلة إلى هذه الدرجة، وجميعنا لَسْنَا معصومين مِنْ ذلك.

وإنما هُدي في بيان الأسباب التي دَعَتْنِي إلى جمع مخطوطات المنهاج لأُحقِّق نُسخة لِنَفْسِي؛ لأستعين بها في تحقيقي لشرح «النجم الوهاج في نَظْم المنهاج» و«التحرير» لابن العراقي. ثم جاءت بعد ذلك فِكْرة طَبَعُها مع أَلْفِيَّة «النجم الوهاج»؛ ليستفيد منها غَيْرِي^(١).

المبحث الخامس: وصف نُسخ مخطوطات أَلْفِيَّة العراقي

بَعْدَ عَناءٍ شديد استطعنا بفضل الله تعالى الحصول على النُّسخ الثلاثة لمخطوطة «شرح النجم الوهاج» الموجودة بالمغرب وفلسطين وإيران، وأدعو الله تعالى أن يجزي كل مَنْ عاوننا في ذلك خير الجزاء. وإليكم وَصْفُها:

النُّسخة الأولى: اخترْتُ لها الرمز (ق)، وتوجد في القدس بفلسطين، مُصَوَّرة بمؤسسة إحياء التراث، رقم المخطوط: (٢/٦٩). وكُتِبَ في بيانات هذه النسخة: (النسخة الأصلية محفوظة في مكتبة البديري، رقم: «١٠٤»). وكُتِبَ على الورقة الأولى منها: (شرح النجم الوهاج في نَظْم المنهاج، للشيخ ولي الدين العراقي). وهي نُسخة

(١) ولا أَدَّعي العصمة في عَمَلِي هذا، فمن استدرِك شيئًا فَلْيَنبَهِني إليه بطريق الإيميل المكتوب على غلاف الكتاب، وجزاه الله خيرًا، فالعلم رحم بين أهله.

كاملة، تتكون من ١٧٤ ورقة، كُتِبَتْ عام (٨٣٧هـ) من نُسخة بخط مؤلفها الحافظ ابن العراقي (المتوفى ٨٢٦هـ)، فلقد قال ناسخها في خاتمتها: (هذا آخر ما كتبتُه من خط مؤلفه). ويَعُدُّ كتابتها قام ناسخها بمقابلتها بِأَصْلِ الْمُؤَلَّفِ وصححها وأَثَبَتْ السَّقَطَ بهامشها^(١).

النُّسخة الثانية: اخترتُ لها الرمز (ش)، وتوجد في مكتبة «مجلس شوراي ملي» بإيران (برقم: ٢٧٣٣)، وكُتِبَ على الورقة الأولى منها: (شرح نَظْمِ منهاج الأصول للعراقيين). وهي نُسخة كاملة، تتكون من ٢٨٠ ورقة، كُتِبَتْ عام (٨٧٢هـ). ويَعُدُّ كتابتها تمت مقابلتها وتصحيحها عَلَى نُسخة قُرِأت على المُؤَلَّفِ (ابن العراقي) وعليها خَطُّه، وذلك في عام (٨٧٣هـ)، وأَثَبَتْ السَّقَطَ بهامشها^(٢).

النُّسخة الثالثة: اخترتُ لها الرمز (ف)، وتوجد في خزانة القرويين بمدينة فاس في المَغْرِبِ (برقم: ١٢٦٨). وكُتِبَ على الورقة الأولى منها: (شرح نَظْمِ منهاج البيضاوي في

(١) ومن ذلك ما كتبه ناسخها بهامش الورقة رقم (٨): (بلغ مقابلة بِأَصْلِ مؤلفه، ومنه كتبتُ، والله الحمد). وتكررت هذه العبارة في مواضع كثيرة، ومنها الورقة (١٦٨) حيث قال: (بلغ مقابلة مُخَرَّرَةً بِأَصْلِ مؤلفه، ومنه كتبتُ؛ فَصَحَّ والله الحمد). وكان آخرها بالورقة رقم (١٧٤) حيث قال: (انتهى الكتاب مقابلة بِأَصْلِ مؤلفه، ومنه كُتِبَتْ؛ فَصَحَّ وَخُرِّرَ، والله الحمد).

(٢) ومن ذلك ما كتبه المُصَحِّحُ بهامش الورقة رقم (١٧): (بلغ مقابلة). وتكررت هذه العبارة في مواضع كثيرة، وكان آخرها بالورقة رقم (٢٨٠) حيث قال: (بلغ مقابلةً وتصحيحًا على نُسخة قُرِئَتْ على المُصَنِّفِ وعليها خَطُّه، تغمده الله بغفرانه، بتاريخ ثالث شهر جمادى الأولى من شهور سنة ثلاث وسبعين وثمانائة). وقال ناسخها في خاتمتها: (وافق الفراغ من نَسْخِهِ يوم الأربعاء المبارك سابع عشر ذي قعدة الحرام، سنة اثنتين وسبعين وثمانائة). ويظهر أنه اشترك في كتابتها ناسخان، فالأوراق (رقم: ١-٩، ١٠٠-١٠٩) كُتِبَتْ بخط مختلف عن باقي المخطوط.

أصول الفقه، تأليف الشيخ الإمام العلامة أحمد بن عبد الرحيم بن العراقي). وذُكِرَ أنَّ عدد أوراقها ١٥١ ورقة، لكن الباقي منها - عندي - بَعْدَ السَّقْطِ ١٤٤ ورقة تقريباً، كُتِبَتْ عام (٨٧٥هـ)؛ فلقد كَتَبَ ناسخها في آخرها: (وكان الفراغ من ذلك يوم الثلاثاء سادس عشر ذي حجة الحرام سنة خمس وسبعين وثمان مائة).

المبحث السادس: وصف نُسخ مخطوطات «منهاج الوصول»

النُسخة الأولى: اخترتُ لها الرمز (ش)، وتوجد في مكتبة «مجلس شوراي ملي» بإيران (برقم: ٧١٤٧)، وكُتِبَ على الورقة الأولى منها: (كتاب «منهاج الوصول إلى علم الأصول» تأليف الشيخ الإمام العالم العلامة .. ناصر الدين .. البضاوي). وتتكون من ٣٠ ورقة، كُتِبَتْ عام (٧٨١هـ)^(١).

النُسخة الثانية: اخترتُ لها الرمز (ع)، وتوجد في مكتبة «جامعة الملك سعود - قسم المخطوطات» بالسعودية (برقم: ٦١٦٢)، وهي نُسخة كاملة تتكون من ٢٨ ورقة، كُتِبَتْ عام (١٠٥١هـ)^(٢).

(١) قال ناسخها في خاتمتها: (تم كتاب «منهاج الوصول إلى علم الأصول» في يوم الأحد عاشر ربيع الآخر سنة إحدى وثمانين وسبعمائة من الهجرة النبوية). ويبدو أنَّ ناسخها قام بمراجعتها وتصحيحها بَعْدَ كتابتها؛ لأنه كتب بِخَطِّه في جانب الورقة الكلمات الساقطة، وكتب بجوارها «صح». وسقط منها: من (آخر المسألة الرابعة في الفصل الخامس «الاشتراك» من الباب الأول «اللغات» في الكتاب الأول) إلى (قوله: «وَسَرَطُ ابْنِ أَبَانَ التَّخْصِيصَ» في مسألة يَجُوزُ تَخْصِيصُ الكتاب والسُّنة المتواترة» بالفصل الثالث من الباب الثالث «العموم والخصوص»).

(٢) وكُتِبَ على الورقة الأولى منها: (كتاب «منهاج الوصول إلى علم الأصول» في أصول الفقه للشيخ الإمام العالم العلامة قانع المعتزلة ناصر الدين البضاوي). وقال ناسخها في خاتمتها: (كان الفراغ

النسخة الثالثة: اخترتُ لها الرمز (م)، وتوجد في مكتبة «جامعة الرياض - قسم المخطوطات» بالسعودية (برقم: ٤٩٩)، وهي نُسخة كاملة تتكون من ٨٦ ورقة^(١).

النسخة الرابعة: اخترتُ لها الرمز (ر)، وهي ضمن مجموع، ووصلني منها الجزء الخاص بالمنهاج، وكتب ناسخها في آخرها: (تم «منهاج الوصول إلى علم الأصول» للإمام الأستاذ المحقق ناصر الدين البيضاوي). وهي نُسخة كاملة تتكون من ١٣ ورقة (في الصفحة ٢٦ سطرًا)^(٢).

النسخة الخامسة: اخترتُ لها الرمز (ف)، وتوجد في مكتبة «مجلس شوراي ملي» بـإيران (برقم: ٣٨٢٤)، ونصّ «المنهاج» مُدمَج مع شرح الفرغاني العبري له، وهي نُسخة كاملة تتكون من (١٤٠) ورقة، كُتِبَتْ عام (٨٧٧هـ)^(٣).

-
- من تعليقه .. سنة واحد وخمسين وألف على يد أفقر العباد .. محمد شمس الدين بن الحاج).
- (١) وكُتِبَ على الورقة الأولى منها: (كتاب «منهاج البيضاوي» في علم الأصول). في أصول الفقه للشيخ الإمام العالم العلامة قانع المعتزلة ناصر الدين البيضاوي). وكتب في آخرها: (تم الكتاب، والحمد لله وحده). ولم يكتب الناسخ اسمه ولا تاريخ النسخ. لكني سألت أحد المتمرسين في مجال المخطوطات فأخبرني أنَّ خَطَّها من خطوط القرن التاسع الهجري أو أواخر القرن الثامن.
- (٢) ولم يكتب الناسخ اسمه ولا تاريخ النسخ. وقد أخبرني الأستاذ (المشار إليه سابقًا) بأنَّ خَطَّها مغربي يرجع إلى القرن العاشر أو الحادي عشر.
- (٣) كُتِبَ على الورقة الأولى منها: (شرح «منهاج الوصول إلى علم الأصول» تأليف الإمام العالم العلامة السيد العبري). فيورد العبري قطعة من المنهاج كاملةً بِلَفْظِ البيضاوي، ثم يشرحها، وهكذا إلى آخر الكتاب. وقال ناسخها في خاتمتها: (كان الفراغ من تعليق هذه النسخة المباركة سابع عشر شهر جمادى الآخرة سنة سبع وسبعين وثمانمائة على يد مالکها أقل عبيد الله .. أحمد بن محمد بن علي .. المالكي الأزهرى، وكان ختم قراءتها أيضًا على آخره).

النُّسخة السادسة: اخترتُ لها الرمز (ن ١)، وتوجد في مكتبة «مجلس شوراي ملي» بإيران (برقم: ١٣١٩١)، ونَصُّ «المنهاج» مُدْمَجٌ مع شرح جمال الدين الإسنوي «نهاية السؤل في شرح منهاج الوصول»، وهي نُسخة كاملة^(١) تتكون من (١٦٧) ورقة، كُتِبَتْ عام (٧٤٥هـ)^(٢). وتتميز هذه النسخة بأنَّ عليها خط مؤلفها جمال الدين الإسنوي، فَقَدْ كتب على آخر ورقة فيها: (بلغ مقابلة محررة إن شاء الله تعالى بنسخة الأصل التي هي بِخَطِّي، كَتَبَهُ مؤلفه عفا الله تعالى عنه).

النُّسخة السابعة: اخترتُ لها الرمز (ن ٢)^(٣)، وتوجد في مكتبة «مجلس شوراي ملي» بإيران (برقم: ٤٢٥٨)، ونَصُّ «المنهاج» مُدْمَجٌ مع شرح جمال الدين الإسنوي «نهاية السؤل في شرح منهاج الوصول»، وهي نُسخة كاملة، تتكون من (٢١٨) ورقة، كُتِبَتْ عام (٧٨٧هـ). وتتميز هذه النسخة بأنها رُوجِعَتْ وَصُحِّحَتْ على أصل عليه خط المؤلف

(١) لكن يوجد سقط قليل في مواضع، وقد اجتهدت في جمع مواضع السقط لحساب نسبتها المئوية من النِّصِّ الأصلي، فوجدت النصوص الساقطة من «منهاج الوصول» تقارب ١٠ ٪، أي أنَّ هذه النسخة تشتمل على ٩٠ ٪ (تقريباً) مِنْ نَصِّ المنهاج.

(٢) كُتِبَ على الورقة الأولى منها: (شرح الشيخ جمال الدين عبد الرحيم على «المنهاج» للبيضاوي، كامل). فيورد الإمام الإسنوي قِطْعَةً مِنَ المنهاج بِلَفْظِ البيضاوي، ثم يشرحها، وهكذا إلى آخر الكتاب. وقال ناسخها في خاتمتها: (فرغ من تعليقه العبد الفقير إلى الله .. عبد الله بن عبد العزيز الشهر بالنمراوي .. يوم الجمعة .. من شهر شوال سنة خمس وأربعين وسبعمائة).

(٣) والرمز (ن) أقصد به ن ١ مع ن ٢. وكُتِبَ على الورقة الأولى منها: (كتاب «نهاية السؤل في علم الأصول في شرح المنهاج» للشيخ الإمام العلامة الهمام شيخ الإسلام جمال الدُّنْيَا والدِّين الإسنوي). وقال ناسخها في خاتمتها: (علقه لنفسه .. العبد الفقير إلى الله تعالى .. محمد بن أبي بكر بن محمد .. يوم السبت تاسع عشر شهر صفر المبارك سنة سبع وثمانين وسبعمائة).

الإسنوي، فَقَدْ كُتِبَ عَلَى آخِرِ وَرَقَةٍ فِيهَا: (بَلِغَ مُقَابَلَةٍ عَلَى أَصْلٍ عَلَيْهِ خَطُّ مُؤَلِّفِهِ).

النُّسخَتَانِ الثَّامِنَةُ وَالتَّاسِعَةُ: مخطوطان لكتاب «التحرير لِمَا فِي مِنْهَاجِ الْأَصُولِ مِنَ الْمُنْقُولِ وَالْمَعْقُولِ» لِوَلِيِّ الدِّينِ ابْنِ الْعِرَاقِيِّ، وَقَدْ ذَكَرْتُ بَيَانَاتِهَا تَفْصِيلاً فِي مُقَدِّمَةِ تَحْقِيقِي لِكِتَابِ «التَّحْرِيرِ»:

ت[س]^(١): رَمَزُ نُسخَةِ الْإِسْكُورِيَالِ بِمَدْرِيدَ فِي أُسْبَانِيَا بِرَقْمِ (١٠٢٨)^(٢)، كُتِبَتْ (٨١٥هـ). وَتَتَمَيَّزُ بِأَنَّهَا مَنْقُولَةٌ مِنْ نُسخَةٍ عَلَيْهَا خَطُّ الْمُؤَلِّفِ^(٣).

ت[ز]: رَمَزُ نُسخَةِ الْمَكْتَبَةِ الْأَزْهَرِيَّةِ بِمِصْرَ^(٤) بِرَقْمِ (٢٢٤٣١)، كُتِبَتْ سَنَةَ (١٠٧٥هـ).

النُّسخَةُ الْعَاشِرَةُ: اخْتَرْتُ لَهَا الرَّمْزَ (ح)، وَتَوَجَّدَ فِي «دَارِ الْكُتُبِ الْوَطَنِيَّةِ» بِتُونِسَ (بِرَقْمِ: ١٦٠٤٤)، وَنَصُّ «الْمِنْهَاجِ» مُدْمَجٌ مَعَ شَرْحِ يَوْسُفَ الْحُلَوَائِيِّ^(٥)، وَهَذِهِ النُّسخَةُ

(١) وَالرَّمْزَ (ت) أَقْصَدُ بِهِ: ت[س] مَعَ ت[ز].

(٢) وَتَوَجَّدَ صُورَةٌ مِنْهُ بِمَرْكَزِ جَمْعَةِ الْمَاجِدِ لِلتَّرَاثِ بِالْإِمَارَاتِ بِرَقْمِ (٣٧٧٢١٦). (وَفَقَّاً لِلْفَهْرَسِ الْإِلِكْتُرُونِيِّ لِلْمَرْكَزِ عَلَى شَبَكَةِ الْإِنْتَرْنِت).

(٣) قَالَ نَاسَخَهَا فِي خَاتَمَتِهَا: (وَهَذَا آخِرُ مَا تَيْسِرُ تَعْلِيْقَهُ عَلَى هَذَا الْكِتَابِ .. عَلَقَهُ .. الْفَقِيرُ إِلَى رَحْمَةِ رَبِّهِ: مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ .. وَكَانَ الْفَرَاغُ .. الرَّابِعَ وَالْعِشْرِينَ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ .. خَاتَمَ شَهْرَ عَامِ خَمْسَةِ عَشَرَ ثَمَانِيَاةً [...] نُسْخَةً عَلَيْهَا خَطُّ الْمُؤَلِّفِ، غَفَرَ اللَّهُ لَنَا وَلَهُ وَلِسَائِرِ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ).

(٤) وَتَوَجَّدَ صُورَةٌ مِنَ الْمَخْطُوطِ بِمَرْكَزِ جَمْعَةِ الْمَاجِدِ لِلتَّرَاثِ بِالْإِمَارَاتِ، بِرَقْمِ (٣٧٧٢١٧). وَقَالَ نَاسَخَهَا فِي خَاتَمَتِهَا: (وَافَقَ الْفَرَاغُ مِنْ نُسْخِ هَذِهِ النُّسخَةِ الْمُبَارَكَةِ رَابِعَ ذِي الْحِجَّةِ الْحَرَامِ سَنَةَ خَمْسِ وَسَبْعِينَ وَأَلْفٍ .. عَلَى يَدِ أَقَلِّ عِبِيدِ اللَّهِ وَأَحْقَرِهِمْ .. مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الْخَطِيبِ).

(٥) اجْتَهَدْتُ فِي جَمْعِ نَصُوصِ «الْمِنْهَاجِ» الَّتِي نَقَلَهَا يَوْسُفُ الْحُلَوَائِيُّ مِنْ نُسخَةِ الْمِنْهَاجِ الَّتِي يَشْرَحُهَا؛ وَذَلِكَ لِحَسَابِ نِسْبَتِهَا الثَّنَوِيَّةِ مِنَ النَّصِّ الْأَصْلِيِّ، فَوَجَدْتُهَا تَقَارِبَ ٤٠ ٪ مِنْ «مِنْهَاجِ الْوَصُولِ»، وَقَدْ

تتكون من (٢٨٥) ورقة، كُتِبَتْ عام (٨٨٣هـ)^(١).

المبحث السابع: تنبيهات مهمة

التنبيه الأول: ما بين الأبيات (من كلام وعناوين وغير ذلك) هو من كلام الحافظ العراقي.

استفدت منها في مواضع كثيرة.

(١) قال ناسخها في خاتمتها: (علقه لنفسه من نسخة نُقِلَتْ من نسخة كُتِبَتْ من نسخة المؤلف - عفا الله

تعالى عنه - الفقير عبد الواحد بن أحمد .. شهر جمادى الآخرة/ ثلاث وثمانين وثباني مائة).

قلت: وبالإضافة إلى هذه النسخ نُظِرْتُ في الطبعات التالية لشروح المنهاج والتي صَرَّحَ محققوها بأن

تحقيقهم اعتمد على مخطوطات للشرح وتتضمن متن المنهاج، وهي:

١ - شرح المنهاج لشمس الدين الأصفهاني، تحقيق: د. عبد الكريم النملة، الناشر: مكتبة الرشد -

الرياض، الطبعة: الأولى / ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٢ - الإبهاج في شرح المنهاج للسبكي، تحقيق: د. أحمد الزمزمي، د. نور الدين عبد الجبار، نشر: دار

البحوث - الإمارات، طبعة: الأولى / ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.

٣ - معراج المنهاج لشمس الدين العزري، تحقيق: د. شعبان إسماعيل، طُبِعَ بمطبعة الحسين بالأزهر،

الطبعة: الأولى / ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

٤ - مختصر تيسير الوصول لابن إمام الكاملية، تحقيق: فتحة عبد الصمد بإشراف د. سعيد مُصِيلِحِي،

رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى: ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٥ - مختصر تيسير الوصول لابن إمام الكاملية، تحقيق: د. عبد الفتاح الدخيسي، نشر: دار الفاروق

الحديثة بالقاهرة، طبعة: الأولى / ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م. وأصلها رسالة دكتوراه بكلية الشريعة -

جامعة الأزهر (١٩٩٣م). ومن أعضاء لجنة المناقشة: د. شعبان إسماعيل.

التنبيه الثاني: الكلمات التي قد تختلف فيها النسخ - اتبعتُ فيها الطريقة التي تُسمَّى: «النص المختار»، فأختار منها ما يظهر لي أنه الصواب، ثم قد لا أُنَبِّه على ذلك إذا رأيتُ أنَّ الفروق يسيرة^(١)، وقد أُنَبِّه بوضع الكلمة المختارة بين معكوفين هكذا [...] ثم أُشير في الهامش إلى كيفية وُرُودها في النسخ الأخرى، وإليكم أمثلة للتوضيح:

١ - إذا جاء في المتن هكذا: [الأول]. وكتبتُ في هامشه: في (ن، ت): أول الوقت. فلمعرفة ما جاء في (ن، ت): نحذف ما بين المعكوفين [...]. ونضع مكانه: (أول الوقت).

٢ - إذا جاء في المتن: [شاء]. وكتبتُ في هامشه: ثابتة في (ش، ر). فهذا معناه أنَّ العبارة المذكورة موجودة في (ش، ر) فقط.

التنبيه الثالث: قد أضع الرمز ﷺ مكان عبارة: «عليه الصلاة والسلام».

التنبيه الرابع: من المعلوم أنَّ الهدف من علامات الترقيم هو تسهيل فهم النص فهما صحيحًا. ولم ألتزم ما هو معهود التزامًا حرفيًا، وإنما اجتهدتُ في وضع علامات الترقيم بما أراه يؤدي الهدف المذكور وبحيث يخدم النص، وقد اضطرني إلى ذلك صعوبة النص وتداخل عباراته أحيانًا. وإليكم المثال التالي:

عبارة الأصل في المخطوط: (النهي يدل شرعًا على الفساد في العبادات لأن المنهي عنه بعينه لا يكون مأمورًا به وفي المعاملات .. كبيع الحصاة والملاقيح والربا).

فقد أضع علامات الترقيم هكذا:

النهي يدل شرعًا على الفساد:

(١) مثل أن يأتي في إحدى النسخ: (قوله تعالى)، وفي نسخة: (قول الله تعالى)، وفي نسخة: (قوله). أو يأتي في نسخة: (لأنه) وفي نسخة: (فإنه).

- في العبادات؛ لأنَّ المنهي عنه بِعَيْنِهِ لا يَكُونُ مأمورًا به.

- وفي المعاملات ..؛ كَبَيْعِ الحَصَاةِ والمَلَاقِيحِ والربا.

وقد أضع علامات الترقيم هكذا:

النهي يدل شرعًا على الفساد: في العبادات (لأنَّ المنهي عنه بِعَيْنِهِ لا يَكُونُ مأمورًا به)، وفي المعاملات .. (كَبَيْعِ الحَصَاةِ والمَلَاقِيحِ والربا).

فالهدف الرئيسي هو بيان دلالة النهي في العبادات والمعاملات.

التنبيه الخامس: قد ذكر المؤلف (في هذا الكتاب) قول فرقة الأشاعرة في مسائل ولم أُعَلِّقَ عليها - في هذه الطبعة - تاركًا ذلك لفطنة القارئ الذي لا يَخْفَى عليه مخالفة الأشاعرة مَنَهْجَ السَّلَفِ الصالح في العديد من الأصول والمسائل الكبار. وَمَنْ أراد تفصيل ذلك فَلْيَرْجِعْ إلى الكُتُب التي تناولت هذا الموضوع، منها على سبيل المثال: (منهج الأشاعرة في العقيدة) للدكتور سفر الحوالي، و(التمييز في بيان أنَّ مذهب الأشاعرة ليس على مذهب السلف العزيز) لأبي عمر حاي بن سالم، و(نقض عقائد الأشاعرة والماتريدية) لخالد علي، و(الأشاعرة في ميزان أهل السنة) لفیصل الجاسم.

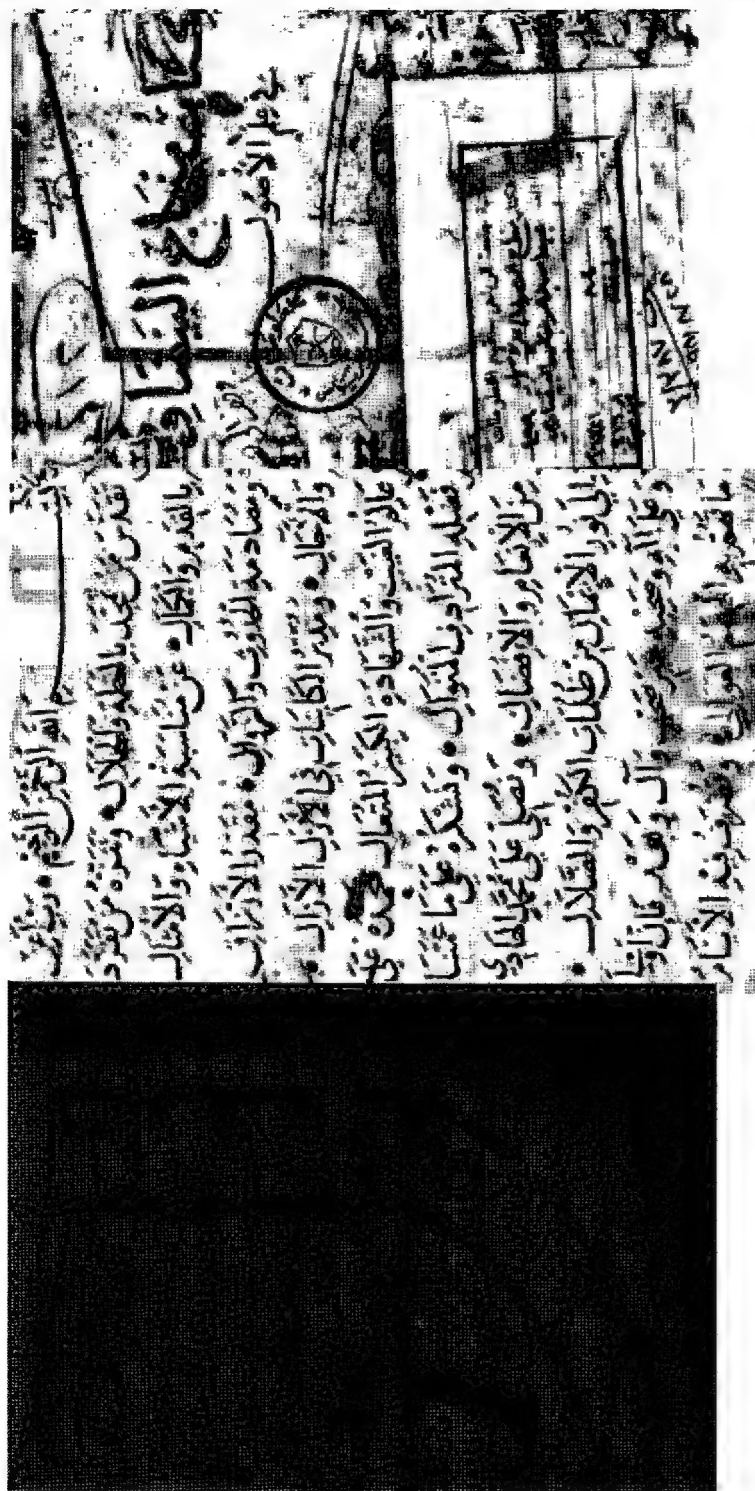
صور من المخطوطات

فيما يلي صُور لصفحات من جميع المخطوطات، باستثناء مخطوطات «النجم الوهاج»؛ لأنني وضعتها في مقدمة كتاب: «شرح النجم الوهاج»، وكذلك مخطوطات «التحرير لِمَا في منهاج الأصول» وضعتها في مقدمة «التحرير».

وَكَتَبَهُ / عبد الله رمضان موسى

كلية الشريعة

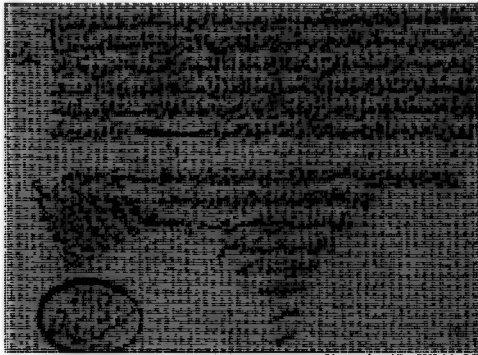
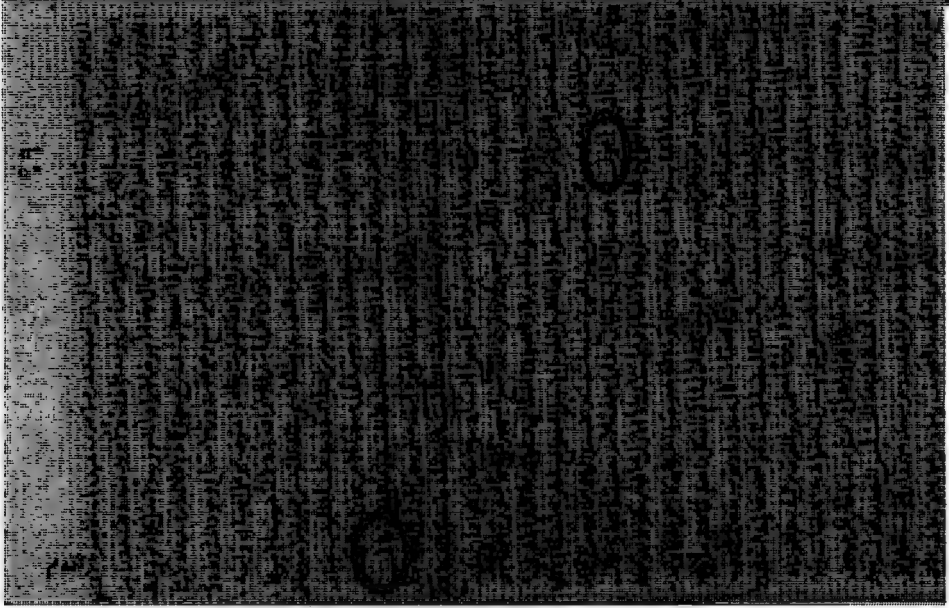
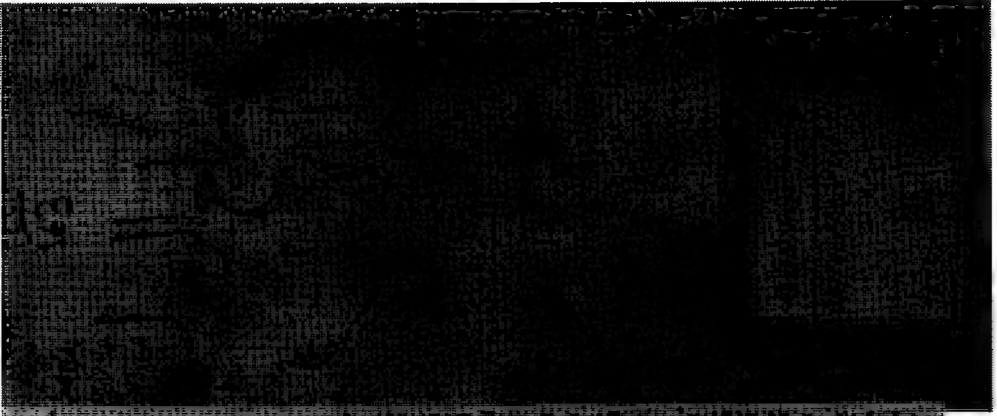
٢٠١٣/١/١٥ م



غلاف (م) الورقة الأولى من (م) الورقة الأولى من (ع)

غلاف نُسخة (ع)

أول ورقة من (ر)



الورقة الأخيرة في (ف)

يَتَضَحَّ في الصورة الوسطى أن
العبري يذكر كلام البيضاوي كاملاً
بعد: (قال)، ثم يبدأ الشرح بعد:
(أقول)

ورقة من (ف) يتضح فيها نقل كلام المنهاج بعد: (قال)

غلاف (ن ٢) وورقة من داخل
المخطوط، وفيها يتضح أن الإسنوي
ينقل كلام (منهاج الوصول) لليبضناوي
كاملاً بعد: (قال)
ثم يبدأ الشرح بعد: (أقول)

المكتبة — د. ب. ج. —
الرقم — 16044 —
مستاس — 18.5 x 13.5 —
مطبوعة — 19 —
أوراق — 290 —

الورقة الأخيرة من (ج)

الورقة الثانية من (ج)

أَفِينَةُ الْحَافِظِ الْعِرَاقِيِّ فِي أَصُولِ الْفِقْهِ الْجَمْعِ الْوَهَّاجِ فِي نَظَرِ الْمَنْهَاجِ

تأليف
الحافظ العراقي زين الدين عبد الرحيم بن الحسين
(٧٩٥ - ٨٠٦ هـ)

يُطْبَعُ لِأَوَّلِ مَرَّةٍ مُحَقَّقًا عَلَى ثَلَاثِ مَخْطُوطَاتٍ
وَهُوَ نَظْمٌ (١٣٦٧ بيتًا) لـ "منهاج الوصول إلى علم الأصول" للبيضاوي

- ١ يَقُولُ رَاجِي [اللَّهُ] ^(١) خَيْرٌ مَن رُجِي
 ٢ أَحْمَدُ رَبِّي اللَّهُ خَيْرُ رَاجِحٍ
 ٣ وَبَعْدُ فَالْعِلْمُ كَثِيرُ النَّفْعِ
 ٤ وَإِنَّ فِي الْمُنْهَاجِ لِلْيَبِضِ أَوِي
 ٥ وَقَدْ قَصَدْتُ نَظْمَهُ أَرْجُو زَهْرَةً
 ٦ وَرُبَّمَا زِدْتُ لِأَمْرِ اقْتَصَى
 ٧ وَأَسْأَلُ اللَّهَ تَمَامَ الْفَائِدَةِ
 ٨ فَإِنَّهُ السَّمِيعُ لِلدُّعَاءِ
- عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ الْحَسَنِ الْمُتَعَجِّجِ
 مُصَلِّيًا عَلَى النَّبِيِّ الْهَاشِمِيِّ
 لَا سِيَّمَا عِلْمُ [الأصول الشرعية] ^(٢)
 غُنِيَةً مَخْتِاجٍ وَحِرْزَ أَوِي
 حَاوِيَةً أَقْسَامَهُ وَجِزْرَةً
 وَرُبَّمَا غَيَّرْتُ مَا لَا يُرْتَضَى
 بِهَا، وَشَفَعْتُ نَفْعَهَا بِالْعَائِدَةِ
 وَكَاشَفْتُ الْغَمَاءَ وَالْأَلْوَاءَ

التعريف بأصول الفقه والفقه

- ٩ حَدُّ أَصُولِ الْفَقْهِ: عِلْمٌ مَا يَدُلُّ
 ١٠ بِهِ، وَحَالِ الْمُسْتَفِيدِ مِنْهُ
 ١١ أَيْ حُكْمِهِ الْفَرْعِيِّ لَا الْأَصُولِيِّ
 ١٢ فَإِنْ يُقْل: فَالْفِقْهُ ظَنِّي، أَجِبُ:
 ١٣ عَلَيْهِ الْإِفْتَاءُ وَالْعَمَلُ بِحُجَّةٍ
 ١٤ دَلِيلُهُ كَمَا رَأَى الْأَيْمَّةُ
- لِلْفَقْهِ إجمالًا وَكَيْفَ يُسْتَدَلُّ
 وَعِلْمٌ حُكْمِ الشَّرْعِ فَهُوَ الْفِقْهُ
 الْمُكْتَسَبُ ^(٣) مِنْ طُرُقِ التَّفْصِيلِ
 مَنْ ظَنَّ مِنْ مُبْتَهِدٍ حُكْمًا، يَجِبُ
 قِاطَعَةً فَالظَّنُّ فِي الْمَحَبَّةِ
 كِتَابُ أَجْمَاعٍ قِيَاسُ سُنَّةٍ

(١) ليس في (ق).

(٢) كذا في (ق). لكن في (ش): (أصول الشرع). وفي (ف): أصول الشرعي.

(٣) وَضَعْتُ السَّكُونَ عَلَى الْبَاءِ؛ لِضَبْطِ الْوُزْنِ، وَهُوَ جَائِزٌ لِلزُّرُورَةِ الشَّرْعِيَّةِ.

- ١٥ وَلَيْسَ عَنْ تَصَوُّرِ الْأَحْكَامِ بُدُّ لِيْذِي الْأُصُولِ لِلْإِقْدَامِ
 ١٦ مِنْهُ عَلَى الْإِثْبَاتِ وَالنَّفْيِ لَهَا
 ١٧ فِي الْحُكْمِ مَعَ تَعَلُّقِهِ مُقَدِّمُهُ وَبَعْدُهَا سَبْعَةُ كُتُبٍ ^(١) مُحْكَمُهُ

الباب الأول (في [الحكم] ^(٢))

الفصل الأول (في تعريفه)

- ١٨ وَهُوَ خِطَابُ اللَّهِ بِاقْتِضَاءِ
 ١٩ فِعْلٍ وَتَرْكِ وَهُوَ التَّخْيِيرُ لَهُ
 ٢٠ خِطَابُهُ عَنْدَكُمْ قَدِيمٌ
 ٢١ [بِالطَّرِءِ] ^(٤) حَادِثٌ، كَذَا يُجْعَلُ
 ٢٢ بِهِ، كَحَلَّتْ بِالنِّكَاحِ مَثَلًا
 ٢٣ أَجِيبَ أَنَّ الْحَادِثَ التَّعَلُّقُ
 ٢٤ لَا أَنَّهُ وَصِفَ بِالْقَدِيمِ
 ٢٥ وَإِنَّمَا النِّكَاحُ مَعَ مُضَارَعِ
 ٢٦ وَإِنَّمَا التَّرْدِيدُ فِي أَقْسَامِ مَا
- فِعْلٍ مُكَلَّفٍ، أَوْ اسْتِوَاءِ
 أَوْ فَيَوْضَعِ. [قَالَتِ الْمُعْتَزَلَةُ] ^(٣):
 وَالْحُكْمُ حَادِثٌ؛ إِذِ الْمَوْسُومُ
 صِفَةٌ فِعْلِنَا، كَذَا يُعْلَلُ
 وَنَافِرَ التَّحْدِيدِ «أَوْ» فِيمَا خَلَا
 وَفِعْلِنَا الْحُكْمُ بِهِ مُعَلَّقٌ
 كَالْقَوْلِ إِذْ عُلِّقَ بِالْمَعْدُومِ
 مُعَرِّفٌ كَعَالِمٍ لِلصَّانِعِ
 حُدَّدَ لَا فِي حَدِّهِ فَافْهَمْهُمَا

(١) وَضَعْتُ السَّكُونُ عَلَى التَّاءِ؛ لِضَبْطِ الْوِزْنِ، وَهُوَ صَحِيحٌ لُغَةً؛ فَجَمَعَ «كِتَابٌ»: كُتِبَ وَكُتِبَ.

(٢) فِي (ش): حَكَمَ.

(٣) هَذِهِ الْعِبَارَةُ لَيْسَتْ مَذْكُورَةٌ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ فِي الْمَخْطُوطَاتِ، وَإِنَّمَا ذُكِّرَتْ مَعَ الْبَيْتِ الَّذِي بَعْدَهَا.

(٤) فِي (ش): (بِالطَّرِءِ). وَلَا يَنْضَبُطُ بِهِ الْوِزْنُ.

الفصل الثاني (في تقسيمه)

٢٧ إِنْ اقْتَضَى [وُجُودًا] ^(١) الْخِطَابُ
 ٢٨ وَالنَّدْبُ إِذْ لَا مَنَعَ، ثُمَّ مَا اقْتَضَى
 ٢٩ تَحْرِيمٌ، أَوْ لَا مَنَعَ فَالْكَرَاهَةُ

تقسيم آخر:

٣٠ وَالْوَاجِبُ: الْمَذْمُومُ شَرْعًا تَارِكُهُ
 ٣١ الْفَرَضُ، قَالَ الْحَقْفِيُّ: قَطْعِيٌّ
 ٣٢ وَعَكْسُهُ الْحَرَامُ، وَالْمَنْدُوبُ مَا
 ٣٣ تَارِكُهُ شَرْعًا بِإِطْلَاقٍ، كَذَا
 ٣٤ مَكْرُوهُهُمْ، وَفَاقِدَ امْتِدَاحٍ
 ٣٥ مِنْهُي شَرْعَ الْقَبِيحِ، وَسَوَى
 ٣٦ فِعْلَ الَّذِي لَيْسَ بِذِي تَكْلِيفٍ
 ٣٧ مَا لَيْسَ لِلْقَادِرِ مَنْ قَدْ عَلِمَا
 ٣٨ حُدُوهَ بِالْوَاقِعِ عَلَى وَصْفٍ يُخْصُ

بِالْقَصْدِ مُطْلَقًا، كَذَا يُشَارِكُهُ
 بُتُوتٌ ذَا، وَوَاجِبٌ ظَنِّيٌّ
 يُحْمَدُ آتِيهِ وَلَنْ يُذَمَّ
 نَافِلَةٌ وَسُنَّةٌ، وَعَكْسُ ذَا
 فِعْلًا وَتَرْكَ سَمٍّ بِالْمُبَاحِ
 ذَا حَسَنٌ، حَتَّى مُبَاحٌ، وَحَوَى
 وَذُو اغْتِزَالٍ قَالَ فِي التَّعْرِيفِ:
 بِهِ ارْتِكَابُهُ، وَمَالَهُ، وَمَا
 بِذَمٍّ أَوْ مَدْحٍ مِنَ الْمَاضِي أَخْصُ

تقسيم آخر:

٣٩ وَالْحُكْمُ قَدْ يَكُونُ فِيمَا نَقَلَا
 ٤٠ بِجَعْلِهِ الزَّنَا لِحَدِّ سَيِّئَا
 ٤١ وَجَعْلُهَا حُكْمًا فَأَمْرٌ مُضْطَلَحٌ

مُسَيِّئًا أَوْ سَيِّئًا، مُثَلَّا
 فَإِنْ يُرَدُّ إِعْلَامُنَا فَلَا إِبَا
 وَإِنْ يُرَدُّ تَأْيِيرُهَا فَلَا يَصْخُ

(١) في (ش): وجوب. ولا يستقيم معه الكلام؛ فالصواب عبارة (ق).

وَأَنَّهُ مَبْنِيٌّ أَمْرٍ بَاطِلٍ
حُسْنًا وَقُبْحًا، وَهُوَ رَدُّ كَذِبُ

٤٢ [إِذَا] ^(١) لَمْ يُؤَثَّرْ حَدِثٌ فِي أَزَلِي
٤٣ بِأَنَّ لِلْفِعْلِ جِهَاتٍ تُوجِبُ

تقسيم آخر:

غَايَتُهُ فِي عَقْدٍ أَوْ فِي دِينٍ
لِلنَّفْعِ، وَالْغَايَةُ فِي الْعِبَادَةِ
ذَاكَ بِإِسْقَاطِ [الْقَضَاءِ] ^(٢)، وَهُوَ رَدُّ
وَالْحَنَفِيُّونَ لَهُمْ فُرْقَانٌ
نَحْوُ الْمَلَايِجِ فَأَمَّا مَا مُنِعَ
أَصْحَابُنَا فِي الْحَجِّ وَالْخُلْعِ مَعًا
بِالْفَرْقِ، وَالْإِجْزَاءُ فَالْكِفَايَةُ
وَقِيلَ: إِسْقَاطُ الْقَضَا، وَغُلَطًا
فَلَا سُقُوطٌ؛ لِإِنْتِفَاءِ الْمُوجِبِ
وَهُوَ سِوَى الْعِلَّةِ، فَادِرٍ وَاتْتِبَهِ
مُحْتَمِلٌ وَجْهَيْنِ لَا كَالْمَعْرِفَةِ

٤٤ وَالصَّحَّةُ اسْتِبَاعُ ذِي الْوَجْهَيْنِ
٤٥ [فَالْعَقْدُ] ^(٣) فِي تَرْتُّبِ الْإِبَاحَةِ
٤٦ أَنْ وَافَقَ الْأَمْرَ، وَذُو الْفِقْهِ فَحَدُّ
٤٧ قَابِلُهَا الْفَسَادُ وَالْبُطْلَانُ
٤٨ فَبَاطِلٌ مَا لَمْ يَكُنْ أَصْلًا شُرْعًا
٤٩ لِلْوُضْفِ فَالْفَاسِدُ، قُلْتُ: صَدَعًا
٥٠ كَذَا كِتَابَةً، كَذَا عَارِيَةً
٥١ بِمَا أَتَى بِهِ بِحَيْثُ سَقَطًا
٥٢ إِذِ الْقَضَا حَيْثُ لَمْ يَجِبِ
٥٣ وَأَنْتُمْ عَلَلْتُمْ السُّقُوطَ بِهِ
٥٤ وَعَدَمُ الْإِجْزَاءِ وَالْإِجْزَاءُ صِفَةٌ

تقسيم آخر:

عَيْنٌ أَوَّلًا لَهَا لَمْ تَكُنْ
وَهِيَ إِعَادَةٌ إِذَا مَا أُوجِدَا

٥٥ إِنْ أَوْفَعَتْ عِبَادَةٌ فِي زَمَنِ
٥٦ قَدْ سَبَقَتْ مَعَ اخْتِلَالٍ فَأَدَا

(١) فِي (ش): إِذَا.

(٢) فِي (ش): فَالْعَقْلُ.

(٣) فِي (ق): الْقَضَا.

٥٧ فَإِنْ تَقَعُ مِنْ بَعْدُ فَالْقَضَاءُ وَمِنْهُ مَا قَدْ وَجَبَ الْأَدَاءُ
٥٨ أَوْ لَا مَعَ الْإِمْكَانِ أَوْ تَعَذَّرَا بِشَرِّعٍ أَوْ عَقْلٍ كَنُومٍ غَمَرَا

[فرع^(١)]:

٥٩ وَظَنَّ ذِي التَّكْلِيفِ حَرْمًا لِلْبَقَا لَا خَيْرَ الْوَقْتِ عَلَيْهِ ضَيْقًا
٦٠ فَإِنْ يَعِشْ فَفِعْلُهَا أَدَاءٌ آخِرُهُ، وَقِيلَ: بَلْ قَضَاءٌ

تقسيم آخر:

٦١ مَا خَالَفَ الدَّلِيلَ إِنْ كَانَ ثَبَتَ لِلْعُذْرِ رُخْصَةً، سَوَاءً نُدِبَتْ
٦٢ كَالْقَصْرِ، أَوْ قَدْ وَجَبَتْ كَالْمَيْتَةِ لِذِي اضْطِرَارٍّ، أَوْ مَعَ الْإِبَاحَةِ
٦٣ نَحْوُ الْعَرَايَا، وَالْعَزِيمَةِ سِوَى ذَا، قُلْتُ: إِنْ لَطَلَبَ جَزْمَ حَوَى

الفصل الثالث (في أحكامه)

المسألة الأولى:

٦٤ وَأَعْمِدَ لِمَأْمُورٍ بِهِ فَقَسَّمْ
٦٥ فِي عَدَدِ عُيُنٍ كَالْكَفَّارَةِ
٦٦ وَالْكُلِّ وَاجِبٌ لَدَى الْمُعْتَزَلَةِ
٦٧ وَقِيلَ بِالتَّعْيِينِ عِنْدَ اللَّهِ
٦٨ وَرُدُّهُ إِذَا تَزَكَّ مُعَيَّنٌ مُنْعَ
٦٩ قِيلَ: فَقَدْ يَخْتَارُهُ الْمُكَلَّفُ
٧٠ وَهُوَ خِلَافُ النَّصِّ وَالْإِجْمَاعِ
لِوَاحِدٍ مُعَيَّنٍ وَمُتَّبِعِهِمْ
وَنَصَبٍ مَنْ يَضْلُحُ لِلْإِمَامَةِ
وَالْحُلْفُ لَفْظِيٌّ فَلَا اخْتِلَافَ لَهُ
وَلَيْسَ يُدْرَى قَوْلُ مَنْ ذَا الْوَاهِي
وَمُقْتَضَى التَّخْيِيرِ أَنْ لَا يَمْتَنِعَ
وَرُدُّهُ إِذَا أَحْكَمَهُمْ تَخْتَلَفُ
قِيلَ: فَمَا يَخْتَارُ لِلْإِقْبَاعِ

(١) ليس في (ش).

- ٧١ يُعَيِّنُ اللَّهُ، وَذَا مُحْتَكَتًا قُ
٧٢ قِيلَ: كَفَى عَنْهُ سِوَاهُ كَالْبَدَلِ
٧٣ قِيلَ: فَفِعْلُ الْكُلِّ جَمْعًا إِنْ يُصَبُّ
٧٤ أَوْ فِكُلٍّ وَاحِدٍ؛ [فَتَجْتَمِعُ] ^(١)
٧٥ عَنْ وَصْفِ تَعْيِينٍ، وَذَا لَا يُوجَدُ
٧٦ وَأَيْضًا: الْوُجُوبُ حُكْمٌ عَيْنًا
٧٧ لَا كُلٌّ وَاحِدٌ وَلَا الْكُلُّ، كَذَا
٧٨ أُجِيبَ أَنَّ وَاحِدًا مِنْ عَدَدٍ
٧٩ إِذْ كَوْنُهُ أَحَدَ ذِي الثَّلَاثَةِ
٨٠ وَفِي الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ تُكْتَبُ
٨١ كَذَلِكَ لَا يُجُوزُ تَرْكُ كُلِّهَا

تذنيب:

- ٨٢ تَعَلَّقَ الْحُكْمُ بِتَرْتِيبٍ يَصِحُّ
٨٣ وَمِثْلُهُ، أَوْ يُسْتَحَبُّ مِثْلُ

الثانية:

- ٨٤ وَإِنْ بَوَقَّتِ الْوُجُوبُ عُلُقًا
٨٥ كَالصَّوْمِ، أَوْ يَنْقُضُ فَمِنْوَعٌ لَدَى
٨٦ إِرَادَةِ التَّكْمِيلِ بَعْدُ، أَوْ يَزِيدُ
٨٧ وَقَالَ جُلُّ الْمُتَكَلِّمِينَ: لَا

(١) في (ش): فيجتمع.

وَفِي آخِرِهِ قَضَاءٌ جَعَلَهُ
وَأَوَّلُ الْوَقْتِ فَتَنْجِيلٌ جَرَا
بِصِفَةِ الْوُجُوبِ فَالْوَاجِبُ مَرُ

٨٨ وَبَعْضُهُمْ قَالَ: يُخْصُّ أَوَّلَهُ
٨٩ وَالْحَنِيفِيُّونَ تَخْصُّ الْآخِرَا
٩٠ وَقَالَ كَرَّخِيئُهُمْ: إِنْ اسْتَمَرَ

فَرَعُ:

كَالْحَجِّ أَوْ فَائِثَةٍ بِعُذْرِ
ظَنُّ فَوَائِهِ [لِتَحْوِ] ^(١) الْمَرَضِ

٩١ وَلَهُمْ مَوْسَعٌ بِالْعُمْرِ
٩٢ فَيَسَعُ التَّأْخِيرُ مَا لَمْ يُفَرَضِ

الثالثة:

أَوْ وَاحِدًا عَيْنٌ كَالْتَهَجُّدِ
فَرَضٌ كِفَايَةٌ كَنَضْرِ الدِّينِ
كَفَى وَإِلَّا أَبْقِ حُكْمَ الْفَرَضِ

٩٣ تَتَأَوَّلُ الْوُجُوبُ كُلُّ وَاحِدٍ
٩٤ فَقَرَضُ عَيْنٍ، أَوْ بِلاَ تَعْيِينِ
٩٥ فَإِنْ يَظُنُّ الْبَعْضُ فِعْلَ الْبَعْضِ

الرابعة:

وُجُوبٌ مَا لَيْسَ يَتِمُّ الْوَاجِبُ
شَرْطًا وَلَكِنْ سَبَبًا، وَنُقْلًا:
تَكْلِيفُ مَشْرُوطٍ بِلاَ شَرْطٍ يَقَعُ
قُلْنَا: خِلَافُ ظَاهِرٍ؛ فَخَطَّاهُ
أُجِيبَ: لَا؛ فَالْلَفْظُ لَمْ يَذْفَعْ؛ فَمَهْ ^(٢)

٩٦ الْأَمْرُ مُطْلَقًا بِشَيْءٍ يُوجِبُ
٩٧ إِلَّا بِهِ مَعَ قُدْرَةٍ، وَقِيلَ: لَا
٩٨ لَا فِيهِمَا، قُلْنَا: مُحَالٌ؛ ائْتَنَعَ
٩٩ قِيلَ: يُخْصُّ إِذْ وَجُودُ شَرْطِهِ
١٠٠ قِيلَ: كَذَا الْإِيجَابُ لِلْمُقَدَّمَةِ

تنبيه:

وُجُودُهَا شَرْعًا عَلَيْهَا فَاعْتَرَفَ

١٠١ مُقَدَّمَاتُ الْوَاجِبَاتِ قَدْ يَقِفُ

(١) فِي (ش): كَنَحْوِ.

(٢) يَعْنِي: فَكُفَّ. أَيْ: قِفْ وَلَا تَفْعَلْ. مَهْ: زَجَرَ وَنَهَى وَإِسْكَاتٌ وَأَمْرٌ بِالتَّوَقُّفِ عَمَّا يَرِيدُهُ الْمُرِيدُ.

بِالسَّيْرِ لِلْحَجِّ، أَوْ الْعِلْمُ بِهَا
وَسَرَّ بَعْضِ رُكْبَةٍ بِلُبْسِ

١٠٢ نَحْوَ الْوُضُوءِ، أَوْ فَعْقَلًا، شُبَّهَا
١٠٣ كَتَرَكِ بَعْضِ الْخَمْسِ ثُمَّ نُسِّي

فُرُوعُ:

حَرُمَتَا؛ كَفَّ عَنِ الْأَصْلِيَّةِ
حَرُمْنَ أَوْ يُخْتَارَ مَنْ يُفَارِقُ
فَغَيْرُ وَاجِبٍ عَلَى الْأَصَحِّ

١٠٤ اشْتَبَهَتْ حِلًّا بِأَجْنَبِيَّةٍ
١٠٥ وَإِنْ يَقُلْ: إِحْدَى نِسَائِي طَالِقُ
١٠٦ وَزَائِدٌ عَلَى مُسَمًّى الْمَسْحُ

[الخامسة^(١)]:

بِالْإِلْتِزَامِ، قَالَتِ الْمُعْتَزِلَةُ:
قُلْنَا: مُحَالٌ، أَوْ فَكَالْمُقَدَّمَةِ

١٠٧ وَجُوبُ شَيْءٍ فِيهِ مَنَعُ الضِّدِّ لَهُ
١٠٨ قَدْ يَغْفُلُ الْمُوجِبُ عَمَّا اسْتَلْزَمَهُ

السادسة:

جَوَازُهُ؛ مِنْ ذَا وَذَاكَ طَرًّا^(٢)
ضِمْنًا، وَمَا نَافَاهُ نَاسِخٌ حَصَلَ

١٠٩ وَإِنْ وَجُوبٌ نُسِخَ، اسْتَقَرَّ
١١٠ وَخَالَفَ الْحُجَّةُ، قُلْنَا: الْأَمْرُ دَلُّ

السابعة:

وَقَالَ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ: مَنْ مَرِضَ
إِذْ شَهِدُوا الشَّهْرَ، وَذَاكَ مُوجِبٌ
قُلْنَا: تَوَقَّفَ الْقَضَا عَلَى السَّبَبِ
اسْتَغْرَقَ الْوَقْتَ، وَقَالَ الْكَعْبِيُّ:
فَوَاجِبٌ، أَجِيبَ: بَلْ بِهِ حَصَلَ

١١١ وَلَا يَجُوزُ تَرْكُ أَمْرِ افْتَرَضَ
١١٢ وَنَحْوُهُ، الصَّوْمُ عَلَيْهِمْ يَجِبُ
١١٣ وَأَيْضًا: الْقَضَا عَلَيْهِمْ وَجِبَ
١١٤ وَالْعُذْرُ مَانِعٌ كَنَوْمٍ يُرْبِي
١١٥ فِعْلُ الْمَبَاحِ تَرْكُ مَا لَيْسَ يَحِلُّ

(١) فِي (ش): الْخَاتَمَةُ.

(٢) يَعْنِي: جَمِيعًا.

الباب الثاني (فيما لا بُدَّ للحكم منه)

الفصل الأول (في الحاكم)

- ١١٦ الحاكمُ الشرعُ فما للعقلِ في تحسينٍ أو تقبيحٍ امرٌ، فقِفْ
١١٧ يريدُ في ترتُّبِ الثوابِ بالفعلِ أو ترتُّبِ العقابِ

فرعان على التَّنْزِلِ

- ١١٨ الشكرُ للمُنعمِ عقلاً لا يجب
١١٩ وإذ وجوبُ به به يستدعي
١٢٠ فهو مُنزَّهٌ، أو الشاكرُ في
١٢١ أو يكُ في آخرَةٍ فالعقلُ
١٢٢ قيل: احتمالُ الضررِ الآتي دَفَعُ
١٢٣ لا نَقَّأَ أو لأنَّه تَصَرَّفُ
١٢٤ بِنِسْبَةِ الدُّنْيَا لِمَعْطِ قُفْرِضَ
١٢٥ بما ذَكَرْتُمُ الْوُجُوبَ الشَّرْعِيَّ
- إذ ليس قَبْلَ الشَّرْعِ تعذيبٌ كُتِبَ
فائدةٌ إمَّا لِمَشْكُورٍ، فَعِي
دُنْيَا فلاحَظْ مع التَّكْلُفِ
لَيْسَ بِتِلْكَ الدَّارِ يَسْتَقِلُّ
قُلْنَا: فَقَدْ يَجْلِبُهُ؛ إذ لا يَقَعُ
في مِلْكٍ غَيْرِهِ، وقد يُسْتَسْخَفُ
كَهَزءٍ بِاللَّهِ، قِيلَ: يَنْتَقِضُ
أَجِيبَ: لا فائدةٌ يَسْتَدْعِي

الفرع الثاني:

- ١٢٦ أفعالُ الاختيارِ قَبْلَ البَعْثَةِ
١٢٧ وَحُرْمَةُ فِي قَوْلِ بَغْدَادِيَّةِ
١٢٨ وَالْوَقْفُ أَيْ لَا عِلْمَ مَا الْحُكْمُ جَرَى
١٢٩ احْتِجَّ الْأَوَّلُونَ بِالْخُلُوءِ عَنْ
- أَبَاحَهَا مُعْتَزِلِيُو الْبَصْرَةِ
مِنْهُمْ وَقَوْلِ ابْنِ أَبِي هُرَيْرَةَ
بِالْأَشْعَرِيِّ وَالصَّيْرَفِيِّ اشْتَهَرَا
أَمَارَةَ الْفَسَادِ فِي النَّفْعِ وَأَنْ

- ١٣٠ لَيْسَ عَلَى مَالِكِهِ مِنْ ضَرَرٍ
 ١٣١ وَأَيْضًا: الْمَأْكُلُ اللَّذِيذَةُ
 ١٣٢ لَا عِبْتًا وَلَا احتِيجَاجًا مِنْهُ
 ١٣٣ إِمَّا تَلَذَّذُوا أَوْ اسْتِدِلَّالُ
 ١٣٤ وَإِنَّمَا يَحْصُلُ ذَا بِالْأَكْمَلِ
 ١٣٥ وَمَنْعُنَا عَلَيْهِ الْأَوْصَافِ
 ١٣٦ وَالثَّانِ: أَنَّ فِعْلَهُ مَا عُلِّلَا
 ١٣٧ وَقَاسَ الْآخَرُونَ ذَا بِالشَّاهِدِ
- فَجَازَ كَاسْتَظْلَالِنَا بِالْجُودِ
 لِنَغْرِضِ انْتِفَاعِنَا مَخْلُوقَةً
 وَلَيْسَ الْإِضْرَارَ اتِفَاقًا فَهُوَ هُوَ
 أَوْ اجْتِنَابٌ مَعَ مَيْلٍ، قَالُوا:
 لَنَا [عَنِ] ^(١) الْأَوَّلِ: مَنْعُ الْأَصْلِ
 وَالدُّورَانُ وَاهِي الْاِخْتِلَافِ
 بِغَرَضٍ، وَإِنْ يَكُنْ فَالْحَضَرُ لَا
 تَصَرَّفَ بِغَيْرِ إِذْنٍ، وَارْدُ

تنبيه:

- ١٣٨ وَعَدَمُ الْحُرْمَةِ لَا يُوجِبُ ثُمَّ
 إِبَاحَةً؛ إِذْ عَدَمُ الْمَنْعِ أَعْمٌ

الفصل الثاني (في المحكوم عليه)

المسألة الأولى:

- ١٣٩ وَجَوَّزُوا الْحُكْمَ عَلَى الْمَعْدُومِ
 ١٤٠ أَمْرِ الرِّسُولِ، قِيلَ: ذَاكَ خَبْرُهُ
 ١٤١ أَجِيبَ: أَمْرُ اللَّهِ مَعْنَاهُ: إِذَا
 ١٤٢ قِيلَ: فَالْأَمْرُ الْأَزَلِيُّ إِذْ مَا حَدَثَ
 ١٤٣ أَجِيبَ: ذَا مَبْنِيٍّ قُبِحَ عَقْلِي
- فَنَحْنُ دَاخِلُونَ فِي عُمُومِ
 أَنَّ الْإِلَهَ مَنْ سَيَأْتِي [يَأْمُرُهُ] ^(٢)
 يَبْلُغُ زَيْدٌ فَهُوَ مَأْمُورٌ بِذَا
 مَأْمُورٌ أَوْ سَامِعٌ أَمْرِهِ عَبَثٌ
 وَالنَّفْسُ فِيهَا حَضٌ مَنْ يُولَدُ لِي

(١) في (ش): مع. ثم صُحِّحَتْ فِي الْهَامِشِ.

(٢) في (ق، ف): أمره.

الثانية:

- ١٤٤ مَنْ يَمْنَعُ التَّكْلِيفَ بِالْمَحَالِ لَمْ
 ١٤٥ وَلَيْسَ فِي الْمُجَرَّدِ امْتِثَالُ
 ١٤٦ نُوقِضَ بِالْوُجُوبِ فِي الْمَعْرِفَةِ
- يُكَلِّفُ الْغَافِلَ؛ إِذْ عَلِمَ غُدِمَ
 مِنْهُ؛ لِمَتْنٍ: إِنَّمَا الْأَعْمَالُ
 أَجِيبَ: لَمْ يُؤْمَرْ بِالْإِجْمَالِيَّةِ

الثالثة:

- ١٤٧ وَيَمْنَعُ التَّكْلِيفَ عِنْدَ الْأُمَّةِ
 مُلْجِئُ الْإِكْرَاهِ؛ لِفَقْدِ الْقُدْرَةِ

الرابعة:

- ١٤٨ تَوَجُّهُ التَّكْلِيفِ عِنْدَ الْفِعْلِ
 ١٤٩ يَقُولُ: بَلْ مِنْ قَبْلُ بِالْإِيقَاعِ فِي
 ١٥٠ قَالُوا: الصُّدُورُ وَاجِبٌ إِذْ بَاشَرَا
- إِذْ عِنْدَهُ الْقُدْرَةُ، وَالْمُعْتَزِلِي
 ثَانِي زَمَانٍ، وَالْجَوَابُ لَا يَفِي
 قُلْنَا: وَبِالْقُدْرَةِ وَالِدَّاعِي طَرَا

الفصل الثالث (في المحكوم به)

المسألة الأولى:

- ١٥١ وَجَوُزُوا التَّكْلِيفَ بِالْمُحَالِ
 ١٥٢ قِيلَ: تَصَوُّرُ الْوُجُودِ مُمْتَنِعٌ
 ١٥٣ حُكْمُ اسْتِحَالَةٍ، فَإِنْ يَمْتَنِعُ
 ١٥٤ كَنَحْوِ إِغْدَامِ الْقَدِيمِ جَلًّا
 ١٥٥ قِيلَ: أَبُو هَبٍ بِمَا قَدْ أَنْزَلَ
 ١٥٦ يُؤْمِنُ، قُلْنَا: ذَا لَغَيْرِهِ امْتَنَعَ
- إِذْ حُكْمُهُ عَنْ غَرَضٍ فَخَالِي
 فِيهِ؛ فَلَا يُطْلَبُ، قُلْنَا: يَمْتَنِعُ
 لِذَاتِهِ فَإِنَّهُ لَمْ يَقْعِ
 بِالنَّصِّ وَاسْتِقْرَاءِ اسْتِدْلَالِ
 أَمْرٍ أَنْ يُؤْمِنَ، ثُمَّ مِنْهُ لَا
 وَلَيْسَ ذَا النَّفْسِ صَرِيحًا قَدْ وَقَعَ

الثانية:

- ١٥٧ كُتِّفَ بالفروع أَهْلُ الكُفْرِ
 ١٥٨ لَنَا: شُمُولُ آيَةِ العِبَادَةِ
 ١٥٩ وَمُوعِدُ التَّرْكِ وَوَيْلٌ وَقَلَا
 ١٦٠ قِيلَ: انْتِهَاهُ مُمَكِّنٌ، قُلْنَا: اسْتَوَى
 ١٦١ قِيلَ: فَلَا يَصِحُّ مَعَهُ وَكَفَى
- وَقِيلَ: لَا، وَقِيلَ: لَا بِالْأَمْرِ
 وَالْكَفَرُ فَهُوَ مِمَّا مَكَّنُ الْإِزَالَةَ
 وَالْأَمْرُ بِالنَّهْيِ كَحَدِّ مُثَلًّا
 مُجَرَّدُ التَّرْكِ وَفِعْلٌ؛ فَسَوَا
 إِسْلَامُهُ، قُلْنَا: الْعَذَابُ ضَعْفًا

الثالثة:

- ١٦٢ يُحْصَلُ الإِجْزَاءُ الْإِمْتِثَالُ
 ١٦٣ لَا يَقْتَضِي الْفُسَادَ، قُلْتُ: الْفَرْقُ أَنْ
 ١٦٤ خَالَفَ فَالنَّهْيُ عَنِ الْحُكْمِ سَكَتٌ
- وَقِيلَ: لَا، كَالنَّهْيِ حَيْثُ قَالُوا:
 النَّهْيُ مُقْتَضَاهُ تَرْكُهُ، فَإِنْ
 وَالْأَمْرُ مُقْتَضَاهُ فِعْلٌ، وَبَيَّنَّ

الكتابُ الأولُ

في: الكتاب

- ١٦٥ يَقِفُ الْإِسْتِدْلَالُ أَخَذَ الْحُجَّةَ
 ١٦٦ كَذَا عَلَى أَقْسَامِهَا، وَانْقَسَمَا
 ١٦٧ وَخَصَّ وَالْمُجْمَلِ وَالْمُبَيَّنِ
- مِنْهُ عَلَى مَعْرِفَةٍ بِاللُّغَةِ
 لِلْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَلَفْظِ عُمَّا
 وَنَاسِخٍ يَتَلَوُ وَمَنْسُوخٍ تُنْبِئُ

الباب الأول (في اللغات)

الفصل الأول (في الوضع)

- ١٦٨ وَحِينَ مَسَّتْ حَاجَةُ التَّعَرُّفِ
 ١٦٩ تَبَيَّنَ النَّطْقُ مَعَ الْإِفَادَةِ
 ١٧٠ إِذِ الْحُرُوفُ كَيْفِيَّاتٌ عَرَضَتْ
 ١٧١ إِزَاءَ ذَهْنِيٍّ الْمَعَانِي الدَّائِرَةُ
 ١٧٢ مِنْهَا مُرْكَبَاتُهَا وَالنَّسَبُ
 ١٧٣ وَلَمْ يَرَ الْقَاضِي ثُبُوتَ مَنْ وَضَعَ
 ١٧٤ بِأَنَّهُ اللَّهُ وَوَقَّفَ الْبَشَرَ
 ١٧٥ وَأَنَّهُ لَوْ كَانَ ذَاكَ مُضْطَلَحٌ
 ١٧٦ آخَرُ، وَاقْتَضَى تَسْلُسُلًا، وَأَنْ
 ١٧٧ أُجِيبَ: الْأَسْمَاءُ سِمَاتُهَا وَمَا
 ١٧٨ وَلَا عِتْقَادُهُمْ أَتَى الْإِنْكَارُ
 ١٧٩ وَيَحْصُلُ التَّعْلِيمُ بِالترِيدِ
 ١٨٠ وَلَوْ جَرَى التَّغْيِيرُ كَانَ اشْتَهَرَا
 ١٨١ مُصْطَلَحًا؛ إِذْ لَيْسَ تَوْقِيفٌ يَقَعُ
 ١٨٢ أُجِيبَ: مَنْ إلهَامٌ عَاقِلٌ مَنَعَ
 ١٨٣ وَقَالَ الْأَسْتَاذُ: الَّذِي قَدْ أَفْهَمَا
- مَعَ التَّعَاوُنِ وَكَانَ اللَّفْظُ فِي
 أَوَّلَى مِنَ الْمَثَالِ وَالْإِشَارَةِ
 لِلنَّفْسِ الْمُلْجَأِ إِلَيْهِ؛ وَضَعَتْ
 مَعَهَا؛ لِيُسْتَفَادَ فِي الْمُحَاوَرَةِ
 لَا الْمُفْرَدَاتِ؛ خَوْفَ دَوْرِ يَغْلِبُ
 بِعَيْنِهِ، وَالْأَشْعَرِيُّ قَدْ نَزَعَ
 لِقَوْلِهِ: عَلَّمَ، وَالْآيَةُ الْأُخْرَى
 لَا خِتِيجَ فِي تَعْلِيمِهَا أَنْ يُضْطَلَحَ
 يَحْصُلُ تَغْيِيرٌ؛ فَلَا أَمْنٌ إِذَنْ
 يُخْصَّصُهَا، أَوْ هُوَ وَضَعَ قُدَّامًا
 وَبِاخْتِلَافِ الْأَلْسُنِ الْإِقْدَارُ
 وَبِالْقَرَائِنِ كِلِلُ الْوَلِيدِ
 وَعَنْ أَبِي هَاشِمٍ: الْكُلُّ يَرَى
 وَخِيَا أَوْ إلهَامًا أَنْ اللَّهَ وَضَعَ
 أَنْ وَاضِعٌ مَا وَضَعَهُ قَبْلُ وَقَعَ
 الْإِضْطِلَاحُ مِنْهُ تَوْقِيفٌ، وَمَا

- ١٨٤ سِوَاهُ فَاضْطِلَاحٌ أَوْ فَمُخْتَمَلٌ وَيَبَالُتَوَاتُرِ وَالْأَحَادِ نُقِلَ
١٨٥ أَوْ انْتِبَاطٌ^(١) الْعَقْلِ مِنْ نَقْلِ، كَمَا نُقِلَ أَنْ يَجْمَعَ أَلْ قَدْ عَلِمَا
١٨٦ دُخُولُ الْإِسْتِثْنَاءِ فِي فَحْوَاهُ وَأَنَّهُ إِخْرَاجُ مَا لَوْلَاهُ
١٨٧ لَكَانَ دَاخِلًا عُمُومًا شَمِلًا وَلَيْسَ يُجَدِّي صَرْفُ عَقْلِ حَصَلَا

الفصل الثاني (في تفسير الألفاظ)

- ١٨٨ دَلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى مَا طَابَقَهُ أَيْ مِنْ مُسَمَّاهُ هِيَ الْمَطَابَقَةُ
١٨٩ وَجُزْئُهُ تَضَمُّنٌ، وَلَا زِمَةٌ فِي الذُّهْنِ الْإِلْتِزَامُ فِي تَلَازُمِهِ
١٩٠ وَاللَّفْظُ إِنْ لِيَجْزِءٍ مَعْنَى دَلَّا بِجُزْئِهِ مُرَكَّبٌ وَلَا
١٩١ [فَمُفْرَدٌ]^(٢)، وَالْحَرْفُ مَا لَمْ يَسْتَقِلْ وَالْفِعْلُ مَا كَانَ بِهَيْئَةٍ يَدُلُّ
١٩٢ عَلَى زَمَانٍ، وَاسْمٌ أَذْ عَنْهُ فُصِّلَ كُلِّيٌّ أَنْ مَعْنَاهُ شِرْكَةٌ قَبْلَ
١٩٣ وَمَا اخْتَلَفَ فَسَمَّاهُ مُشَكَّكًا وَمَا اسْتَوَى بِفَاعِلٍ قَدْ سُبِكََا
١٩٤ مِنَ التَّوَاتُطِي، جِنْسٌ أَنْ دَلَّ عَلَى غَيْرِ مُعَيَّنٍ، كَطَبِي مَثَلًا
١٩٥ مُشْتَقٌّ أَنْ دَلَّ عَلَى ذِي صِفَةٍ قَدْ عُنِيَتْ، كَفَارِسٍ وَمُثَبِّتٍ
١٩٦ جُزْئِيٌّ أَنْ لَمْ يَشْتَرِكْ، وَعَلَمٌ إِنْ اسْتَقَلَّ، مُضْمَرٌ إِذْ يُعَدُّمُ
١٩٧ وَسَمٌ [بِالْمُنْفَرَدِ]^(٣) الْمُتَحِدَا فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى، فَإِنْ تَعَدَّدَا
١٩٨ فَذَوِ تَبَائِنٍ، سَوَا تَوَاصَلَتْ كَالسَيْفِ وَالصَّارِمِ، أَوْ تَفَاصَلَتْ
١٩٩ نَحْوَ السَّوَادِ وَالْبَيَاضِ، وَصِفٍ مُتَّحِدِ الْمَعْنَى بِذِي تَرَادُفٍ

(١) انتباط: استخراج. انظر: تاج العروس من جواهر القاموس (٢٦/٤١٢).

(٢) في (ق): هو ذو.

(٣) في (ش): بالمفرد.

- ٢٠٠ وَعَكْسُهُ مُشْتَرَكٌ إِنْ حَصَلَ
 ٢٠١ عِلَاقَةٌ وَكَانَ فِي الثَّانِي اشْتَهَرُ
 ٢٠٢ نَقْلًا عَنِ الْأَوَّلِ، أَوْ لَمْ يَشْتَهَرْ
 ٢٠٣ ثُمَّ الثَّلَاثُ الْأَوَّلُ الْمُتَّفَقَةُ
 ٢٠٤ فَالظَّاهِرُ الرَّاجِحُ، وَالْمَوْوَلُ
 ٢٠٥ وَالْمُتَشَابِهُ فَذَانِ إِنْ وُصِفَ

تقسيم آخر:

- ٢٠٦ لِلْفَظِّ مَذْلُولٌ فَإِمَّا مَعْنَى
 ٢٠٧ مُرَكَّبًا وَمِنْهُمَا مُسْتَعْمَلُ
 ٢٠٨ كَنَحْوِ أَسْمَاءِ الْحُرُوفِ لِلِهَجَا
 ٢٠٩ صِيغٍ لِإِلَافِهِمْ، فَإِمَّا يُكْسَبُ
 ٢١٠ لِذِكْرِ مَا هِيَ اسْتِفْهَامُ
 ٢١١ أَمْرٌ مَعَ الْعُلُوءِ، الْإِلْتِمَاسُ مَعَ
 ٢١٢ أَوْ لَا فَمِنْهُ الْخَبَرُ الْمُحْتَمَلُ
 ٢١٣ تَنْبِيْهَا إِذْ رَجُوبًا بِهِ تَمْنِيَا
- أَوْ لَفْظٌ أَمَّا مُفْرَدٌ أَوْ يُنْتَى
 كَكَلِمَةٍ وَخَيْرٍ، أَوْ مُهْمَلُ
 وَالْهَذْيَانِ، وَالْمُرَكَّبُ حَيْثُ جَا
 بِالذَّاتِ مِنْهُ طَلَبًا، فَالطَّلَبُ
 وَهُوَ لِتَحْصِيلِ لَهَا أَقْسَامُ
 تَسَاوٍ، السُّوَالُ مَعَ سُفْلٍ وَقَعَ
 صِدْقًا وَتَكْذِيبًا، سِوَاهُ جَعَلُوا
 كَذَا نِدَاءً قَسَمًا تَرْجِيَا

الفصل الثالث (في الاشتقاق)

- ٢١٤ الْإِشْتِقَاقُ رَدُّ لَفْظٍ مِنْ
 ٢١٥ مُوَافِقٍ حُرُوفَهُ الْأَصْلِيَّةِ
 ٢١٦ كَحَذِرٍ وَمَوْعِدٍ وَكَادِبٍ
 ٢١٧ وَنَصَرَ اللَّهُ كَذَاكَ رَجَعَا
- لِأَخْرِ مُنَاسِبٍ فِي الْمَعْنَى
 مَعَ تَغْيِيرِ أَتَى فِي الْبِنْيَةِ
 وَقَنِطٍ وَصَاحِلٍ وَضَارِبٍ
 وَفَاعِلٍ مِنْ عَدَا أَوْ كَلَّ مَعَا

٢١٨ وَالسَّفَرِ وَالصَّبِّ وَنَحْوُ صَهْلٍ وَكَامِلٍ وَمُكَمَّلٍ أَوْ مُكَمِّلٍ

المسألة الأولى:

٢١٩ وَالشَّرْطُ صِدْقُ الْأَصْلِ، وَازْدُدْ مَذْهَبًا أَبِي عَلِيٍّ وَابْنَهُ إِذْ نَسَبَا

٢٢٠ اللَّهُ عَالِمًا بِأَبْدُونِ عِلْمٍ وَعَلَّا فِينَا بِهِ بِالزَّعْمِ

٢٢١ لَنَا: فَالْأَصْلُ جُزْؤُهُ؛ فَيُفْقَدُ لِفَقْدِهِ، وَاللَّهُ فَزَدُ أَحَدُ

الثانية:

٢٢٢ شَرْطُ الْحَقِيقَةِ وَجُودُ أَصْلِهِ إِذْ يَصْدُقُ النَّفْيُ لِفَقْدِ فِعْلِهِ

٢٢٣ وَعَنْ أَبِي هَاشِمٍ مَعَ ابْنِ سِينَا: مُطْلَقَتَانِ، افْرِضْ لِكُلِّ حِينًا

٢٢٤ أُجِيبَ: لِلتَّائِيَةِ بِالْحَالِ صِرَ فَالْعُرْفُ رَفَعُ وَاحِدٍ بِالْآخِرِ

٢٢٥ غَوِرَضُ أَنَّ الضَّارِبَ الَّذِي لَهُ الضَّرْبُ حَالًا أَوْ مُضِيًّا قَبْلَهُ

٢٢٦ وَأَنَّ أَكْثَرَ النَّحْوَةِ مَنَعُوا عَمَلَ مَاضِي النَّعْتِ، قُلْنَا: يَقَعُ

٢٢٧ مُسْتَقْبَلًا وَأَنَّهُ لَوْ يُشْرَطُ لَمْ يَكُ قَائِلٌ حَقِيقَةً قَطُّ

٢٢٨ قُلْنَا: تَعَذَّرَ اجْتِمَاعُ الْأَجْزَاءِ فَآخِرُ الْقَوْلِ لِهَذَا أَجْزَأُ

٢٢٩ وَأَنَّهُ يُطْلَقُ وَصَفُ الْمُؤْمِنِ مَعَ خُلُوفِهِمْ كَالْوَسَنِ

٢٣٠ قُلْنَا: بَحَارٌ ذَا، وَإِلَّا لَرِمَا إِطْلَافُنَا الْكُفْرَ عَلَى مَنْ أَسْلَمَا

الثالثة:

٢٣١ وَلَيْسَ يُشْتَقُّ لِشَيْءٍ فَاعِلٌ وَفِعْلٌ ذَاكَ مِنْ سِوَاهُ حَاصِلٌ

٢٣٢ يَذُلُّ الْاسْتِقْرَاءُ، وَلِلْمُعْتَزِلِي: اللَّهُ جَلَّ مُتَكَلِّمُ خَلِي

٢٣٣ عَنِ الْكَلَامِ بِكَلَامٍ يَخْلُقُهُ فِي جَسَدٍ، كَشَجَرٍ يُنْطَقُهُ^(١)

(١) هكذا صَبَّطْتُهَا؛ لِيَصِحَّ الْوِزْنُ (انظر: المعجم الوسيط، ص ٩٣١). فَإِنْ كَانَ صَبَّطَ الْمَوْلَفُ هَكَذَا:

- ٢٣٤ كَخَالِقٍ وَخَلْقُهُ الْمَذْكُورُ مَخْلُوقُهُ، قُلْنَا: بَلِ التَّأْيِيرُ
٢٣٥ قَالُوا: فَيُلْزَمُ مِنْهُ أَنْ نَقُولَا بِقَدَمِ الْعَالَمِ، أَوْ يَوْلا
٢٣٦ إِلَى تَسْلُسُلٍ، أُجِيبَ: نِسْبَةُ فَلَمَّا لَنَا بِسَبْقِ خَلْقِ حَاجَةٍ

الفصل الرابع (في التَّرادُفِ)

- ٢٣٧ وَهُوَ تَوَالِي كِلِمَتَيْنِ [صَاعِدًا] ^(١) وَالْكُلُّ قَدْ أَفَادَ مَعْنَى وَاحِدًا
٢٣٨ أَيْ بِاعْتِبَارِ وَاحِدٍ، كإِنْسَانٍ وَبَشَرٍ، فَإِنْ يُقَوَّى بِالثَّانِ
٢٣٩ فَذَاكَ تَأْكِيدٌ، فَأَمَّا التَّابِعُ فَلَا يُفِيدُ حَيْثُ لَا يُتَابِعُ

المسألة الأولى

- ٢٤٠ وَسَبَبُ التَّرادُفِ التَّوَسُّعُ فِي النُّطْقِ، أَوْ مِنْ وَاضِعَيْنِ يَقَعُ

الثانية:

- ٢٤١ وَهُوَ خِلَافُ الْأَصْلِ؛ إِذْ يُعَرَّفُ مُعَرَّفًا، أَوْ حِفْظَهَا يُكَلِّفُ

الثالثة والرابعة:

- ٢٤٢ يَقُومُ عَنْ مُرَادِفٍ مِنْ لُغَتِهِ كُلٌّ؛ إِذِ التَّرْكِيبُ وَجْهٌ عُلِقَتْهُ
٢٤٣ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى، فَأَمَّا تَقْوِيَةُ مَذْلُولٍ مَذْكُورٍ بِأُخْرَى ثَانِيَةٍ
٢٤٤ أَيْ يَسْتَقِلُّ فَهُوَ تَأْكِيدٌ يَقَعُ بغيره، نَحْوُ: «أَكَلْتُهُ جُمْعٌ»
٢٤٥ أَوْ نَفْسِهِ «لَا غَرْوَنَ» الشَّائِعُ وَهُوَ ضَرْوَرِيُّ الْجَوَازِ، وَقِيعُ

«يُنْطِقُهُ»، فسيكون هناك كسر في الوزن، وأرى إصلاحه هكذا: «في جسدٍ كشجرٍ؛ فيُنْطِقُهُ».

(١) كذا في (ق، ش) وبه يصح الوزن، لكن في الشرح و(ف): فصاعدا.

الفصل الخامس (في الاشتراك)

المسألة الأولى: في إثباته:

- ٢٤٦ أَوْجَبَهُ قَوْمٌ؛ لِوَجْهَيْنِ هُمَا
 ٢٤٧ وَاللَّفْظُ مُتَّهٍ إِذَا مَا وَرَّعَا
 ٢٤٨ [أَنَّ] ^(١) الْوُجُودَ وَاجِبٌ وَمُمْكِنٌ
 ٢٤٩ مِنْ بَعْدِ تَسْلِيمِ الْمُقَدَّمِينَ
 ٢٥٠ لَهُ تَنَاهٍ، وَالْوُجُودُ زَائِدٌ
 ٢٥١ فَلَيْسَ يَقْتَضِي وَقُوعَهُ إِذَنْ
 ٢٥٢ مَضَى جَوَازُهُ؛ لَخُوفِ اللَّبْسِ
 ٢٥٣ وَاخْتِيَارِ الْإِمْكَانِ؛ جَوَازَ أَنْ يَقَعَ
 ٢٥٤ تَضَرُّيْحُهُ؛ لَخُوفِهِ مِنْ مُفْسِدٍ
- أَنَّ الْمَعْنَى لَا تَنَاهَى عَدَمًا
 لَزِمَ الْإِشْتِرَاكُ، وَالثَّانِي ادَّعَا
 وَجُودَ كُلِّ شَيْءٍ عَيْنُهُ، وَوَهْنُوا
 ذَيْنِ بِأَنَّ الْقَضْدَ بِالْوَضْعَيْنِ
 مُشْتَرِكٌ، وَإِنْ يُسَلَّمْ عَائِدُ
 وَجُوبُهُ، وَقَدْ أَحَالَ بَعْضُ مَنْ
 وَتَوَقُّضَ الْمَانِعِ بِاسْمِ الْجِنْسِ
 مِنْ وَاضِعَيْنِ أَوْ بِوَاحِدٍ يَدْعُ
 كَذَا وَقُوعُهُ، كَ «قُرْءٍ» وَاعْدُدْ

الثانية:

- ٢٥٥ وَهُوَ خِلَافُ الْأَصْلِ؛ إِذْ قَدْ يَعْسُرُ
 ٢٥٦ وَرُبَّمَا هَابَ أَوْ اسْتَنَكَفَ أَوْ
 ٢٥٧ لَمْ يَفْهَمْ السَّامِعُ، أَذَاهُ إِلَى
 ٢٥٨ وَأَنَّهُ أَقْلٌ بِاسْمِ تِقْرَاءِ
- فَهُمْ؛ فَيَحْتَاجُ إِذَا يَسْتَفْسِرُ
 فَهُمْ غَيْرَ مَا أُرِيدُ ثُمَّ لَوْ
 إِضْرَارٍ؛ إِذْ يَأْتِي بِلَفْظٍ انْجَلَا
 وَيُبْطِلُ النُّصُوصَ فِي اسْتِثْوَاءِ

(١) في (ق): إنَّ.

الثالثة:

- ٢٥٩ قالوا: وَمَفْهُومَاهُ فاعْلَمْ قُسَمًا
 ٢٦٠ ضِدَانٍ، أَوْ تَوَاصَلًا كَ «الْمُمْكِنِ»
 لِتُبَايِنَيْنِ كَ «الْقُرْءِ» هُمَا
 وَالشَّمْسِ لِلْكَوْكَبِ وَالضَّوْءِ السَّيِّ

الرابعة:

- ٢٦١ وَالشَّافِعِيَّ وَالْقَاضِيَّانِ وَأَبُو
 ٢٦٢ فِي كُلِّ مَفْهُومَاتِهِ الْمُؤْتَلَفَةُ
 ٢٦٣ وَالْكَرْخِ وَالْبَصْرِيَّ مِنَ الْمُعْتَزَلَةِ
 ٢٦٤ قِيلَ: فَعَطَفَهُ كَعَوْدِ الْعَامِلِ
 ٢٦٥ كَذَا الْوُقُوعُ فِي «يُصَلُّونَ عَلَى»
 ٢٦٦ يَتَّعَدُّ الْفِعْلُ، [أَجِيبَ] ^(١): وَقَعَا
 ٢٦٧ قِيلَ: احْتِمَالُ الْوَضْعِ لِلْمَجْمُوعِ
 ٢٦٨ إِعْمَالِهِ فِي الْبَعْضِ، قُلْنَا: يُمْنَعُ
 ٢٦٩ قالوا: فَلَوْ لَمْ يَكِ لِلْمَجْمُوعِ لَمْ
 ٢٧٠ لَمْ يَكِ الْإِسْتِعْمَالُ لِلْمَجْمُوعِ قَدْ
 ٢٧١ وَقِيلَ: فِي السَّلْبِ فَقَطْ، وَقِيلَ: فِي
 ٢٧٢ وَالشَّافِعِيَّ وَمَنْ ذَكَرْتُ حَيْثُ لَا
 عَلَيَّ اَعْمَلُوهُ وَهُوَ الْأَضُوبُ
 ثُمَّ ابْنُهُ مَعَ الْإِمَامِ خَالَفَهُ
 لَنَا: الْوُقُوعُ، قَوْلُهُ: «يَسْجُدُ لَهُ»
 قُلْنَا: وَإِنْ سُلِّمَ لَمْ يُبَايِلِ
 قِيلَ: الضَّمِيرُ مُتَعَدِّدٌ، فَلَا
 تَعَدُّ الْمَعْنَى فَقَطْ كَالْمُدَّعَى
 مِنْ ذَا وَذَا يُفْضَى إِلَى وَقُوعِ
 إِذَا عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ يَقَعُ
 يَجْزِيهِ اسْتِعْمَالُهُ، قُلْنَا: وَلَمْ
 جَوْرُهُ وَضَعُ لِلْأَفْرَادِ اسْتَتَدَّ
 تَثْنِيَّةً وَالْجَمْعَ، وَالْفَرْقُ خَفِيَ
 قَرِينَةُ الْوُجُوبِ عَنْهُمْ نُقِلَا

(١) فِي (ق، ف): (حَيْثُ). وَتَبْدُو فِي (ش) كَأَنَّهُ يَشِيرُ إِلَى الْقَرَاءَتَيْنِ: (وَحَيْثُ، أَجِيبَ). وَقَوْلُهُ: (وَقَعَا
 تَعَدُّ الْمَعْنَى فَقَطْ كَالْمُدَّعَى) ذَكَرَهُ الْبِيضَاوِيُّ جَوَابًا، قَالَ الْبِيضَاوِيُّ: (قِيلَ: الضَّمِيرُ مُتَعَدِّدٌ؛
 فَيَتَعَدَّدُ الْفِعْلُ. قُلْنَا: يَتَعَدَّدُ مَعْنَى، لَا لَفْظًا، وَهُوَ الْمُدَّعَى).

الخامسة:

- ٢٧٣ وَهُوَ إِذَا خَلَا عَنِ الْقَرِينَةِ
 ٢٧٤ فَإِنْ يَكُنْ بِهِ هُنَاكَ قُرْنًا
 ٢٧٥ كَذَا بِأَكْثَرٍ وَذَا عِنْدَ الَّذِي
 ٢٧٦ مَنَعَ فَمُجْمَلٌ، وَإِنْ قَدْ أَلْغِيَا
 ٢٧٧ بِالْحَضَرِ، أَوْ أَلْغِيَ كُلُّ، يُجْمَلُ
 ٢٧٨ عَلَى الَّذِي [رَجَحَ] ^(١) هُوَ أَوْ أَضْلُهُ
 ٢٧٩ كَمَا إِذَا رُجِحَ أَنْ بَعْضٌ يَحْضُلُ
- مُجْمَلٌ إِلَّا عِنْدَ ذِي الْأُئِمَّةِ
 مُوجِبٌ تَعْيِينَ لِفَرْدٍ، عِيًّا
 أَعْمَلَهُ فِي مَعْنِيهِ، وَلِذِي
 بَعْضٌ مُعَيَّنٌ فَخُذْ مَا بَقِيََا
 عَلَى الْمَجَازِ، وَالتَّعَارُضُ أَجْمَلُ
 وَعِنْدَمَا تَسَاوَاوَا يَجْعَلُهُ
 وَأَضْلُ الْآخِرِ فَكُلُّ مُجْمَلُ

الفصل السادس (في الحقيقة والمجاز)

- ٢٨٠ حَقِيقَةٌ [فَعِيلَةٌ] ^(٢) بِمَعْنَى
 ٢٨١ بِهَا انْتِقَالُ اللَّفْظِ مِنْ وَضْعٍ إِلَى
 ٢٨٢ ثُمَّ إِلَى الْقَوْلِ الْمُطَابِقَيْنِ ثُمَّ
 ٢٨٣ فَيَمَالُهُ وَضِعَ ذَاكُمُ فِي
 ٢٨٤ مَفْعَلٌ الْمَجَازُ وَهُوَ الْمُضْدَرُ
 ٢٨٥ نَقْلٌ لِلْفَاعِلِ، فَاَلْمُسْتَعْمَلَةُ
 ٢٨٦ بِوَضْعٍ أَوَّلٍ يَنْاسِبُ الَّذِي
- ثَابِتٌ أَوْ مُثَبَّتٌ، التَّائِيغُنَى
 اسْمِيَّةٌ، لِإِلِاعْتِقَادِ نَقْلًا
 لِقَوْلٍ اسْتُعْمِلَ وَضْعًا قَدْ قَدَّمَ
 مُصْطَلَحَ التَّخَاطُبِ الْمَعْرُوفِ
 أَوْ الْمَكَانُ مِنْ جَوَازٍ ذَكَرُوا
 مِنْ كَلِمٍ ^(٣) فِي غَيْرِ مَا وَضَعْنَ لَهُ
 اضْطَلَحُوا عَلَيْهِ عُرْفًا اخْتُذِي

(١) في (ش): رجحه.

(٢) في (ق): فعيلة.

(٣) الْكَلِمَةُ جَمْعُهَا «كَلِمٌ»، تُذَكَّرُ وَتُنْثَى. يُقَالُ: هُوَ الْكَلِمُ، وَهِيَ الْكَلِمُ. لسان العرب (١٢/ ٥٢٤).

المسألة الأولى:

- ٢٨٧ وَلَهُمْ حَقِيقَةٌ مُوجُودَةٌ
 ٢٨٨ عُرِفَ عُمُومٌ أَوْ خُصُوصٌ، وَمَنْعٌ
 ٢٨٩ وَأُثْبِتَ الْمُتَعَرِّضُ مُطْلَقًا
 ٢٩٠ عِنْدَ اشْتِهَارِ لُغَوِيَّةٍ، لَا
 ٢٩١ لَمْ تَكْ تِلْكَ عَرِيَّةً فَلَمْ
 ٢٩٢ بَطْلَانُ ذَا؛ لِوَضْفِهِ الْقُرْآنَا
 ٢٩٣ قِيلَ: كَفَى اسْتِعْمَالُهَا فِي الْجُمْلَةِ
 ٢٩٤ قِيلَ: فَلَا يَضُرُّ؛ لِلإِحْصَاءِ
 ٢٩٥ قِيلَ: الْمَرَادُ بِالْقُرْآنِ بَعْضُهُ
 ٢٩٦ قِيلَ: بِهِ الْقِسْطَاسُ وَالْمَشْكَاةُ
 ٢٩٧ قَالُوا: اخْتِرَاعُ الشَّرْعِ مَعْنَى يُغَوِّرُ
 ٢٩٨ قَالُوا: وَالْإِيمَانُ بِحُكْمِ الْوَضْعِ
 ٢٩٩ فَهُوَ امْتِثَالُ الْوَاجِبَاتِ فَعَلًا
 ٣٠٠ لَمْ يُقْبَلَنَّ مِنْ مُبْتَغِيهِ دِينًا
 ٣٠١ قَالُوا: وَالْإِسْلَامُ هُوَ الدِّينُ كَمَا
 ٣٠٢ وَالدِّينُ فِعْلُ الْوَاجِبَاتِ الْمُعْلَمَةِ
 ٣٠٣ قُلْنَا: لَنَا: فِي الشَّرْعِ تَصْدِيقٌ أَخْضَ
 ٣٠٤ «لَمْ تُؤْمِنُوا» وَجَازَ الْإِسْتِثْنَاءُ
- أَيُّ لُغَوِيَّةٍ، كَذَا عُرْفِيَّةُ
 الْقَاضِي مِنْ شَرْعِيَّةٍ فَلَا تَقَعُ
 وَالْحَقُّ أَنَّهَا مَجَازٌ حَقَقَا
 أَنْ وَضَعْنَاهَا مُبْتَدَأً، وَإِلَّا
 يَكُ الْقُرْآنُ عَرِيَّةً، وَعَلِمَ
 بِالْعَرَبِيِّ فِي سُورِ شَتَانَا
 أَجِيبَ: بَلْ بِحَسَبِ الدَّلَالَةِ
 قُلْنَا: بَلَى؛ لِصِحَّةِ اسْتِثْنَاءِ
 قُلْنَا: بِمَا يُسَمَّى بِبَعْضِ نَقْضِهِ
 قُلْنَا: الْجَوَابُ: اتَّفَقَ اللُّغَاتُ
 [لِلْفُظِّهِ] ^(١)، قُلْنَا: كَفَى التَّجَوُّزُ
 لُغَةً: التَّصْدِيقُ، أَمَّا الشَّرْعِيُّ
 لِأَنَّهُ الْإِسْلَامُ، أَيْ وَإِلَّا
 وَامْتَنَعَ اسْتِثْنَاءُ «فَمَا وَجَدْنَا»
 قَدْ قَالَ: «إِنَّ الدِّينَ» فَأَغْدُ مُسْلِمًا
 لِقَوْلِهِ: «ذَلِكَ دِينُ الْقِيَمَةِ»
 وَهُوَ سِوَى الْإِسْلَامِ وَالدِّينِ بِنَصِّ
 شَرَطَ مِنْ تَصْدِيقٍ مَنْ قَدْ أَسْلَمَا

(١) أَوْ: لِلْفُظَّةِ.

فُروغ:

٣٠٥ النُّقْلُ - إِنْ يَقَعْ - خِلَافُ الْأَصْلِ
٣٠٦ وَنَسْخِهِ وَوَضَعَ ثَانٍ اتَّفَقَ
إِذْ مُتَوَقَّفٌ بِوَضْعٍ قَلِيلٍ
وَالْأَصْلُ أَنْ يَبْقَى الَّذِي كَانَ سَبْقُ

الثاني:

٣٠٧ شَرَعِيَّةُ الْأَسْمَاءِ قَطْعًا وَجِدَتْ
٣٠٨ نَحْوَ الصَّلَاةِ ذَاتِ أَرْكَانٍ الْوُجُوبُ
٣٠٩ وَسَمٌّ بِالْدِينِيَّةِ الْمُتَقِلَّةِ
٣١٠ وَالْحَرْفُ لَمْ يُوجَدْ كَمَا قَدْ ادَّعَى
تَوَاطَأَتْ كَالْحَجِّ أَوْ فَاشْتَرَكَتْ
وَكَالْجَنَازَةِ وَفَرْضِ الْمَصْلُوبِ
لِلَّذِينَ كَالْفِسْقِ لَدَى الْمُعْتَزِلَةِ
وَالْفِعْلُ مُطْلَقًا بَلَى بِالتَّبَعِ

الثالث:

٣١١ سَمٌ صِيغَ الْعُقُودِ «بِعْتُ الشَّاءَ»^(١)
٣١٢ بَلْ خَبَرًا، لَمْ يَقْبَلِ التَّعْلِيْقُ فِي
٣١٣ وَأَيْضًا: أَمَّا كُذِّبَتْ فَكِذْبُهَا
٣١٤ فَالِدَوْرُ، أَوْ بَغَيْرِهَا فَبَاطِلٌ
٣١٥ «رَجَعِيَّتِي طَلَّقْتُهَا» لَمْ تَطْلُقِ
إِنْشَاءً؛ اذْ لَوْ لَمْ يَكُنْ إِنْشَاءً
مُضِيٌّ أَوْ حَالٍ، وَلَا يَتَّبِعِي
لَمْ يُعْتَبَرْ، وَصِدْقُهَا إِمَّا بِهَا
قَطْعًا، وَأَيْضًا: لَوْ يَقُولُ قَائِلٌ:
كَيْفَ الْإِخْبَارِ مِنْ مُطْلَقِ

الثانية:

٣١٦ ثُمَّ الْمَجَازُ وَاقِعٌ فِي الْمُفْرَدِ
٣١٧ مُرَكَّبٌ كَ «أَخْرَجَتْ أَثْقَاهَا»
٣١٨ وَلَابِنِ دَاوُدَ: امْتِنَاعُ أَنْ يَقَعْ
٣١٩ «يُرِيدُ أَنْ يَنْقُضَ»، قَالَ: يُوقَعُ
كَوَصْفِ ذِي شَجَاعَةٍ بِالْأَسَدِ
أَوْ فِيهِمَا «أَخْيَانٍ رَشْفِي خَالَهَا»
فِي مُنْزَلٍ وَسُنَّةٍ، قُلْنَا: وَقَعُ
لَبَسًا، أَجِيبَ: فَالْقَرِينَةُ تَدْفَعُ

(١) جاء في لسان العرب (١٣/ ٥١٠): (جمعُ الشَّاءِ: شَوِيٌّ... الشَّوِيُّ: اسم جمع للشاة).

الرُّبُّ، قُلْنَا: نَحْنُ لَمْ نُجَوِّزْ
تَوْشَعًا لَا يَنْبَغِي؛ فَحَامِهِ

٣٢٠ قَالَ: وَلَا يُوصَفُ بِالتَّجَوُّزِ
٣٢١ لِعَدَمِ الْوُرُودِ أَوْ إِيهَامِهِ

الثالثة:

عِلَاقَةٌ وَنَوْعُهَا مُعْتَبَرُ
كَ «سَالٍ وَادِيَهُمْ»، وَكَالْصُّورِيَّةِ
كَ «نَزَلَ السَّمَاءُ» وَالْغَائِيَّةِ
ثُمَّ: مُسَبِّبَةٌ [مُرَادًا] ^(١) بِالسَّبَبِ
كَالْمَوْتِ لِلْمُهْلِكِ مِمَّا أَمْرَضَا
مُعَيَّنًا، أَوَّلَى الَّذِي تَقَدَّمَا
فِي الدَّهْنِ، وَالْخَارِجِ مَعْلُولِيَّةِ
لِذِي شَجَاعَةٍ وَنَقَشٍ شَابَهَةٍ
«مُضَادَّةٌ» فَاعْتَدُوا وَالدَّالُّ شُدُّ
كَأَضْبَعٍ وَتَقْصَدُ الْأَنْمَلَةَ
لِلْعَبْدِ، وَالْأَوَّلُ أَقْوَى مَرْتَبَةٍ
كَمُسْكِرٍ لِلْخَمْرِ فِي الْمَزَادِ
كَالْعَبْدِ لِلْمُعْتَقِ وَهُوَ قَدْ خَلَا
كَقَرْبَةِ رَاوِيَةٍ «مُجَاوَرَةٍ»
كَ «وَأَسْأَلَ الْقَرْيَةَ» أَهْلَ الْقَرْيَةِ

٣٢٢ لِصِحَّةِ الْمَجَازِ - فِيهِ - اعْتَبَرُوا
٣٢٣ فَالسَّيِّبَةُ كَقَابِلِيَّةِ
٣٢٤ كَالْيَدِ قُدْرَةً، وَفَاعِلِيَّةِ
٣٢٥ كَقَوْلِهِ: «أَعَصِرْ خَمْرًا» لِلْعَنْبِ
٣٢٦ مُسَبِّبٌ عَكْسُ الَّذِي قَبْلُ مَضَى
٣٢٧ وَذَلِكَ أَوَّلَى مِنْهُ؛ حَيْثُ اسْتَلْزَمَا
٣٢٨ غَائِيَّةٌ؛ [لِجَمْعِهَا] ^(٢) الْعِلِّيَّةِ
٣٢٩ وَأَسَدٌ عِلَاقَةٌ الْمُشَابَهَةِ
٣٣٠ وَذَا «اسْتِعَارَةٌ» وَمَا يُسَمَّى بِضِدِّ
٣٣١ وَالْجُزْءِ بِاسْمِ كُلِّهِ «كُلِّيَّةٌ»
٣٣٢ وَعَكْسُهُ «جُزْئِيَّةٌ» كَالرَّقَبَةِ
٣٣٣ وَلَهُمْ عِلَاقَةٌ «اسْتِعَادٍ»
٣٣٤ وَبِاسْمِ مَا كَانَ عَلَيْهِ أَوَّلًا
٣٣٥ وَالشَّيْءُ بِاسْمِ آخِرٍ قَدْ جَاوَرَهُ
٣٣٦ وَمِنْهُ بِالنَّقْصَانِ وَالزِّيَادَةِ

(١) فِي (ش): يُرَادُّ.

(٢) فِي (ق): كَجَمْعِهَا.

٣٣٧ «لَيْسَ كَمِثْلِهِ» وَذُو «التَّعَلُّقِ» كَالْخَلْقِ لِلْمَخْلُوقِ «مَاءٍ دَافِقٍ»

الرابعة:

٣٣٨ وَاُمْنَعُ بِمَجَازِ الذَّاتِ فِي الْحُرُوفِ
٣٣٩ الْفِعْلِ وَالْمَشْتَقِّ؛ إِذْ هُمَا تَبَعُ

الخامسة:

٣٤٠ وَهُوَ خِلَافُ الْأَصْلِ؛ إِذْ يَفْتَقِرُ
٣٤١ مَعَ تَنَاسُبٍ، وَكَوْنِهِ يُحِلُّ
٣٤٢ تَسَاوِيًا، وَلِلْمَجَازِ رَجَحًا

السادسة:

٣٤٣ وَاغْدِلْ إِلَى الْمَجَازِ؛ أَجْلٌ ثَقِيلٌ
٣٤٤ أَجْلٌ خِفَارَةٌ كَغَائِطٍ، كَذَا
٣٤٥ أَوْ عِظَمِ الْمَعْنَى كَمَجْلِسٍ وَرَدَ

السابعة:

٣٤٦ وَاللَّفْظُ يَأْتِي لَا حَقِيقَةً وَلَا
٣٤٧ أَيْ قَبْلَ مَا اسْتُعْمِلَ، وَالْأَعْلَامُ
٣٤٨ حَقِيقَةٌ مَجَازٌ أَيْضًا لَكِنْ

الثامنة:

٣٤٩ وَسَبَقُ فَهْمٍ لَا مَعَ الْقَرِينَةِ
٣٥٠ وَسِمَةٌ الْمَجَازِ الْإِطْلَاقُ عَلَى
٣٥١ يُمْكِنُ، وَالْإِعْمَالُ فِيمَا قَدْ نُسِي

وَالْخُلُوعُ عَنْهَا سِمَةٌ الْحَقِيقَةِ
مَا يَسْتَحِيلُ، كَ «اسْأَلِ الْقَرْيَةَ» لَا
كَ «دَابَّةٍ» عَلَى الْحِمَارِ، وَقَسِ

الفصل السابع (في تعارض ما يُخِلُّ بالفهم)

- ٣٥٢ وقُدِّمَ التخصيصُ فالمجازُ
 ٣٥٣ فالنَّقلُ، [فاشتراكٌ] ^(١)، او فقُدِّمَ
 ٣٥٤ فقُدِّمَ التخصيصُ؛ إذ ما بَقِيََا
 ٣٥٥ مُعَيَّنَا، وقُدِّمَ المَجَازُ
 ٣٥٦ وَعَلَّلَ القَائِلُ بالتسويةِ
 ٣٥٧ وقُدِّمَ الإضمارُ؛ إذ ليس له
 ٣٥٨ إِلَّا بِصُورَةٍ، وَمَيَّزَ ^(٢) النَّقْلُ؛ إذ
- ومثْلُهُ الإضمارُ لا يمتَّازُ
 ثانٍ على الثالثِ كـ «المعالمِ»
 بَعْدَ مَنْ اِفْرَادِ الْعُمُومِ أَلْفِيَا
 لِكثَرَةٍ إِنْ يُخْتَرِ امْتِيَازُ
 ذَاكَ [بِالاسْتِواءِ] ^(٣) فِي الْقَرِينَةِ
 حَاجٌ ^(٤) إِلَى قَرِينَةٍ تُشْمَلُهُ
 أَفْرَدَ مِنْ قَبْلُ وَبَعْدَ مَا أُخِذَ

تنبيه :

- ٣٥٩ والنَّسْخُ خَيْرٌ مِنْهُ الْإِشْتِرَاكُ
 ٣٦٠ وَخَيْرُهُ مَا كَانَ بَيْنَ عِلْمَيْنِ
- إِذْ فِيهِ عَنِ إِبْطَالِ انْفِكَاكَ
 فَبَيْنَ مَعْنَى وَعِلْمٍ، فَمَعْنَيْنِ

الفصل [الثامن] ^(٥) (في تفسير حروفٍ يحتاج إليها)

- ٣٦١ الْوَاوُ إِنْ تَعَطَّفَ فَأَهْلُ النَّحْوِ أَوْ
 ٣٦٢ وَاسْتُعْمِلَتْ مَعَ ^(١) مَنَعَ تَرْتِيبٍ لَهُ
- أَكْثَرُهُمْ لِمُطْلَقِ الْجَمْعِ رَأَوْا
 كَجَاءَ زَيْدٌ وَقَتَاهُ قَبْلَهُ

(١) في (ق): فلا اشتراك.

(٢) كذا في (ش) وبه ينضبط الوزن. لكن في (ق، ف): (باستواء). ولا ينضبط به الوزن.

(٣) جَمَعَ «حاجة».

(٤) ضبطته هكذا لينضبط الوزن، لكن في (ق): (مَيَّزَ النقل). ولا ينضبط به الوزن.

(٥) في (ش): الثالث.

والجمع، فالترتيبُ غيرُ مُبْتِ
قُلْنَا: لِتَعْظِيمِ فِي الْإِفْرَادِ جَرَى
بِهَا بِلَفْظِ «طَلَّقَتَيْنِ» لِحَصْلِ
وَاحِدَةٍ جَرَى بِهَا التَّفَارُقُ
و«طَلَّقَتَيْنِ» فَسَرَتْ مَا قُدِّمًا

٣٦٣ فِي تَفَاعُلٍ وَكَالْتَشْيِيشَةِ
٣٦٤ قِيلَ: «وَمَنْ عَصَاهُمَا» قَدْ أَنْكَرَا
٣٦٥ قِيلَ: فَلَوْ طَلَّقَ غَيْرَ مَنْ دَخَلَ
٣٦٦ ثِنْتَانِ، لَكِنْ «طَالِقٌ وَطَالِقٌ»
٣٦٧ قُلْنَا: هُنَا الْإِنْشَاءُ قَبْلَ تُمِّمَا

الثانية:

وَنَقْلُهُ الْإِجْمَاعَ ذُو نِزَاعٍ
فِعْلٌ مُضِيٌّ أَوْ مُضَارِعٌ زُكِّنَ
بِالْفَا مَجَازٌ، هَكَذَا أُجِيَا

٣٦٨ الْفَاءُ لِلتَّعْقِيبِ بِالْإِجْمَاعِ
٣٦٩ قَدْ رَبَطُوا بِهَا الْجَزَاءَ مَا لَمْ يَكُنْ
٣٧٠ وَقَوْلُهُ: «لَا تَفَرُّوا» مُجِيَا

الثالثة:

كَ «فِي جُذُوعٍ» لَا السَّبَبُ مَا ثَبَتَا

٣٧١ وَ«فِي» لِيُظَرَّفَ لَوْ بِتَقْدِيرِ أَتَى

الرابعة:

وَعَيَّ بَدَأُ؛ فَاشْتِرَاكَ مَا ارْتَضِي

٣٧٢ بَيَّنَّ بِـ «مِنْ» حَقِيقَةً وَبَعْضٍ

الخامسة:

و[بَعْضُنْ] ^(١) مَعَ مُتَعَدِّ وَعَلِمَ
وَقَوْلُهُمْ: «مَسَّحَتْهُ» لَا يَشْتَبِهَ
وَالنَّفْسِيُّ فِي شَهَادَةِ ذُو وَهْنٍ

٣٧٣ وَالْصِّقْنُ بِالْبَاءِ مَعَ فِعْلٍ لَزِمَ
٣٧٤ الْفَرْقُ بَيْنَ قَوْلِهِمْ: «مَسَّحْتُ» بِهِ
٣٧٥ وَنَقَلَ الْإِنْكَارُ لِابْنِ جَنِّي

(١) ضبطتها هكذا لينضبط الوزن. لكن في (ق): (مَعَ). ولا ينضبط بها الوزن.

(٢) في (ق): بعض.

السادسة:

- ٣٧٦ وَ «إِنَّمَا» لِلْحَضَرِ جَمْعًا مَشَى
 ٣٧٧ «وَأِنَّمَا الْعِزَّةُ»، أَي: لِلْكَائِرِ
 ٣٧٨ «وَأِنَّمَا يُدْفِعُ» الْبَيْتَ، اغْرُضْ
 ٣٧٩ إِنَّ الْمُرَادَ كَامِلُوا الْإِيمَانِ
 نَفِيًّا وَإِبَاتًا، وَقَالَ الْأَعَشَى:
 وَلِلْفَرَزْدَقِ الْمُجِيدِ الشَّاعِرِ:
 بِ «إِنَّمَا الْأَنْفَالُ» قُلْ لِلْمُعَرِّضِ:
 لَا مُطْلَقَ الْإِيمَانِ مَعَ نُقْصَانِ

الفصل التاسع (في كيفية الاستدلال بالألفاظ)

المسألة الأولى:

- ٣٨٠ وَلَمْ يُخَاطَبْنَا بِلَفْظٍ مُهِمٍّ لـ
 ٣٨١ الْحَشَوِيُّ بِأَوَائِلِ الشُّوَرِ
 ٣٨٢ عِنْدَ «وَمَا يَعْلَمُ» حَتَمَ الْوَقْفِ
 ٣٨٣ كَيْ يَنْتَفِي تَخْصِيصُ حَالٍ، قِيلَ لَهُ:
 ٣٨٤ قَالَ: فَمَا «كَأَنَّهُ رُؤُوسُ»
 ٣٨٥ قُلْتُ: فَمَا كَانَ لَهُ مَعْنَى وَإِنْ
 اللَّهُ؛ فَهُوَ هَذَيَانُ، وَاسْتَدَلَّ
 قِيلَ لَهُ: أَسْمَاؤُهَا، قَالَ: اسْتَفْرَ
 مِنْ بَعْدِ ذِكْرِ «اللَّهُ» قَبْلَ الْعَطْفِ
 يَجُوزُ إِذْ لَا لَبْسَ، مِثْلُ «نَافِلَهُ»
 قُلْنَا: مِثْلُ لِقُبْحِهِ مَقِيسُ
 لَمْ نَذِرْ لَيْسَ هَذَيَانًا، فَاسْتَبَيَّنَ

الثانية:

- ٣٨٦ وَلَيْسَ يَعْنِي اللَّهُ غَيْرَ الظَّاهِرِ
 ٣٨٧ مِنْهُ بِنِسْبَةٍ إِلَيْهِ مُهِمٌّ لـ
 ٣٨٨ ذَلِكَ إِحْجَامًا، أَجِيبَ: يَرْتَفِعُ
 بِإِبْيَانٍ؛ إِذْ وَرُودُ الصَّادِرِ
 قَالَ ذَوُو الْإِرْجَاءِ: بَلْ يُحْصَلُ
 وَتَوْفُنَا بِالنَّصِّ، وَهُوَ مُتَمَنِّعٌ

الثالثة والرابعة:

- ٣٨٩ وَاحْمِلْ خِطَابًا دَلَّ مَنْطُوقًا عَلَى
 الشَّرْعِ، ثُمَّ الْعُرْفِ بَعْدَهُ تَلَا

- ٣٩٠ اللَّغْوِيُّ، ثُمَّ الْمَجَازِيُّ، فَإِنْ
 ٣٩١ مُفْرَدٍ أَمَّا [عَقْلًا أَوْ شَرْعًا] ^(١) وَقَفَ
 ٣٩٢ عَبْدَكَ عَنِّي «فَ اقْتِضَاءٌ» [لَقْبٍ] ^(٢)
 ٣٩٣ مُوَافِقٍ «فَخَوَى الْخَطَابِ» سَمَّهِ
 ٣٩٤ لِالضَّرْبِ، وَالتَّجْوِيزِ لِلْمُبَاشَرَةِ
 ٣٩٥ جَنَابَةً، وَإِنْ يَخَالِفُ بَانْتِفَا
 ٣٩٦ فَهَوَ «دَلِيلٌ لِلْخَطَابِ» الْحُكْمِي
 ٣٩٧ مُقْتَضِيًا لِلنَّفْيِ عَنِ سِوَاهُ
 ٣٩٨ إِذَا بِإِخْدَى صِفَتَيْهِ عُلِّقَا
 ٣٩٩ كَمَثَلِ «فِي سَائِمَةِ الْغَنَمِ» بَلَى
 ٤٠٠ وَابْنُ سُرَيْجٍ، وَكَذَا الْغَزَالِي
 ٤٠١ لَنَا: تَبَادَرُ إِلَيْهِ الْفَهْمُ
 ٤٠٢ وَالْمَيْتُ الدِّمِّيُّ لَيْسَ يُبْصَرُ
 ٤٠٣ وَظَاهِرُ التَّخْصِيصِ يَسْتَدْعِي اقْتِفَا
 ٤٠٤ بِالْأَضْلِ، وَالتَّرْتِيبُ أَيْضًا يُشْعِرُ
 ٤٠٥ وَالْأَضْلُ يَنْفِي عِلَّةً أُخْرَى لَهُ
 ٤٠٦ مُطَابِقًا أَوْ التِّرَآمَا، قُلْنَا:
 ٤٠٧ مِنْ كَوْنِهَا عَلَيْهِ إِذَا انْتَفَتْ
- دَلٌّ بِمَفْهُومٍ لَهُ يُلْزَمُ عَنْ
 عَلَيْهِ مِثْلُ «إِزْمٍ» وَ«أَعْتَقَ يَا خَلْفَ
 وَإِنْ [يَكُ]» ^(٣) اللَّزُومُ عَنْ مُرَكَّبٍ
 كَمَنْعٍ تَأْفِيفٍ عَلَى تَحْرِيمِهِ
 لِلصُّبْحِ أَنْ يَصِحَّ صَوْمُ خَامِرَةٍ
 الْحُكْمُ عَمَّا قَدْ عَدَا مَا وَصِفَا
 وَلَمْ يَرَوْا تَعْلِيلَ حُكْمٍ بِاسْمٍ
 وَخَالَفَ الدَّقَاقُ وَاقْتَضَاهُ
 مَا لَمْ تَبَيِّنْ فَائِدَةً فُفِّرَقَا
 خَالَفَ ذَا النُّعْمَانُ، وَالْقَاضِي تَلَا
 وَلَمْ يَصِحَّ عَنْ أَبِي الْمَعَالِي
 مِنْ قَوْلِهِ: «مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ»
 مَقَالَةٌ فِي الْعُرْفِ مِنْهَا يُسَخَّرُ
 فَائِدَةٌ، وَغَيْرُ ذَا قَدْ انْتَفَى
 بِكَوْنِهِ عَلَيْهِ نُعْتَةٌ تُعْتَبَرُ
 قِيلَ: فَلَوْ دَلَّ لَكَانَ دَلُّهُ
 دَلَّ التِّرَآمَا؛ لِلَّذِي عَلَّلْنَا
 يَنْتَفِ مَعْلُولٌ مُسَاوٍ وَاقْتَضَتْ

(١) فِي (ش): شَرْعًا أَوْ عَقْلًا. لَكِنْ تَرْتِيبُ الْأَمْثَلَةِ وَالشَّرْحُ يَدْلَانِ عَلَى أَنَّ الصَّوَابَ كَمَا فِي (ق).

(٢) فِي (ش): لَقْبِي.

(٣) كَذَا فِي (ش) وَبِهِ يَنْضَبُطُ الْوِزْنُ. لَكِنْ فِي (ق، ف): (يَكُنْ). وَلَا يَنْضَبُطُ بِهِ الْوِزْنُ.

٤٠٨ قِيلَ: فِي «خَشْيَةِ إِمْلَاقٍ» لَا قُلْنَا: فَغَيْرُ الْمَدْعَى، بَلْ أَوَّلَى

الخامسة:

٤٠٩ وَخَصَّصُوا بِالشَّرْطِ حُكْمَ الْأَصْلِ
 ٤١٠ فَيَتَّبِعِي الْمَشْرُوطُ حِينَ يَتَّبِعِي
 ٤١١ إِلَّا بِالِاضْطِّاحِ، قُلْنَا: الْأَصْلُ
 ٤١٢ لَوْ لَمْ يَكُنْ لِذَلِكَ الشَّرْطُ بَدَلُ
 ٤١٣ قِيلَ: وَلَيْسَ هَكَذَا «لَا تَكْرَهُوا»
 مِثْلُ «وَأِنْ كُنَّ أُولَاتِ حَمَلٍ»
 قِيلَ: فَشَرْطِيَّةُ «إِنْ» لَمْ تُعْرَفِ
 عَدَمُ نَقْلِ، قِيلَ: ذَا يَدُلُّ
 قُلْنَا: [أَحَدٌ] ^(١) ذَيْنِ هُوَ الشَّرْطُ حَصَلَ
 قُلْنَا: انْتِفَاءُ الْحُرْمَةِ؛ إِذَا لَا مُكْرَهُ

السادسة:

٤١٤ وَلَا يَدُلُّ عَدَدٌ قَدْ خُصَّصَا عَلَى الَّذِي زَادَ وَلَا مَا نَقَّصَا

السابعة:

٤١٥ قَدْ يَسْتَقِلُّ النَّصُّ بِالْإِفَادَةِ
 ٤١٦ كَمَا يَدُلُّ قَوْلُهُ: «وَحَمْلُهُ»
 ٤١٧ سِتَّةَ أَشْهُرٍ، كَذَا قَوْلُ الْإِلَهِ
 ٤١٨ أَنَّ الْعَذَابَ مُسْتَحِقٌّ مَنْ تَرَكَ
 ٤١٩ كَالنَّصِّ فِي مِيرَاثٍ خَالٍ انْفَرَدَ
 لِلْحُكْمِ أَوْ لَا بَلْ بِنَصِّ زَادَهُ
 مَعَ قَوْلِهِ: «حَوْلِينَ» أَنْ أَقْلَهُ
 «أَفْعَصَيْتَ» مَعَ «وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ»
 الْأَمْرَ، أَوْ إِجْمَاعُ انْضَمَّ شَرَكُ
 فَخَالَةُ كَالْخَالِ مِنْ ذَيْنِ انْعَقَدَ

(١) كَذَا فِي (ش) وَهُوَ الصَّوَابُ، لَكِنْ فِي (ق): أَخَذَ. وَفِي (ف): أَخَذَ.

الباب الثاني (في الأوامر والنواهي)

الفصل الأول (في لَفْظِ الْأَمْرِ)

المسألة الأولى:

- ٤٢٠ وَلَفْظُهُ حَقِيقَةٌ فِي الْقَوْلِ
 ٤٢١ عِنْدَ أَبِي الْحَسَنِ، أَوْ مَعَ الْعُلُوِّ
 ٤٢٢ مِنْ ذَيْنِ «مَاذَا تَأْمُرُونَ» قَطْعًا
 ٤٢٣ لِلْأَشْتِرَاكِ قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ
 ٤٢٤ أَيْ ذَا مَعَ الْفِعْلِ لِإِلْطَاقِ هُنَا
 ٤٢٥ قُلْنَا: الْمَرَادُ الشَّانُ، أَيْ تَجَوُّزًا
 ٤٢٦ قِيلَ: إِذَا أُطْلِقَ «أَمْرُ زَيْدٍ»
 ٤٢٧ احْتَمَلَ الشَّيْءَ مَعَ الَّذِي ذُكِرَ
- الطَّالِبِ الْفِعْلَ وَمِنْ مُسْتَعْلٍ
 عِنْدَ فَرِيقِهِ، وَمُقْتَضَى الْخُلُوءِ
 وَهُوَ مَجَازٌ فِي سِوَاهُ؛ دَفَعًا
 بِأَنَّهُ مُشْتَرَكٌ بَيْنَهُمَا
 «مَا أَمْرُ فِرْعَوْنَ» كَذَا «مَا أَمْرُنَا»
 فَإِنَّهُ عَلَى اشْتِرَاكِ مُبْتَدَأٍ
 مِنْ غَيْرِ مَا قَرِينَةٍ وَقَيْدٍ
 وَالْوَصْفِ، قُلْنَا: بَلْ لِقَوْلِ يَتْتَدِرُ

الثانية:

- ٤٢٨ وَلَيْسَ يَحْتَاجُ لِحَدِّ الطَّلَبِ
 ٤٢٩ وَغَيْرُهُ التَّعْبِيرُ وَالْإِرَادَةُ
 ٤٣٠ لَنَا: بِأَنَّ الْكَافِرِينَ أَمَرُوا
 ٤٣١ وَأَنَّ مَنْ يُرِيدُ بَسْطَ عُذْرِهِ
 ٤٣٢ وَغَايِرًا أَبُو عَلِيٍّ وَابْنُهُ
 ٤٣٣ بِهَا عَنِ التَّهْدِيدِ ذَلِكَ أَمْتَارًا
- فَهُوَ بِإِدْبِهِ التَّصَوُّرِ وَجَبَّ
 وَخَالَفَ الْمُعْتَزِلِيَّ. الْحُجَّةُ
 أَنَّ يُؤْمِنُونَ، وَلَمْ يُرَدَّ؛ فَكَفَرُوا
 فِي الضَّرْبِ لَا يُرِيدُ طَوْعَ أَمْرِهِ
 وَأَشْتَرَطَا إِرَادَةً؛ لِأَنَّهُ
 قُلْنَا: كَفَانَا كَوْنُهُ مَجَازًا

الفصل الثاني: [في صيغته] ^(١)

[المسألة الأولى] ^(٢):

أُدْع، أَيْح، أَكْرِم، كَذَا: اُنْدُب، هَدِّ
إِمْتَنَنْ، وَاحْتَقِرْ، تَمَنَّ، أَخْبِرِ
مَعَ: ادْخُلُوهَا، كَاتِبُوهُمْ، وَاغْمَلُوا
دُقْ، وَاصْبِرُوا، وَكُنْ، وَكُونُوا قِرْدَةً
أَلَا اَنْجَلِي، اصْنَعْ مَا، فَفِيهَا الْفَرْقُ
الْمَرْأَةُ الْمَرْأَةُ» نَهْيًا يَصْلُحُ

٤٣٤ بِصِيغَةِ «افْعَلْ» أَوْجِبَنْ وَأَرْشِدِ
٤٣٥ عَجَزْ، أَهِنْ، سَوِّ، وَكَوِّنْ، سَخِّرِ
نَحْوَ: أَقِيمُوا، اسْتَشْهِدُوا، اغْفِرْ، وَكُلُوا
٤٣٧ مَا شِئْتُمْ، فَاتُّوا بِسُورَةٍ لِدَهْ
٤٣٨ كَذَا: كُلُّوْا مَاءً، كَذَا: بَلْ أَلْقُوا
٤٣٩ وَعَكْسُهُ «يُرِضَعْنَ» مَعَ «لَا تُنْكِحْ

الثانية:

حَقِيقَةً فِيهِ، أَوْ فِي الْمُنْدُوبِ
بَيْنَهُمَا، أَوْ لِأَحَدِ ذَيْنِ ارْتَبَكَ
فِيهَا، أَوْ الْخَمْسَةِ خُلْفَ زَاكِي
ذَمٍّ عَلَى التَّرْكِ لِمَا مُورِ تَرَكَ
ذَمٌّ عَلَى التَّكْذِيبِ، قُلْنَا: الْوَيْلَا
لِلتَّرْكِ فِي الظَّاهِرِ، قِيلَ: فَلَعَلَّ
بَلْ رَتَبَ الذَّمَّ عَلَى تَرَكَ «افْعَلْ»
كَمَا الَّذِي يَأْتِي بِهِ نَجْعَلُهُ

٤٤٠ وَهِيَ تَجَازُ فِي سَوَى الْوُجُوبِ
٤٤١ أَوْ فِيهِمَا، أَوْ فَلِقَدْ تَرَكْتُ
٤٤٢ أَوْ لِإِبَاحَةٍ، أَوْ اشْتَرَاكِ
٤٤٣ لَنَا وَجُوهٌ قَوْلُهُ: «مَا مَنَعَكَ»
٤٤٤ كَذَا «ارْكَعُوا لَا يَرْكَعُونَ»، قِيلَا:
٤٤٥ رَأَوْهُ لِلتَّكْذِيبِ، وَالذَّمُّ حَصَلَ
٤٤٦ قَرِينَةً أَوْجَبَتِ الذَّمَّ، قُلِ:
٤٤٧ وَتَارَكَ الْأَمْرَ مُخَالَفٌ لَهُ

(١) ليست في (ش).

(٢) ليست في (ش).

عَذَابُهُ؛ لِقَوْلِهِ: «فَلْيَحْذَرِ»
 فِي اعْتِقَادِ بَطْلِهِ مُشَاقَقَهُ
 قِيلَ: صَمِيرٌ بَعْدَهُ فَاعِلُهُ
 خِلَافِ الْأَصْلِ، وَعَلَى هَذَا فَلَا
 الْمَتَسَلِّلُونَ، قُلْنَا: ذَاكُمْ
 أَنْفُسُهُمْ؟! وَلَا تَأْتِي «فَلْيَحْذَرُوا»
 قِيلَ: فَالْأَمْرُ بِالْحَذَرِ لَا يُوجِبُ
 وَهُوَ دَلِيلٌ لِقِيَامِ الْمُقْتَضِي
 نَعَمْ يَعْمُ؛ لِجَوَازِ اسْتِثْنَانَا
 لِقَوْلِهِ: «أَفْعَصَيْتَ أَمْرِي»
 النَّارُ، دَلَّنَا «وَمَنْ يَعَصِ اللَّهَ»
 «وَيَفْعَلُونَ مَا»، أُجِيبَ: كَرَّرَا
 فَمَا ضِىءَ أَوْ حَالٌ، فَذَا مِنْهُ افْتَرَقَ
 خُلُودُهُمْ، قُلْنَا: لِطُولِ الْمُكْثِ صِرَ
 وَهُوَ أَبُو سَعِيدٍ الْمُعَلَّى
 [دُعَاءُهُ] ^(٤) بِقَوْلِهِ: «اسْتَجِيبُوا»
 مَا بَيْنَ الْأَمْرِ وَالسُّؤَالِ الرُّتْبَةُ

٤٤٨ مُوَافَقًا، وَمَنْ يُخَالِفُ يُتَنَظَّرُ
 ٤٤٩ قِيلَ: [اعْتِقَادُ] ^(١) حَقُّهُ الْمَوَافَقَةَ
 ٤٥٠ قُلْنَا: فَذَاكَ لِلدَّلِيلِ لَا لَهُ
 ٤٥١ مَفْعُولُهُ «الَّذِينَ»، قُلْنَا: ذَا عَلَى
 ٤٥٢ بُدَّ لَهُ مِنْ مَرْجِعٍ، قِيلَ: هُمْ
 ٤٥٣ هُمْ الْمُخَالِفُونَ، كَيْفَ حُذِّرُوا
 ٤٥٤ وَكَانَ [أَنْ تُصَيِّبَهُمْ] تُسَبَّبُ ^(٢)
 ٤٥٥ قُلْنَا: وَلَكِنْ حَسَنٌ قَدْ ارْتَضِيَ
 ٤٥٦ قِيلَ: فَلَا يَعْمُ الْأَمْرُ، قُلْنَا:
 ٤٥٧ وَأَنَّهُ عَاصٍ بِتَرْكِ الْأَمْرِ
 كَذَاكَ «لَا يَعْصُونَ»، [وَالْعَاصِي] ^(٣) جَزَاءُ
 ٤٥٩ قِيلَ: فَلَوْ عَصَى بِهِ تَكَرَّرَا
 ٤٦٠ لِكَوْنِهِ مُسْتَقْبَلًا، وَمَا سَبَقَ
 ٤٦١ قِيلَ: الْمَرَادُ الْكَافِرُونَ؛ إِذْ ذُكِرَ
 ٤٦٢ وَأَنَّهُ احْتَجَّ عَلَى مَنْ صَلَّى
 ٤٦٣ أَبَوُهُ إِذْ صَلَّى وَلَا يُجِيبُ
 ٤٦٤ وَقَالَ مَنْ خَالَفَنَا: التَّفَرُّقَةُ

(١) فِي (ش): اعْتِقَادُهُ.

(٢) كَذَا فِي (ق). لَكِنْ فِي (ش): (تَصْيِيهِمْ بِسَبَبٍ). وَفِي (ف): (تَصْيِيهِمْ يَسَبَبٍ).

(٣) فِي (ق): الْعَاصِي.

(٤) فِي (ق، ش، ف): دَعَا. وَلَا يَنْضَبِطُ بِهَا الْوِزْنُ.

- ٤٦٥ وَذَا لِنَذْبٍ؛ فَكَذَا الْأَمْرُ إِذَنْ
 ٤٦٦ لَمْ يَتَحَقَّقْ، وَبِأَنَّ الصَّيْغَةَ
 ٤٦٧ وَرَأَوْا الْمَجَازَ وَاشْتَرَاكَ
 ٤٦٨ حَقِيقَةً فِي قَدْرِهِ الْمَشْتَرِكِ
 ٤٦٩ مِنَ الدَّلِيلِ، وَبِأَنَّ تَعَرُّفًا
 ٤٧٠ إِمْكَائِهِ؛ إِذِ التَّوَاتُرُ عُدِمَ
 ٤٧١ قُلْنَا: تَعَرُّفَاتُهَا عَقْلِيَّةٌ
 ٤٧٢ سُلِّمَ ذَا لِكِنَّهَا وَسِيلَةٌ
- قُلْنَا: بَلِ السُّؤَالُ إِجْبَابٌ وَإِنْ
 اسْتَعْمَلُوهَا فِيهِمَا بَلِيغَةً
 خِلَافَ الْأَصْلِ؛ فَيَكُونُ ذَاكَ
 قُلْنَا: الْمَجَازُ وَاجِبٌ؛ لِمَا حُكِيَ
 مَفْهُومُهُ بِالْعَقْلِ وَالنَّقْلِ انْتَقَى
 وَخَبَرَ الْوَاحِدَ غَيْرُ مُنْحَتِمٍ
 لَكِنْ مُقَدِّمَاتُهَا نَقْلِيَّةٌ
 [لِعَمَلِي] ^(١)؛ فَهِيَ إِذَنْ ظَنِّيَّةٌ

الثالثة:

- ٤٧٣ أَوْجِبْ بِـ «أَمْرٍ بَعْدَ حَظَرٍ» مُعْلَنًا
 ٤٧٤ لَا يَسْذَفَعَنَّ وَجُوبَهُ وَرُدُّهُ
 ٤٧٥ وَعَارَضَ اضْطِادُّوهُ «اقْتُلُوا»، وَاخْتَلَفَا
- وَقِيلَ: لِلْحِلِّ كَ «فَاضْطَادُّوهُ»، لَنَا:
 مِنْ بَعْدُ؛ فَالْأَمْرُ بِهِ يُفِيدُهُ
 فِي النَّهْيِ مِنْ بَعْدِ الْوُجُوبِ مَنْ قَفَا

الرابعة:

- ٤٧٦ لَا يَسْذَفَعُ التَّكْرَارَ الْأَمْرُ الْمَطْلُوقُ
 ٤٧٧ بِمَرَّةٍ، وَقِيلَ: بِالتَّكْرَارِ
 ٤٧٨ إِمَّا لِلِاشْتِرَاكِ أَوْ لِجَهْلِنَا
 ٤٧٩ تَقْيِيدَهُ بِذَا وَذَا مِنْ غَيْرِ مَا
 ٤٨٠ وَرُودُهُ مَعَ [ذَا وَذَا؛ فَيُجْعَلُ] ^(٢)
- وَلَا يُفِيدُهُ، وَقِيلَ: يَلْحَقُ
 وَقِيلَ: بِالتَّوَقُّفِ الْمُخْتَارِ
 بِمَا هُوَ الْوَاقِعُ مِنْهُمَا، لَنَا:
 تَكْرِيرٍ أَوْ نَقْضٍ، وَأَيْضًا: عَلِمَا
 حَقِيقَةً فِي آيِهِ يُحَصِّلُ

(١) فِي (ش): لِعَلْمِي.

(٢) فِي (ق): دَاوُدَ افْتَجْعَلْ.

وَقَوْلُ تَكَرُّارٍ إِلَى جَوَازٍ
وَنَسْخِهِ بِكُلِّ مَا يُغَايِرُ
«أَتُوا الزَّكَاةَ» أَيُّ: بِلَا إنْكَارٍ
تَكَرُّارُهُ وَمَا لَنَا [تَبَيَّنَا] ^(١)
قُلْنَا: دَوَامُ الْإِنْتِهَاءِ مَا امْتَنَعَ
قُلْنَا: فَذَا قَرِينَةُ التَّكَرُّارِ
قُلْنَا: تَوَاطُؤُهُ لَهُ يُسْتَخْبَرُ

٤٨١ دَفْعًا لِلْإِشْتِرَاكِ وَالْمَجَازِ
٤٨٢ تَكْلِيفٍ [مَا] ^(١) لَيْسَ يُطَاقُ صَائِرُ
٤٨٣ قِيلَ: رَأَى الصَّدِيقُ لِلتَّكَرُّارِ
٤٨٤ قُلْنَا: لَعَلَّ الْمُضْطَقَّ قَدْ بَيَّنَّا
٤٨٥ قِيلَ: فَكَانَ النَّهْيُ بِتَكَرُّارٍ يَقَعُ
٤٨٦ قِيلَ: اقْتَضَى التَّكَرُّارَ نَسْخُ طَارِي
٤٨٧ قِيلَ: لِلْإِشْتِرَاكِ؛ إِذْ يُسْتَفْسَرُ

الخامسة:

مُعَلَّقًا بِشَرْطِ أَوْ وَضَفٍ يَرِدُ
إِذَا لِيَ تَكَرُّارٍ وَنَفْيٍ يُسْمَعُ
فَأَنْتِ طَالِقٌ فَلَا يُكْرَرُ
أَفَادَ مِنْ عَلِيَّةٍ، وَإِنَّمَا
لِعَدَمِ اعْتِبَارِنَا تَعْلِيلَهُ

٤٨٨ لَا يَقْتَضِي التَّكَرُّارُ أَمْرٌ قَدْ وَجِدَ
٤٨٩ لَفْظًا، كَمَا «فَاطَهُرُوا» وَ«فَاقْطَعُوا»
٤٩٠ وَأَنَّهُ لَوْ قَالَ: «إِنْ تَسَوَّرُوا»
٤٩١ وَيَقْتَضِي ذَلِكَ قِيَاسًا أَيُّ: لِمَا
٤٩٢ لَمْ يَتَكَرَّرِ الطَّلَاقُ ذَا لَهُ

السادسة:

وَالْحَنِيفِيُّونَ لِقَوْرِ سَبَقُوا
وَقِيلَ بِالْوَقْفِ، لَنَا: مَا قُدِّمَ
بِالتَّزَكُّ إِبْلِيسُ اللَّعِينُ ذُمَّمَا
أَوْجَبَتِ الذَّمُّ لَهُ لِذَاكَ

٤٩٣ وَلَا يُفِيدُ الْقَوْرَ أَمْرٌ مُطْلَقٌ
٤٩٤ وَلَا التَّرَاخِي لَيْسَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ
٤٩٥ قِيلَ: فَلَوْ لَمْ يَكُ لِلْقَوْرِ لِمَا
٤٩٦ قُلْنَا: عَسَى قَرِينَةُ هُنَاكَ

(١) فِي (ق، ف): مَا لَا.

(٢) فِي (ق): تَبَيَّنَا.

- ٤٩٧ قِيلَ: فَسَارِعُوا عَلَى الْفَوْرِ يَدُلُّ
 ٤٩٨ قِيلَ: فَلَوْ جَازَلَهُ التَّأْخِيرُ
 ٤٩٩ سَاقِطًا، أَوْ لَا مَعَهُ فَهُوَ لَا يَجِبُ
 ٥٠٠ لِأَمَدٍ وَهُوَ إِذَا الْفَوَاتُ
 ٥٠١ يَفْجَأُ شُبَّانًا كَثِيرًا، أَوْ لَا
 ٥٠٢ قُلْنَا: فَمَنْ قَوْضٍ بِتَضَرُّعٍ بِهِ
 ٥٠٣ يُفِيدُ لِلْفَوْرِ عَلَى الْمُخْتَارِ
- قُلْنَا: فَمِنْهُ - لَا مِنَ الْأَمْرِ - حَصَلَ
 مَعَ بَدَلٍ فَإِنَّهُ يَصِيرُ
 وَأَيْضًا: التَّأْخِيرُ إِمَّا أَنْ حُسِبَ
 ظُنٌّ، وَلَا يَشْمَلُ؛ فَالْمَمَاتُ
 فَلَا يَكُونُ وَاجِبًا ذَا أَصْلًا
 قِيلَ: فَكَانَ النَّهْيُ؛ لِأَجْلِ الشَّيْءِ
 قُلْنَا: لِمَا أَفَادَ مِنْ تَكَرُّارِ

الفصل الثاني (في النواهي)

المسألة الأولى :

- ٥٠٤ النَّهْيُ لِلتَّحْرِيمِ، قَالَ: «فَإِنْ تَهَوَّا»
 ٥٠٥ قُلْتُ: وَقَدْ مَرَّ قَرِيبًا اقْتِضَا
- وَالْفَوْرُ وَالتَّكَرُّارُ فِي الْأَمْرِ كَهُوَ
 النَّهْيُ لِلْفَوْرِ، وَتَكَرُّارٌ مَضَى

الثانية :

- ٥٠٦ وَيَقْتَضِي الْفَسَادَ فِي الْعِبَادَةِ
 ٥٠٧ تَرْجِعُ لِلْعَقْلِ، أَوْ أَمْرٍ دَاخِلٍ
 ٥٠٨ حَصَاةٍ أَوْ مَلْقُوحٍ أَوْ رِبَا، عَدَا
- شَرَعًا وَفِي مُعَامَلَاتِنَا الَّتِي
 فِيهِ، أَوْ أَمْرٍ لَا زِمَ كَبَاطِلٍ
 مُقَارِنًا كَالْبَيْعِ فِي وَقْتِ النَّدَا

الثالثة^(١) :

- ٥٠٩ وَمُقْتَضَى النَّهْيِ فَعْلُ الضِّدِّ
 ٥١٠ وَلَا بِي هَاشِمٍ: مَنْ اسْتَدْعَى فَكَفَّ
- فَمَا الْعَدَمُ مَقْدُورٌ فِعْلُ الْعَبْدِ
 عَنِ الزَّنَا، يُمَدِّحُ، قُلْنَا: بَلْ يَكْفُ

(١) هذه المسألة كلها (النظم والشرح) ساقطة من (ق).

الرابعة^(١)

٥١١ النَّهْيُ عَنْ أَشْيَاءٍ أَوْ شَيْئَيْنِ إِمَّا عَنِ الْجَمْعِ فَكَالْأُخْتَيْنِ
٥١٢ قُلْتُ: وَعَكْسُهُ كَتَغْلٍ فَرَّقَهُ أَوِ الْجَمِيعِ كَالزَّنَا وَالسَّرِقَةِ

الباب الثالث (في العموم والخصوص)

الفصل الأول (في العموم)

٥١٣ الْعَامُّ: مَا اسْتَغْرَقَ مَا يَصْلُحُ لَهُ لَفْظًا بِوَضْعٍ وَاحِدٍ فَشَمِلَهُ

المسألة الأولى:

٥١٤ وَكُلُّ شَيْءٍ فَلَهُ حَقِيقَةٌ هَوَاهُ وَلَهُ دَلَالَةٌ
٥١٥ فَمَا عَلَيْهَا دَلٌّ حَسْبُ «الْمُطْلَقُ» أَوْ مَعَ قَبْدٍ وَخَدَةٍ فَفَرَّقُوا
٥١٦ فَإِنْ [يُعَيَّنُ وَخَدَةٌ]^(٢) «مَعْرِفَةٌ» أَوْ لَمْ يُعَيَّنْ وَخَدَةٌ «نَكِيرَةٌ»
٥١٧ أَوْ كَثْرَةٌ مَحْضُورَةٌ فَـ «الْعَدَدُ» أَوْ لَا بِحَضَرٍ فَهُوَ «عَامٌّ» شَدُّوا^(٣)

الثانية:

٥١٨ ثُمَّ الْعُمُومُ لُغَةً بِنَفْسِهِ كَـ «مَنْ» لِمَنْ يَعْقِلُ «مَا» لِعَكْسِهِ
٥١٩ «أَيُّ» لِكُلِّ «أَيَّنَ» لِلْمَكَانِي «مَتَى» لِيَوْقَتٍ أَوْ مَعَ اقْتِرَانِ
٥٢٠ إِمَّا لِذِي الْإِثْبَاتِ كَالْجَمْعِ بِـ «أَلْ» وَكَالْمُضَافِ وَاسْمِ جِنْسٍ، أَوْ حَصَلَ

(١) هذه المسألة كلها (النَّظْمُ والشرح) ساقطة من (ق).

(٢) في (ش): تَعَيَّنَ وَخَدَةٌ.

(٣) يعني: شددوا الميم من كلمة «عامٌّ».

٥٢١ فِي النَّفْيِ نَحْوُ «لَا يُؤَافِي مُسْلِمٌ»
 ٥٢٢ يَعْْمُ الاسْتِمَاعُ، أَوْ عَقْلًا كَأَنَّ
 ٥٢٣ وَعِلْمُ مَعْيَارِ الْعُمُومِ فَادْكِر
 ٥٢٤ فَإِنَّهُ يُخْرِجُ مِنْهُ مَا يَجِبُ
 ٥٢٥ عَنِ الْوُجُوبِ جَازٍ مِنْ جَمْعِ أَتَى
 ٥٢٦ تَنَاولُ الْعُمُومِ ذَاكَ لَا مُتَنَعٍ
 ٥٢٧ وَأَيْضًا: اخْتَجَّ عَلَى التَّعْمِيمِ
 ٥٢٨ نَصُّ كِتَابِ اللَّهِ، كَ «الزَّانِيَةِ»
 ٥٢٩ كَ «الْأَنْبِيَا» وَ«النَّاسِ» وَ«الْأُمَّةِ»

الثالثة:

مُنْكَرٌ؛ فَكُلُّ عَدَدٍ نَوْعٌ
 وَعَنْ أَبِي عَلِيٍّ: أَحْمَلُهُ عَلَى
 قُلْنَا: بَلِ الْقَدْرُ الَّذِي قَدْ اشْتَرَكَ

٥٣٠ وَلَيْسَ يَفْتَضِي الْعُمُومَ جَمْعُ
 ٥٣١ مُحْتَمَلٌ لَهُ، سِوَى اثْنَيْنِ فَلَا
 ٥٣٢ كُلُّ حَقِيقَةٍ لَهُ فَمُشْتَرَكٌ

الرابعة:

نَفْيًا لِكُلِّ وَلِبَعْضٍ يَخْضُلُ
 لَكِنَّ «لَا أَكُلُ» نَفْيٌ عُمًّا
 أَكُلُ أَكْلاً» قِيلَ: دَلَّ «أَكْلاً»
 تَوْكِيدٌ، الْوَاحِدُ وَالْجَمْعُ سَوَا

٥٣٣ وَقَوْلُهُ: «لَا يَسْتَوِي» يَحْتَمِلُ
 ٥٣٤ فَمَا الْأَعْمُ لِلْأَخْصِ اسْتَلْزَمَا
 ٥٣٥ فَاحْتَمَلَ التَّخْصِصَ مِثْلُ قَوْلِ «لَا»
 ٥٣٦ لِوَحْدَةٍ، وَهُوَ ضَعِيفٌ؛ فَهُوَ

الفصل الثاني (في الخصوص)

المسألة الأولى:

اللفظ «تخصيص» بهذا انفصلاً
وُخْرِجَ عنه «مُخَصَّصٌ» فُتِيح
ذَاكَ، وَمَا دَلَّ مَجَازًا يَبُتُّ

٥٣٧ إخراج بعض ماله تَنَاولَا
٥٣٨ «النسخ»؛ إِذْ يَكُونُ لِلْكُلِّ يَصْح
٥٣٩ وَخُجِرَج «مُخَصَّصٌ» إرادة

[٧٤ق] الثانية:

لِمُتَعَدِّ لَفْظًا كَقَوْلِهِ: «اقتلوا
ثلاثةً:» مَفْهُومٌ عَلَلٌ كَمَا
إِنْ بَقِيَ الْمَفْهُومُ، لَا إِنْ فَارَقَهُ
وَمَا «فُهُمُ مُحَالِفًا»، وَقِيْدِ
قُلْتُ: وَهَذَا الْإِشْتِرَاطُ مَا وَضَحَ
مَفْهُومُهُ بِرَآكِدٍ قَدْ نَقَصَا
قُلْنَا: الْمُخَصَّصُ لِذَيْنِ أَذْهَبَا

٥٤٠ الْقَابِلُ التَّخْصِصِ حُكْمٌ يُجْعَلُ
٥٤١ الْمَشْرُكَيْنِ، أَوْ فَمَعْنَى قُسَمَا
٥٤٢ نَحْوُ الْعَرَايَا، أَوْ «فُهُمُ مُوَافَقَهُ»
٥٤٣ كَحَبْسِ وَالِدٍ لِحَقِّ الْوَلَدِ
٥٤٤ مُخَصِّصٌ ذَا بَيِّنَةٍ دَلِيلُهُ رَجَحُ
٥٤٥ نَحْوُ حَدِيثِ «الْقَلَتَيْنِ» خُصَّصَا
٥٤٦ قِيلَ: فَيُوهِمُ الْبَدَا أَوْ كَذِبَا

الثالثة:

مَا لَيْسَ مَحْضُورًا؛ لِقُبْحِ نُطْقِي:
يَأْكُلُ سِوَى وَاحِدَةٍ وَالْفَرْقُ عَمَّ
ثَلَاثَةٌ فِي الْجَمْعِ، أَيُّ: لِلْقُلِّ^(١)

٥٤٧ وَجَوَّزُوا التَّخْصِصَ حَتَّى تُبْقِيَ
٥٤٨ «إِنِّي أَكَلْتُ كُلَّ رَمَانٍ» وَلَمْ
٥٤٩ وَجَوَّزَ الْقَفَّالُ [لِلْأَقْلِ]^(١)

(١) في (ق): لأقل.

(٢) جاء في (مقاييس اللغة، ٥/٣): (الْقُلُّ: الْقِلَّةُ، وَذَلِكَ كَالذَّلِّ وَالذَّلَّةِ).

وَقَبْلَهُ التُّعْمَانُ؛ أَجَلَ شَائِعٍ
مَعَ اقْتِضَا تَفَاوُتِ الضَّمَائِرِ
«لِحُكْمِهِمْ»، «فَقَدْ صَغَتْ»، وَمَا نُقِلَ
بِجَمَاعَةٍ، فَقِيلَ: فِي الْأَوَّلَى هُمَا
كَفَوْلُهُمْ: رُؤُوسُ كَبْشَيْنِ هِيَ
جَمْعُ لَوَاحِدٍ، وَبَعْضُ عَمَّا

٥٥٠ فَإِنَّهُ الْأَقْلُ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ
٥٥١ تَفْصِيلُ أَهْلِ اللُّغَةِ الْمَشَاهِرِ
٥٥٢ وَائْتِنَانِ لِلْأُسْتَاذِ وَالْقَاضِي، يَدُلُّ:
٥٥٣ مِنْ مَثْنٍ «الْإِئْتِنَانِ فَمَا فَوْقَهُمَا
٥٥٤ وَمَنْ عَلَيْهِ حَكَمًا، وَالثَّانِيَّةُ
٥٥٥ وَالْمَثْنُ أَيُّ: فِي سَفَرٍ. وَعَظِيمٌ مَا

الرابعة:

خَوْفَ اشْتِرَاكِ، وَالْإِمَامُ حَقَّقَا
غَيْرًا، أُجِيبَ: بَلْ حَوَى التَّنَاوُلَا
وَقِيلَ: بَلْ حَقِيقَةٌ فِيمَا وُدِعَ

٥٥٦ مِنَ الْمَجَازِ الْعَامِ خُصَّ مُطْلَقًا
٥٥٧ مُتَّصِلًا؛ إِذْ هُوَ مَا تَنَآوَلَا
٥٥٨ لِْمُفْرَدٍ، وَمَا مُرَكَّبٌ وَضِعَ

الخامسة:

مِنْهَا أَبُو نُورٍ وَعِيسَى، وَنَزَعَ
دِلَالَةَ الْبَاقِي بِهِ تَوَقُّفًا
الدَّوْرُ، أَوْ لَا [وَتَحْكُمُ] ^(١) عِلْمُ

٥٥٩ مَخْصُوصٌ مَا عَيْنَ حُجَّةً، مَنَعَ
٥٦٠ لِفَضْلِ الْكَرْخِيِّ، لَنَا: لَوْ وَقَفَا
٥٦١ كُلٌّ مِنْ أَفْرَادِ الْعُمُومِ، وَلَزِمَ

السادسة:

مُخَصَّصٌ، وَابْنُ سُرَيْجٍ فَبَرَى
لَكَانَ تَطْلَابُ الْمَجَازِ أَوْجَبَا
دِلَالَةً، قُلْنَا: فَالْأَصْلُ يَدْفَعُهُ

٥٦٢ يُخْتِجُ بِالْعُمُومِ حَتَّى يَظْهَرَ
٥٦٣ وَجُوبُ تَطْلَابِ، لَنَا: لَوْ وَجَبَا
٥٦٤ قَالَ: احْتِمَالُ مَا يُخَصُّ يَمْنَعُهُ

(١) فِي (ش): فَتَحْكُمُ.

الفصل الثالث (في المَخَصَص)

فَأَرْبَعٌ مِنْ ذَلِكَ عَدُّ الْمُتَّصِلِ
عُمِّ بِ «إِلَّا» حَيْثُ وَصَفَ عُدِمًا
وَالْمُنْقَطِعُ عَلَى الْمَجَازِ مُجَلًّا

٥٦٥ وَهُوَ إِذَا مُتَّصِلٌ وَمُنْفَصِلٌ
٥٦٦ فَمِنْهَا: «الِاسْتِثْنَاءُ» أَنْ يُخْرَجَ مَا
٥٦٧ أَوْ نَحْوَهَا: حَاشَى عَدَا سِوَى خَلَا

المسألة الأولى:

ذَا أَجْمَعُوا إِلَّا ابْنَ عَبَّاسٍ فَلَا؛
الْوَصْفُ وَالْغَايَةُ وَفَوْقُ قَوْلِنَا
وَالنَّصْفُ فَلَا أَقْلٌ لِلْحَنَابِلَةِ
يُنْسَى فَيُسْتَدْرَكُ، وَانْقُضَ مَا نَقَلَ
الْإِلَازِمُ الْوَاحِدُ مِنْهَا قَطْعًا
مِنْ «مُخْلِصِينَ»، وَكَذَا الْعَكْسُ أَتَى

٥٦٨ شَرْطُهُ الْإِتِّصَالُ عَادَةً، عَلَى
٥٦٩ قِيَاسِ تَخْصِصٍ بغيره، لَنَا:
٥٧٠ وَعَدَمُ اسْتِغْرَاقِ الْإِسْتِثْنَاءِ لَهُ
٥٧١ وَالْقَاضِي: أَنْ يَنْقُصَ عَنْهُ؛ فَلَا أَقْلَ
٥٧٢ فِي «عَلَيَّ عَشْرٌ إِلَّا تِسْعًا»
٥٧٣ وَاسْتِثْنَاءِ «الْفَاوُونَ» فِيمَا ثَبَتَا

الثانية:

وَالْعَكْسُ فَالْنُّعْمَانُ فِيهِ خَالَفَا
بِقَوْلٍ: «إِلَّا اللَّهُ» بَعْدَ مَا نَفَى
قُلْنَا: الْمُبَالَغَاتُ لَا تُعَارِضُ

٥٧٤ وَهُوَ مِنَ الْإِثْبَاتِ نَفْيٌ عَرَفَا
٥٧٥ لَنَا: بَأَنْ لَوْ لَمْ يَكُنْ لَمْ [يَكْتَفَى] ^(١)
٥٧٦ اخْتِجَّ: «لَا صَلَاةَ إِلَّا بِوُضُوءٍ»

الثالثة:

مُسْتَعْرِقًا أَوْ مَعَ عَطْفٍ يُذَكِّرُ
لِلْأَوَّلِ الثَّانِي؛ إِذْ قُرْبٌ وَجِدَ

٥٧٧ وَإِنْ تَعَدَّدَتْ وَكَانَ الْآخِرُ
٥٧٨ عَادَتْ إِلَى الْأَوَّلِ، أَوْ لَا: فَأَعِيدَ

(١) ويمكن ضبطه هكذا كما في (ق): يَكْتَفِي .. نَفِي.

الرابعة:

- ٥٧٩ وَمَا أَتَى مِنْ بَعْدِ عَطْفِ جُمْلٍ
 ٥٨٠ وَخَصَّه السُّنْعَانُ بِالْأَخِيرَةِ
 ٥٨١ وَقِيلَ: إِنَّ بَيْنَهُمَا تَعَلُّقٌ
 ٥٨٢ أَوْ «أَكْرَمُوهُمْ غَيْرَ أَهْلِ الْبِدْعَةِ»
 ٥٨٣ لَنَا: اشْتِرَاكَ الْمُتَعَاظِفِينَ
 ٥٨٤ قِيلَ: خِلَافٌ لِلدَّلِيلِ، اضْطُرُّ فِي
- بِالْوَاوِ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ الْكُلُّ اشْمَلِ
 وَالْوَقْفُ لِلْقَاضِي وَبَعْضُ الشَّيْعَةِ
 نَحْوُ عَلَى [الْقَرَأِ وَ] ^(١) الْأَجْبَارِ انْفَقُوا
 فَكُلُّهَا، أَوْ لَا: فَلِلْأَخِيرَةِ ^(٢)
 الْأَصْلُ كَالشَّرْطِ بِغَيْرِ مَيِّنٍ ^(٣)
 أَخِيرَةٍ، قُلْنَا: كَذَا الشَّرْطُ اقْتَضَى

الثاني (الشرط):

- ٥٨٥ وَ«الشَّرْطُ» مَا عَلَيْهِ تَأْثِيرٌ يَقِفُ
 دُونَ مُؤَثِّرٍ، كَاخْصَانِ يُقِفُ

المسألة الأولى:

- ٥٨٦ فَإِنْ يَقَعَ فِي دُفْعَةٍ، فَذَاكَ، أَوْ
 ٥٨٧ وَقُوعَ مَشْرُوطٍ، وَإِنْ يُشْرَطُ عَدَمُ
- فَعِنْدَمَا تَكْمُلُ الْأَجْزَاءُ رَأَوَا
 فَبَارْتِفَاعِ الْجُزْءِ مَشْرُوطُ أَلَمْ

الثانية:

- ٥٨٨ وَإِنْ تَعَدَّدَ شَرْطٌ أَوْ مَشْرُوطٌ
 ٥٨٩ وَإِنْ بِـ «أَوْ» كـ «سَالِمٌ أَوْ مُحْسِنٌ»
- بِالْوَاوِ، فَالْجَمْعُ بِهِمَا مَنْشُوطٌ
 إِنْ أَشْفَ، حُرٌّ، وَاحِدٌ يُعَيَّنُ

الثالث (الصفة):

- ٥٩٠ ثَالِثُهَا «الصِّفَةُ» كَالِإِمَاءِ
- المُؤَمَّنَاتِ، وَهِيَ كَاسْتِثْنَاءِ

(١) فِي (ق، ف): الْقَرَأُوا.

(٢) يَعْنِي: الْأَخِيرَ. انْظُرْ: لِسَانُ الْعَرَبِ (٤/ ١٥).

(٣) الْمَيِّنُ: الْكَذِبُ. بَغَيْرِ مَيِّنٍ: بِغَيْرِ كَذِبٍ. كَأَنَّهُ يَقُولُ: لَا شَكَّ فِي صِحَّةِ ذَلِكَ.

الرَّابِعُ (الغَايَةُ):

- ٥٩١ وَ«غَايَةُ الشَّيْءِ» فِتْلَكَ طَرَفُهُ وَمَا أَتَى مِنْ بَعْدِهَا يُخَالِفُهُ
٥٩٢ مَا قَبْلَهَا، نَحْوُ «إِلَى اللَّيْلِ»، وَفِي غَسَلِ الْمَرَافِقِ احْتِيَاطُ اقْتِنَافِي

المنفصل

- ٥٩٣ وَلَهُمْ ثَلَاثَةُ مُنْفَصِلَةٍ كَالْعَقْلِ «خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ» لَيْسَ لَهُ
٥٩٤ وَالْحِسُّ نَحْوُ «أُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ» وَالثَّالِثُ: «السَّمْعِيُّ»، فَاضْبِطْهَا أَخِي

المسألة الأولى:

- ٥٩٥ وَإِنْ يُعَارِضُ مَا يَخُصُّ مَا يَعُمُّ خَصَّصَهُ، سَوَاءٌ أَنْ كَانَ عَلِمَ
٥٩٦ تَأْخِيرُهُ، أَمْ لَا، وَلِلَّسُّنْعِمَانِ الْوَقْفُ إِنْ لَمْ يُذَرَّ نَسْخُ الثَّانِي
٥٩٧ وَحَيْثُ يُذَرَّى نَسْخُ الْمَقْدَمَا قُلْنَا: بَلِ الْإِعْمَالُ أَوْلَى بِهِمَا

الثانية:

- ٥٩٨ خُصَّ الْكِتَابُ بِالْكِتَابِ، مِثْلُ تَخْصِيصِ الْأَقْرَابِ بِأُولَاتِ الْحَمْلِ
٥٩٩ كَذَا بِالْإِجْمَاعِ، كَكَوْنِ الْحَدِّ مُنْصَفًا فِي حَدِّ قَذْفِ الْعَبْدِ
٦٠٠ كَذَا بِسُنَّةِ تَوَاتَرَتْ، كَمَا يُخَصُّ ^(١) جَلْدًا مُحْصَنٌ إِذْ رُجِمَا

الثالثة:

- ٦٠١ وَجَوَّزُوا تَخْصِيصَهُ وَالْوَارِدِ مِنْ سُنَّةِ تَوَاتَرَتْ بِالْوَاحِدِ
٦٠٢ وَقِيلَ: لَا، وَابْنُ أَبَانَ مَنَعَا فِي غَيْرِ مَا خُصَّ دَلِيلُ قُطْعَا
٦٠٣ كَذَلِكَ الْكَرْخِيُّ لَكِنْ حَيْثُمَا لَمْ يَتَّصِلْ، لَنَا: احْتِجَاجٌ بِهِمَا

(١) أَوْ: يُخَصُّ.

قُلْنَا: فَلَا كَذَاكَ مَا تَوَاتَرَا
 قَطْعًا، لَنَا: بَلْ ذَاكُمُ الْمَظْنُونُ
 هَذَا وَذَا، قِيلَ: فَلَوْ هَذَا حَصَلَ
 قُلْنَا: بَلِ التَّخْصِصُ مِنْهُ أَهْوَنُ
 ابْنُ سُرَيْجٍ، وَأَبَى أَبُو عَیْنٍ
 شَرَطْنِيهَا، وَذَهَبَ الْقَاضِي إِلَى
 وَأَرْجَحُ الظَّنَّ لِلْغَزَالِي
 يُقَدِّمُ الْفَرْعَ، أُجِيبَ: لَا عَلَى
 مُقَدِّمَاتٍ، قِيلَ: ذَا قَدْ يَكْثُرُ

٦٠٤ قِيلَ: اِعْرِضُوا عَلَى الْكِتَابِ الْخَبْرَا
 ٦٠٥ قِيلَ: فَلَا تُعَارِضُ الظَّنُّونُ
 ٦٠٦ دَلَالَةً، وَذَا بِعَكْسٍ؛ فَاعْتَدَلْ
 ٦٠٧ لَكَانَ نَسْخُهُ بِذَاكَ يَحْسُنُ
 ٦٠٨ وَبِالْقِيَاسِ، وَرَأَاهُ بِالْجَلِيِّ
 ٦٠٩ وَابْنُ أَبَانٍ وَكَذَا الْكَرْخِيُّ عَلَى
 ٦١٠ تَوَقُّفٍ، كَذَا أَبُو الْمَعَالِي
 ٦١١ حُجِّتُنَا: إِعْمَالُ كُلِّ، قِيلَ: لَا
 ٦١٢ أَضْلِيهِ، قِيلَ: فَالْقِيَاسُ أَكْثَرُ

الرابعة والخامسة:

كَ «خُلِقَ الْمَاءُ طَهُورًا» الْخَبَرُ
 وَعَادَةُ قَرَّرَهَا الرَّسُولُ
 مُحَالِفَ الْعُمُومِ، تَخْصِصُ جَرَى
 يُزْفَعُ عَنِ الْبَاقِينَ، قُلْتُ: لَمْ يَصَحْ

٦١٣ وَخُصَّ مَنْطُوقٌ بِمَفْهُومٍ ظَهَرَ
 ٦١٤ بِالْقُلَّتَيْنِ؛ أَنَّهُ دَلِيلُ
 ٦١٥ تَخْصُّصٍ، هَكَذَا إِذَا مَا قَرَّرَا
 ٦١٦ وَإِنْ يَكُنْ «حُكْمِي عَلَى الْوَاحِدِ» صَحَّ

السادسة:

رَأَوْا، كَقِصَّةِ الْوُلُوعِ، قِيلَ: دَلَّ
 ظَنٌّ دَلِيلًا لَمْ يَكُنْ مُسَلِّمًا

٦١٧ وَلَا يَخْصُّ سَبَبٌ وَلَا عَمَلٌ
 ٦١٨ عَلَى مُحَالِفٍ، أُجِيبَ: رُبَّمَا

السابعة:

كَشَاةٍ مَيْمُونَةٍ، قِيلَ: نَاقٍ
 أُجِيبَ: مَفْهُومُ اللَّقْبِ لَمْ يُعْتَبَرْ

٦١٩ وَلَا يَخْصُّ ذِكْرُ فَرْدٍ وَاقٍ
 ٦٢٠ مَفْهُومُهُ «أَيُّ إِهَابٍ» الْخَبَرُ

الثامنة:

٦٢١ وَعَظُفُ ذِي التَّخْصِصِ لَا يُخْصُّ وَالْحَنَفِيُّونَ بِهِ قَدْ خَصُّوا
٦٢٢ تَسْوِيَةً، [نَحْوًا] ^(١) «وَلَا ذُو عَهْدٍ فِي عَهْدِهِ» أَجِيبَ: هَذَا مُجْجِدِي

التاسعة:

٦٢٣ عَوْدُ الضَّمِيرِ الْخَاصِ لَنْ يُخَصَّصَا مِثْلُ «الْمُطَلَّقاتِ» مَعَ مَا لُحِّصَا
٦٢٤ بَعْدُ مِنَ الضَّمِيرِ فِي الْبُعُولَةِ إِذْ لَا يَزِيدُ ذَا عَلَى الْإِعَادَةِ

تذنيب:

٦٢٥ إِنْ يَتَّحِدُ سَبَبٌ مَا قَدْ قُبِّدَا مَعَ مُطْلَقٍ، فَأَعْمِلِ الْمُقْبِدَا
٦٢٦ إِذْ فِيهِ إِعْمَالُهُمَا [أَوَّلَى] ^(٢)، فَإِنْ تَقْيِيدًا افْتَضَى الْقِيَاسُ، [قَدْ مَن]

البَابُ الرَّابِعُ (فِي الْمُجْمَلِ وَالْمُبَيَّنِ)

الفصل الأول (في المجمل)

المسألة الأولى:

٦٢٧ اللَّفْظُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُجْمَلًا بَيْنَ حَقَائِقَ، كَ «قُرْءٍ» [مُثْلًا] ^(٣)
٦٢٨ أَوْ بَيْنَ أَفْرَادٍ حَقِيقَةٍ فَقَدْ كَ «تَذَبَّحُوا بِقَرَّةٍ»، أَوْ قَدْ وَرَدَ
٦٢٩ بَيْنَ جَوَازَاتٍ لَهُ تَكَافَأَتْ مَعَ كَوْنِ تِلْكَ الْحَقِيقَةِ انْتَفَتْ

(١) ليس في (ش).

(٢) في (ش): أَوْلَى.

(٣) في (ش): (ومثلاً). ولا يصح به الوزن.

٦٣٠ فَمَا اقْتَضَى الْقُرْبُ إِلَى الْحَقِيقَةِ
 ٦٣١ مِنْ «لَا صَلَاةَ»، «لَا صِيَامَ»، أَوْ نُزِعَ
 ٦٣٢ عَنْ أُمَّتِي أَيُّ: إِنْهُمْ مَا قَدْ ذَكَرَا
 ٦٣٣ كَ «حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ» أَيُّ

الثانية:

٦٣٤ وَقَوْلُهُ جَلَّ: «امْسَحُوا» قَدْ جَعَلَهُ
 ٦٣٥ الْمَالِكِيُّ لِلْكُلِّ، وَالتَّحْقِيقُ مَعَ
 ٦٣٦ عَلَيْهِ الْإِسْمُ؛ طَلَبَ انْفِكَاكِ

الثالثة:

٦٣٧ قِيلَ: «اقْطَعُوا» مُجْمَلَةٌ؛ إِذْ تَحْتَمِلُ
 ٦٣٨ بَعْضَ يَدٍ، وَالْحَقُّ لَا؛ إِذْ يَدُ
 ٦٣٩ لِلْبَعْضِ بِالْمَجَازِ، [وَالْقَطْعُ هُوَ

الفصل الثاني (في المَبِينِ)

٦٤٠ وَوَاضِحٌ بِنَفْسِهِ مُبِينٌ
 ٦٤١ كَ «وَأَسْأَلُ الْقَرِيبَةَ» يَعْنِي الْأَهْلًا

المسألة الأولى:

٦٤٢ ثُمَّ الَّذِي بَيَّنَّ قَوْلُ اللَّهِ
 ٦٤٣ كَقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: «صَفَرَاءُ»

(١) في ش: والقطع هو إبانة والشق.

٦٤٤ وَرَأَوْا الْفِعْلَ أَدَلَّ حُجَّةً
٦٤٥ وَالسَّابِقِ الْمُبَيَّنِ أَنْ يَأْتِلَفَا

الثانية:

٦٤٦ يَمْتَنِعُ التَّأْخِيرُ لِلْبَيَانِ
٦٤٧ لِأَنَّهُ تَكْلِيفٌ مَا لَمْ يُسْتَطَعْ
٦٤٨ جُلَّ اغْتِرَالٍ، وَعَنِ الْبَصْرِيِّ
٦٤٩ فِيمَا سِوَى الْمُشْتَرِكِ الْمَعْرُوفِ
٦٥٠ لَدَى الْبَيَانِ، قِيلَ: ذَا التَّنْصِيلِ
٦٥١ وَقَدْ عَنَى بِقَرَّةٍ بَعِيْنَهَا
٦٥٢ وَقَدْ تَأَخَّرَ الْبَيَانُ، قِيلَ: ذَا
٦٥٣ لَمْ يُوجِبِ الْقَوْرَ فَلَا يَضُرُّنَا
٦٥٤ مَا عُنُقُوا، قُلْنَا: التَّوَانِي بَعْدَ مَا
٦٥٥ وَنَزَلَتْ «مَا تَعْبُدُونَ» فَتَقْصُصُ
٦٥٦ «إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ» كَمَا سَطَرَ
٦٥٧ وَإِنْ يَكُنْ سُلَّمٌ ذَا، فَالْعَقْلُ خَصْ
٦٥٨ وَعَدَمُ الرِّضَا فَلَيْسَ يُعْرَفُ

عَنْ زَمَنِ الْحَاجَةِ لِلْإِنْسَانِ
وَجَازَ عَنْ وَقْتِ الْخِطَابِ، وَمَنْعَ
يُجَوِّزُ مَعَ بَيَانِ اجْمَالِيٍّ
لَنَا: أَتَى بِـ «ثُمَّ» فِي الْمَعْطُوفِ
قُلْنَا: خِلَافُ مُقْتَضَى الدَّلِيلِ
يَدُلُّنَا «مَا هِيَ؟» مَعَ «مَا لَوْ هِيَ؟»
تَأَخَّرَ عَنْ حَاجَةٍ، قُلْنَا: إِذَا
قِيلَ: فَلَوْ ذَاكَ يَكُونُ عُيْبًا
بُيِّنَ لَهُمْ مَا أَمَرُوا مُتَمِّمًا
ابْنُ الزُّبَيْرِ^(١) بِالْمَسِيحِ فَقَرَضَ
قِيلَ: فَـ «مَا» لَمْ تَتَّأَوَّلْ مَنْ ذُكِرَ
قُلْنَا: أَتَى «وَمَا بَنَاهَا» وَهُوَ نَصْ
إِلَّا بِنَقْلِ، وَالْجَوَابَ ضَعَّفُوا

(١) قال الحافظ ابن حجر في (الإصابة في تمييز الصحابة، ٣/ ٨٧): (عبد الله بن الزُّبَيْرِ: بكسر الزاي والموحدة وسكون المهملة بعدها راء مقصورة .. كان من أشعر قريش، وكان شديدًا على المسلمين، ثم أسلم في الفتح).

وفي تحفة الأحوذى (٩/ ٩٣): (ابن الزُّبَيْرِ بكسر الزاي المعجمة وفتح الباء الموحدة وسكون العين والراء المهملة والألف المقصورة).

٦٥٩ قِيلَ: فَتَأْخِيرُ الْبَيَانِ إِغْرَا
 ٦٦٠ قِيلَ: فَكَالْخَطَابِ بِاللُّغَاتِ
 ٦٦١ قُلْنَا: فَهَذَا لَا يُفِيدُ غَرْضًا
 قُلْنَا: فَكَاذِبُ الظَّنُونِ أُخْرَى
 لَيْسَ لَنَا فَهْمٌ لَهَا إِذْ تَأْتِي
 أَيُّ: مَعَ إِجْمَالٍ خِلَافَ مَا مَضَى

تنبيه:

٦٦٢ تَأْخِيرُ تَبْلِيغِ لَوْ قَتِ الْحَاجَةُ جَازَ، وَ«بَلَّغَ» لَيْسَ لِلْفَوْرِيَّةِ

الفصل الثالث (في المبيّن له)

٦٦٣ وَإِنَّمَا يَجِبُ بَيَانُ الْمُجْمَلِ لِمَنْ أُرِيدَ فَهْمُهُ لِلْعَمَلِ
 ٦٦٤ كَالصَّلَوَاتِ، وَكَذَاكَ الْإِفْتَا كَحُكْمِ حَيْضٍ حَائِضٍ لِيُفْتَى

الباب الخامس (في التّاسخ والمنسوخ)

الفصل الأول (في النسخ)

٦٦٥ وَهُوَ الْبَيَانُ لِانْتِهَاءِ حُكْمِ
 ٦٦٦ وَالْحَدُّ لِلْقَاضِي بِرَفْعِ الْحُكْمِ رُدُّ
 ٦٦٧ فَلَيْسَ أَوْلَى كَوْنُهُ مَرْفُوعًا
 شَرْعٌ بِشَرْعٍ مُسْتَرَاخِ الْحُسْمِ
 بِأَنْ مَا حَدَثَ لِلسَّابِقِ ضِدُّ
 مِنْ كَوْنِ حَدِيثٍ بِهِ مَدْفُوعًا

المسألة الأولى:

٦٦٨ النَّسْخُ وَقِيعٌ، وَقَدْ أَحَالَهُ
 ٦٦٩ عَلَى الْجَوَازِ: أَنَّهُ الْمَشِيَّةُ
 بَعْضُ الْيَهُودِ، وَمِنْ الدَّلَالَةِ
 لَهُ، وَإِنْ قُلْنَا: [لِمَصْلَحَةٍ] ^(١)

(١) في (ش): بمصلحة.

٦٧٠ تَغَيَّرَ الْحُكْمُ إِذَا تَغَيَّرَتْ
وَفِي النُّبُوءَةِ الَّتِي قَدْ ثَبَّتَتْ
٦٧١ بِقَاطِعٍ: تَنْزِيلُهُ «مَا نَنْسَخُ
مِنْ آيَةٍ»، وَلِلْوُقُوعِ: أَنَّ الْأَخْ
٦٧٢ زَوْجَهُ آدَمَ أَخْتَهُ كَمَا
قَالُوا، وَذَا الْآنَ حَرَامٌ حَتَّى
٦٧٣ قِيلَ: فَلَا يَحْسُنُ فِعْلٌ وَاحِدٌ
مَعَ قُبْحِهِ، قُلْنَا: بِنَاءٌ فَاسِدٌ
٦٧٤ وَمَعَ ذَا يُحْتَمَلُ الْوُقُوعُ فِي

الثانية:

٦٧٥ بَعْضُ الْقُرَانِ نَسْخُهُ حِلٌّ يَسَعُ
لَنَا: بِأَنَّ الْمَوْتَ كَانَ الْعِدَّةَ
٦٧٦ فِي «يَتَرَبَّصْنَ»، أَجَابَ: قَدْ يَقَعُ
وَكَوْنُهُ حَوْلًا لَهَا، وَأَيْضًا:
٦٧٧ [بِ «قَدِّمُوا»] ^(٢) زَالَ بِ «إِذْ لَمْ تَفْعَلُوا»
٦٨٠ بَيْنَ مُنَافِقٍ وَغَيْرٍ، قُلْنَا:
٦٨١ أَتَهُمْ بِكُثْرَةِ السُّؤَالِ
٦٨٢ خَالِ الْمُنَافِقِينَ بِالتَّسْمِيَةِ
٦٨٣ وَأَيْضًا: اخْتَجَّ بِ «لَا يَأْتِيهِ
٦٨٤ عَوْدًا إِلَى الْمَجْمُوعِ، قُلْتُ: النَّسْخُ لَا

الثالثة:

٦٨٥ يُجُوزُ نَسْخُ الشَّيْءِ قَبْلَ الْعَمَلِ
وَبَعْضُهُمْ خَالَفَ كَالْمُعْتَزِلِ

(١) سَكَنْتُ الْهَاءَ؛ لِحُضُورَةِ تَصْحِيحِ الْوُزْنِ، فَتَحْرِيكُهَا يَكْسِرُ الْوُزْنَ.

(٢) فِي (ق): تُقَدِّمُوا.

- ٦٨٦ لَنَا: قَضِيَّةُ الذَّبِيحِ أَمْرًا
 ٦٨٧ فِدَاؤُهُ، قِيلَ: فَنِلَكَ ظَنُّ
 ٦٨٨ قِيلَ: امْتَثَلْ لِلأَمْرِ قَطْعًا فَوْصِلْ
 ٦٨٩ قِيلَ: فَلَا يُؤْمَرُ شَخْصٌ وَاحِدٌ
 ٦٩٠ بِوَاحِدٍ فِي وَاحِدِ الْأَنْعَاءِ
 ٦٩١ قُلْتُ: وَلَيْسَ الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ مَعًا
 بِذَبْحِهِ أَبَوُهُ ثُمَّ ذَكَرَا
 قُلْنَا: فَلَا يُخْطِئُ مَا يَظُنُّ
 قُلْنَا: فَمَا وَجْهُ الْفِدَا بِمَا نُقِلْ
 مَعَ نَهْيِهِ مَعَ أَنَّ كُلاًَّ وَارِدٌ
 قُلْنَا: يَجُوزُ ذَا لِإِلْبَتْلَاءِ
 فِي ذَا الْوَقْتِ وَاحِدٍ قَدْ جُمِعَا

الرابعة:

- ٦٩٢ وَالتَّسْخُحُ لَا لِبَدَلٍ أَوْ بَدَلٍ
 ٦٩٣ صَدَقَهُ النَّجْوَى وَكَالْقِتَالِ
 ٦٩٤ «نَأَتْ بِخَيْرٍ»، وَالْجَوَابُ: رَبَّمَا
 أَنْقَلَ جَائِزٌ، مِثَالُ الْأَوَّلِ
 مِنْ بَعْدِ كَفٍّ، قِيلَ: فِي الْإِنْزَالِ
 كَانَ كِلَا الْأَمْرَيْنِ خَيْرًا مِنْهُمَا

الخامسة:

- ٦٩٥ وَيُنْسَخُ الْحُكْمُ بِلَا تِلَاوَةٍ
 ٦٩٦ وَ«الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ»، وَالْأَمْرَانِ
 وَعَكْسُهُ، كَنَحْوِ حَوْلِ الْعِدَّةِ
 كَنَسَخِ الْإِرْضَاعِ مِنَ الْقُرْآنِ

السادسة:

- ٦٩٧ يَجُوزُ نَسْخُ الْخَيْرِ الْمُسْتَقْبَلِ
 ٦٩٨ لَنَا: يُقَالُ: «لَسْتُ أَرْضَى أَبَدًا»
 ٦٩٩ قِيلَ: فَذَا يُوْهِمُ كِذْبًا وَجِدَا
 لَا عَنْ أَبِي هَاشِمٍ الْمُعْتَزَلِيِّ
 ثُمَّ يَقُولُ: «شِئْتُ عَامًّا وَاحِدًا»
 قُلْنَا: وَنَسَخُ الْأَمْرِ يُوْهِمُ الْبَدَا

الفصل الثاني (في النسخ والمنسوخ)

المسألة الأولى:

- ٧٠٠ وَجَوَزَ الْأَكْثَرُ نَسْخَ السُّنَّةِ
 ٧٠١ وَعَكْسَهُ كَجَلَدِ مُحْصَنٍ بَلَى
 ٧٠٢ دَلَّ لَذَا «نَأَتْ بِخَيْرٍ»، وَيَدُلُّ
 ٧٠٣ سُؤْنُهُ وَخَيِّ، وَلِلْبَيَّانِ
 أَيُّ بِالْكِتَابِ، نَحْوُ نَسْخِ الْقِبْلَةِ
 لِلشَّافِعِيِّ فِي ذَيْنِ قَوْلٍ نُقِلَا
 فِي الْمَوْضِعَيْنِ «لِتَبَيَّنَ»، فَقُلْ:
 النِّسْخُ، وَالتَّبَيُّانُ بِالْقُرْآنِ

الثانية:

- ٧٠٤ بِوَاحِدٍ لَا يُنْسَخُ التَّوَاتُرُ
 ٧٠٥ قِيلَ: فَنَسَخُ قَوْلِهِ: «قُلْ لَا أَجِدُ»
 ٧٠٦ فَإِنَّهَا لِلْحَالِ لَا الْمُسْتَقْبَلِ
 فَالظَّنُّ عَنْ دَفْعِ لِقَاطِعِ قَاصِرُ
 بِالنَّهْيِ عَنْ ذِي النَّابِ، قُلْنَا: لَا يَرُدُّ
 قُلْتُ: أَوِ الْحَدِيثُ تَحْصِيصٌ وَلِي

الثالثة:

- ٧٠٧ لَا يُنْسَخُ الْإِجْمَاعُ؛ فَالنَّصُّ يَرِدُ
 ٧٠٨ وَلَا الْقِيَاسُ بِخِلَافِهِ، وَلَا
 ٧٠٩ إِذَا الْقِيَاسُ الشَّرْطُ زَالَ عَنْهُ
 قَبْلُ، وَلَا الْإِجْمَاعُ أَيْضًا يَنْعَقِدُ
 يُنْسَخُ بِالْإِجْمَاعِ كُلُّ مَا خَلَا
 وَنَسَخُ ذَا يَأْتِي بِأَجَلٍ مِنْهُ

الرابعة:

- ٧١٠ وَتُنْسَخُ الْفَحْوَى لِنَسْخِ الْأَصْلِ
 ٧١١ فَيَتَّفِقِي مَلْزُومُهُ، وَالْفَحْوَى
 وَالْعَكْسُ؛ إِذَا لَزِمَهُ فِي بَطْلِ
 يَكُونُ نَاسِخًا بِخُلْفٍ يُرْوَى

الخامسة:

- ٧١٢ وَلَيْسَ تَكْلِيفُ صَلَاةٍ زَيْدَ قَطُّ
 نَسَخًا أَتَى، قِيلَ: يُغَيِّرُ الْوَسْطُ

- ٧١٣ قُلْنَا: بَلِ الْوُسْطَى صَلَاةٌ عُنِيتُ
 ٧١٤ وَإِنْ يُزْدَ كَرْمَعَةٍ مِنْ رَاكِعٍ
 ٧١٥ وَذَهَبَ النُّعْمَانُ لِلنَّسْخِ، كَمَا
 ٧١٦ نَفَاهُ مَفْهُومٌ وَمَا لَمْ يَنْفِهِ
 ٧١٧ يَنْفِي اعْتِدَادَ الْأَصْلِ أَوْ لَا وَيَلْتِ^(١)
 ٧١٨ شَرْعًا فَتَنْسَخْ أَوْ فَلَا، فَالْأَوَّلُ
 ٧١٩ وَالثَّانِ كَالْتَّغْرِيبِ فَوْقَ الْجَلْدِ
- فُضِّلَ، فَلَوْ زِيدَ إِذَا مَا اخْتَلَفَتْ
 فَحُكْمُهُ كَذَلِكَ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ
 فَرَّقَ قَوْمٌ آخَرُونَ [بَيْنَ مَا]^(١)
 وَآخَرُونَ بَيْنَ مَا بَوَّضَ فِيهِ
 أَبُو الْحَسَنِ أَنَّ نَفْيَ مَا ثَبَتَ
 كَرْمَعَةٍ عَلَى [اِثْنَيْنِ]^(٣) تُنْزَلُ
 وَكَ: زِيَادَةٌ فِي الْحَدِّ أَيْ بِالْعَدِّ

خاتمة:

- ٧٢٠ وَالنَّسْخُ بِالتَّارِيخِ يُدْرَى الْفَارِقُ
 ٧٢١ لَا قَوْلُهُ: «مَنْسُوخٌ»؛ اذْ قَدْ يَضْدُرُ
- وَقَوْلُ ذِي الصُّحْبَةِ: «هَذَا سَابِقٌ»
 عَنِ اجْتِهَادٍ، قُلْتُ: فِيهِ نَظَرُ

الكتاب الثاني

في السنة

- ٧٢٢ السُّنَّةُ: الْقَوْلُ أَوْ الْفِعْلُ صَدَرَ
 ٧٢٣ وَسَبَقَتْ مَبَاحِثُ الْأَقْوَالِ
- عَنِ الرَّسُولِ، قُلْتُ: أَوْ مَا قَرَّرَ
 ثُمَّ الْكَلَامُ الْآنَ فِي الْأَفْعَالِ

(١) في (ق، ف، ش): بينها.

(٢) جاء في لسان العرب (١١/٢): (الْبَلْتُ: الْقَطْعُ. بَلَّتَ الشَّيْءُ يَبْلُتُهُ - بِالْفَتْحِ - بَلْتًا: قَطَعَهُ).

(٣) في (ق): اثنين.

الباب الأول (في: أفعاله)

المسألة الأولى:

٧٢٤ مَا صَدَرَ الذَّنْبُ مِنَ النَّبِيِّ قَطُّ قِيلَ: سِوَى صَغِيرَةٍ سَهْوًا فَقَطُّ

الثانية:

٧٢٥ وَاخْتَلَفُوا فِي فِعْلِهِ الْمُجَرَّدِ فَالْشَّافِعِيُّ النَّدْبَ عَنْهُ اعْتَمَدَ
٧٢٦ وَمَالِكٌ إِبَاحَةً، وَقَدْ حَمَلَ جَمَاعَةٌ عَلَى الْوُجُوبِ مَا فَعَلَ
٧٢٧ ابْنُ سُرَيْجٍ وَابْنُ خَيْرَانَ مَعَا كَذَلِكَ الْأَصْطَخَرِيُّ أَيْضًا تَبَعَا
٧٢٨ وَاخْتِيرَ وَفَفَ مِثْلُ قَوْلِ الصَّرِفِيِّ فَهُوَ بِكُلِّهَا وَتَخْصِيصِ حِفْيِ
٧٢٩ وَحُجَّةُ الْقَائِلِ بِالْإِبَاحَةِ أَنْ فِعْلُهُ لَيْسَ بِذِي الْكَرَاهَةِ
٧٣٠ وَلَا بِذِي الْحُرْمَةِ، ثُمَّ: الْأَضْلُ لَا نَدْبَ، لَا وَجُوبَ، يَبْقَى الْحَلُّ
٧٣١ وَرُدُّ؛ إِذْ غَالِبُ فِعْلِهِ الْقُرْبُ وَجُوبٌ أَوْ نَدْبٌ، وَذُو النَّدْبِ ذَهَبَ
٧٣٢ لِقَوْلِهِ جَلَّ: «لَقَدْ كَانَ لَكُمْ» دَلٌّ عَلَى الرَّجْحَانِ، وَالْأَضْلُ عَدَمُ
٧٣٣ وَجُوبِهِ، وَلِلْوُجُوبِ الْحُجَّةُ «فَاتَّبِعُونِي»، «فُخِّذُوهُ» الْآيَةُ
٧٣٤ كَذَلِكَ إِجْمَاعُ مِنَ الصَّحْبِ عَلَى غُسْلٍ بِالِاتِّقَا لِفِعْلِ نَقْلًا
٧٣٥ أَجِيبَ: الْإِثْنَانُ بِمِثْلِ مَا فَعَلَ لَوَجْهِهِ بِهِ اتِّبَاعُهُ حَصْلُ
٧٣٦ وَالْقَضْدُ مِنْ «آتَاكُمْ» الْأَمْرُ؛ فَقَدْ دَلَّ «وَمَا نَهَاكُمْ» لِمَا قَصَدَ
٧٣٧ وَالْوَجْهُ فِي اسْتِدْلَالِهِمْ بِالْفِعْلِ مَتْنُ «خُذُوا عَنِّي» الصَّحِيحُ النَّقْلُ

الثالثة:

٧٣٨ وَفِعْلُهُ تُعْلَمُ مِنْهُ جِهَتُهُ إِمَّا بِتَنْصِيصٍ كَذَا تَسْوِيئُهُ
٧٣٩ بِمَا عَلِمَ، أَوْ وَقَعَ امْتِثَالًا لَا يَبْقَى تَضَمُّنُ اسْتِدْلَالًا

- ٧٤٠ عَلَى مُعَيَّنٍ، كَذَا أَنْ يَقَعَا
 ٧٤١ وَيُعْرِفُ الْوُجُوبُ بِالْأَمَارَةِ
 ٧٤٢ وَكَوْنُهُ وَافِقٌ نَذْرًا، أَوْ مُنْعٍ
 ٧٤٣ وَالنَّذْبُ قَصْدٌ قُرْبَةً مُجَرَّدًا

الرابعة:

- ٧٤٤ لَيْسَ لِفِعْلَيْنِ لَهُ تَعَارُضٌ
 ٧٤٥ لَنَا اتِّبَاعٌ فِيهِ قَوْلًا قَدَمًا
 ٧٤٦ فَعَكْسُهُ، أَوْ خَصَّصَهُ نَسَخَهُ
 ٧٤٧ عَنَّا اعْتَمَدَ مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ، وَاخْصُصَ
 ٧٤٨ إِنْ جُهِلَ التَّارِيخُ فِي اعْتِمَادِ
- فَإِنْ يُعَارِضُ فِعْلُهُ الْمُفْتَرَضُ
 نَسَخَهُ، وَإِنْ أَخِيرًا عُمًّا
 فِي حَقِّهِ، أَوْ خَصَّصْنَا فَنَسَخَهُ
 ذَلِكَ [بِنَا] ^(١) مِنْ قَبْلِ فِعْلٍ، وَاخْرِصَ
 فِي حَقِّنَا الْقَوْلِ؛ لِإِلَاسْتِثْنَادِ

الخامسة:

- ٧٤٩ تُعَبَّدُ النَّبِيُّ قَبْلَ الْبَعْثَةِ
 ٧٥٠ فَالْأَكْثَرُونَ مَتَعُوا، قِيلَ: أَمْرٌ
 ٧٥١ وَحَيَالُهُ، مَعَ عَدَمِ الْمُرَاجَعَةِ
 ٧٥٢ قِيلَ: فَقَدْ رَاجَعَهُمْ فِي الرَّجْمِ
 ٧٥٣ قِيلَ: أَتَى الْأَمْرُ بِالْإِقْتِدَاءِ
- شَرَعًا، وَقِيلَ: لَا، وَفِي النَّبُوءَةِ
 بِالْإِقْتِبَاسِ، وَارْدَدْنِ؛ إِذْ يَنْتَظِرُ
 مِنْهُ وَمِنْهَا لَهُمْ فِي وَاقِعِهِ
 قُلْنَا: لِإِلْزَامِ بِكُتْمِ الْحُكْمِ
 قُلْنَا: فَفِي الْأُصُولِ لَا الْأَجْزَاءِ

(١) في (ش): (وكونه). وهذا عجيبٌ من ناسخ المخطوط، فالشارح صَرَّحَ بِالْجَرِّ قَائِلًا: (فقوله:

«قصد» وقوله: «وكونه» مجروران بحرف جر مُقَدِّر).

(٢) في (ق، ف): بناء.

الباب الثاني (في الأخبار)

الفصل الأول (فيما علم صدقه)

- ٧٥٤ وَعَدُّهُ سَبْعَةً، الْأَوَّلُ: مَا
 ٧٥٦ ضَرُورَةٌ كَانَ أَوْ اسْتِدْلَالًا
 ٧٥٦ وَخَبَرُ النَّبِيِّ؛ لِدَعْوَى صِدْقِهِ
 ٧٥٧ وَخَبَرُ الْأُمَّةِ، أَيْ كُلِّهِمْ
 ٧٥٨ وَالْخَبَرُ الْمَخْفُوفُ بِالْقَرَائِنِ
 ٧٥٩ رُؤَاتُهُ قَدْ بَلَغُوا فِي الْكَثْرَةِ
 وَجُودٌ مُخْبِرٌ بِهِ قَدْ عَلِمَا
 وَخَبَرًا مِنْ رَبَّنَا تَعَالَى
 مَعَ ظُهُورِ مُعْجَزِ بَوَاقِهِ
 وَخَبَرُ الْجَمْعِ الْعَظِيمِ عَنْهُمْ
 وَالْمُتَوَاتِرُ بِتَقْلِيلِ كَائِنِ
 مَبْلَغٌ أَنْ لَا يَكْذِبُوا فِي الْعَادَةِ

وفيه مسائل:

الأولى:

- ٧٦٠ وَهُوَ يُفِيدُ الْعِلْمَ مُطْلَقًا، بَلَى
 ٧٦١ وَقِيلَ: لِلْمَوْجُودِ لَا الْمَاضِي، لَنَا:
 ٧٦٢ ضَرُورَةٌ أَشْخَاصَ قَوْمٍ مَاضِيَةٍ
 ٧٦٣ قِيلَ: الْبَدِيهِيُّ لِذَا يُفَاوَتْ
 خَالَفَ فِيهِ السُّمَنِيُّ الْمَلَا
 بِأَنَّنَا نَعْلَمُ أَنَّ [قَبْلَنَا] ^(١)
 كَذَا الْوُجُودَ لِلْبِلَادِ النَّائِيَةِ
 قُلْنَا: لِلْأَسْتِثْنَاءِ ذَا التَّفَاوُتِ

الثانية:

- ٧٦٤ يُحْصَلُ الْعِلْمَ تَوَاتُرُ الْخَبَرِ
 فَلَا إِذْنٌ مِنْ حَاجَةٍ إِلَى النَّظَرِ

(١) في (ش): قبلتنا.

وَالْكَعْبِيِّ وَالْبَصْرِيِّ، وَقَدْ تَوَقَّفَا
ذَا نَظَرِيًّا، أَخْطَأَ الصَّبِيَّانَا
قِيلَ: فَمَوْقُوفٌ عَلَى أَنْ يَعْلَمُوا
مَعَ امْتِنَاعٍ مِنْ تَوَاطُؤِ الْكَذِبِ
كَنْظَرٍ عَنْ نَظَرٍ مُجْزِئَةٍ

٧٦٥ لَكِنْ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ خَالَفَا
٧٦٦ الْمُرْتَضَى، حُجَّتُنَا: لَوْ كَانَا
٧٦٧ وَالْبُلْهَ؛ إِذْ لَا يَتَأَتَّى لَهُمْ
٧٦٨ أَنْ لَيْسَ مِنْ دَاعٍ لَهُمْ إِلَى كَذِبٍ
٧٦٩ قُلْنَا: فَهَذَا حَاصِلُ بَقْوَةِ

الثالثة:

وَشَرْطُهُ أَنْ لَيْسَ مَنْ قَدْ سَمِعَهُ
يَكُونُ فِي اعْتِقَادِهِ قَدْ حَلَا
وَأَنْ يَكُونُ مُخْبِرُهُ اسْتَدَّ
يَمْنَعُ عَدُّهُمْ [تَوَاطُؤُ] ^(١) كَذِبُهُ
إِذْ لَوْ أَفَادَ قَوْلُ كُلِّ أَرْبَعَةٍ
لَدَى الزَّنَا، لَكِنْ وَقَفَ فِي الْخَمْسَةِ
حَصَلَ، لَا بِذَلِكَ الْعَدُّ أَطْرَدُ
وَقِيلَ: بَلْ كَالنُّقْبَاءِ اثْنَا عَشَرَ
وَالْأَرْبَعِينَ «حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنْ»
وَقِيلَ: بَلْ عِدَّةُ [بَدْرِيْنَا] ^(٢)
وَكُلُّهَا ضَعِيفَةٌ عِنْدَ النَّظَرِ
كَفَى، وَإِلَّا فِي الطَّبَاقِ اعْتَبَرُوا

٧٧٠ ضَابِطُهُ إِفَادَةُ الْعِلْمِ مَعَهُ
٧٧١ يَعْلَمُهُ ضُرُورَةً، وَأَنْ لَا
٧٧٢ خِلَافُهُ بِشُبْهَةٍ أَوْ قَلْدًا
٧٧٣ إِنْجَارُهُمْ بِذَلِكَ لِلْإِحْسَاسِ بِهِ
٧٧٤ وَلَمْ يَرِ الْقَاضِي قُبُولَ الْأَرْبَعَةِ
٧٧٥ لَمْ يَحْتَجِ الشُّهُودُ لِلتَّزْكِيَةِ
٧٧٦ وَرُدَّ؛ فَالْعِلْمُ بِفِعْلِ اللَّهِ قَدْ
٧٧٧ ثُمَّ: الشَّهَادَةُ تُفَارِقُ الْخَبَرَ
٧٧٨ وَحُجَّةُ الْعِشْرِينَ قَوْلُ «إِنْ يَكُنْ»
٧٧٩ وَاخْتَارَ مُوسَى حُجَّةَ السَّبْعِينَ
٧٨٠ فَوَقَّ ثَلَاثِيًّا بِضَعْعِ عَشْرٍ
٧٨١ ثُمَّ إِذَا عَنِ الْعِيَانِ أَخْبَرُوا

(١) فِي (ش): تَوَاطُؤُ.

(٢) فِي (ش): بَدْرِيْنَا.

الرابعة:

- ٧٨٢ تَوَاتَرُ الْمَعْنَى كَنَقْلِ رَجُلٍ عَنْ حَاتِمٍ إِعْطَاءَهُ لِجَمَلٍ
 ٧٨٣ وَذَا لِـدِينَارٍ، وَذَا لِشَقْرَا مِنَ الْخِيُولِ، وَهَلُمَّ جَرًّا
 ٧٨٤ تَوَاتَرَ الْقَدْرُ^(١) الَّذِي قَدْ اشْتَرَكَ إِذِ الْوُجُودُ فِي الْجَمِيعِ مُشْتَرَكٌ

الفصل الثاني (فيما علم كذبه)

- ٧٨٥ فَمِنْهُ مَا خِلَافُهُ قَدْ عَلِمَا ضُرُورَةً أَوْ لِـدَلِيلٍ، ثُمَّ مَا
 ٧٨٦ لَوْ صَحَّ كَانَتْ الدَّوَاعِي نَقْلًا لَهُ تَوَفَّرَتْ، كَعِلْمِ أَنْ لَا
 ٧٨٧ بَلَدَةً بَيْنَ الْحَرَمَيْنِ أَكْبَرُ مِنْ بَلَدَيْهِمَا، وَلَوْ لَذَكَرُوا
 ٧٨٨ وَادَّعَتْ الشَّيْعَةُ أَنَّ النَّصَّ دَلُّ عَلَى إِمَامَةِ عَلِيِّ الْبَاطِلِ
 ٧٨٩ وَلَمْ [تَوَاتَرَ]^(٢)، كإِقَامَةٍ، كَذَا تَسْمِيَةً، وَمُعْجَزَاتٍ تُحْتَضَى
 ٧٩٠ قُلْنَا: مِنَ الْفُرُوعِ الْأَوَّلَانِ خَلَّتْ مِنْ ابْتِدَاعٍ أَوْ كُفْرَانِ
 ٧٩١ أَمَّا الْإِمَامَةُ فَبَلَدٌ أَضَلُّ وَالشَّاهِدُونَ الْمُعْجَزَاتِ قَلُّوا

مسألة:

- ٧٩٢ بَعْضُ الَّذِي إِلَى الرَّسُولِ يُنْسَبُ كَذِبٌ؛ إِذْ عَنْهُ رَوَوْا «سَيُكَذَّبُ»
 ٧٩٣ وَمِنْهُ مَا لَمْ يَقْبَلِ التَّأْوِيلَ قَطُّ سَبِيَّهُ نِسْيَانُ رَأَوْ أَوْ غَلَطُ
 ٧٩٤ أَوْ افْتِرَاءٌ مُلْحَدٍ تَنْفِيرًا أَوْ حِرْفَةً، أَوْ حِسْبَةً غُرُورًا

(١) فِي (ق): تَسْمِيَةً.

(٢) كَذَا فِي (ق) وَبِهِ يَصِحُّ الْوِزْنُ، لَكِنْ فِي (ش): (يَتَوَاتَر). وَلَا يَصِحُّ مَعَهَا الْوِزْنُ.

الفصل الثالث (فيما ظنَّ صدقَه)

- ٧٩٥ وَمَا يُظَنَّ صِدْقُهُ فَخَبِرُ
 ٧٩٦ فِي طَرَفَيْنِ: فِي وُجُوبِ الْعَمَلِ
 ٧٩٧ وَقَالَ: «عَقْلًا أَيْضًا» الْقَقَّالُ مَعَ
 ٧٩٨ قَوْمٍ تَعَبَّدَا بِهِ؛ لِعَدَمِ
 ٧٩٩ فِي شَرْعٍ أَوْ عَقْلِ، بَلَى قَدْ أَجْمَعَا
 ٨٠٠ كَذَا فِي الْأَمْرِ الدُّنْيَوِيِّ عَلَى الْعَمَلِ
 ٨٠١ فَإِنَّهُ أَوْجِبَ فِيهَا الْحَذَرَ
 ٨٠٢ وَصَادِقٌ بِالْفَرْقَةِ الثَّلَاثَةِ
 ٨٠٣ قِيلَ: «لَعَلَّ» لِلتَّرَجُّي، قُلْنَا:
 ٨٠٤ هَذَا عَلَى الْإِيجَابِ؛ إِذْ كُلُّ طَلَبٍ
 ٨٠٥ يُلْزَمُ تَخْصِصٌ فِي الْإِنذَارِ يَرِدُ
 ٨٠٦ وَفِي الرِّوَايَةِ شُمُولٌ عُمَمًا
 ٨٠٧ يَخْرُجُ مِنْ كُلِّ ثَلَاثٍ وَاحِدٌ
 ٨٠٨ وَقَوْلُهُ: «إِنْ جَاءَكُمْ» لَوْ لَمْ يَكُنْ
 ٨٠٩ مَا صَحَّ بِالذَّاتِ فَلَا يَكُونُ
 ٨١٠ وَقَسَّ عَلَى شَهَادَةٍ وَفَتَوَى
 ٨١١ وَذَانِ شَرْعًا بِالْخُصُوصِ [اقتضيا] ^(١)
- الوَاحِدِ الْعَدْلِ، وَيَأْتِي النَّظَرُ
 بِهِ، عَلَيْهِ السَّمْعُ دَلٌّ، فَأَعْمَلِ
 ابْنِ سُرَيْجٍ مَعَ بَصِيرٍ، وَمَنْعُ
 دَلِيلٍ، أَوْ أَجَلٍ دَلِيلِ الْعَدَمِ
 حَتَّى يَفْتَوَى وَشَهَادَةٍ مَعَا
 لَنَا: «فَلَوْلَا نَفَرَ» الْآيَةُ دَلٌّ
 بِخَيْرٍ مُحَوِّفٍ مِنْ «يُنذِرُوا»
 فَائْتَنَانِ أَوْ وَاحِدِ الطَّائِفَةِ
 لَمَّا اسْتَحَالَ ذَا هُنَا حَمَلْنَا
 قِيلَ: بَلِ الْإِنذَارُ لِلْفَتَوَى، أَجِبَ:
 وَالْقَوْمُ؛ إِذْ خُصَّ بِغَيْرِ الْمُجْتَهِدِ
 قِيلَ: فَهَذَا يَقْتَضِي أَنْ يُلْزَمَا
 قُلْنَا: يُخَصُّ النَّصُّ فِيهِ الْوَارِدُ
 يَقْبَلُ لَمَّا عُلِّلَ بِالْفُسْقِ؛ لِأَنَّ
 بِالْغَيْرِ؛ إِذْ بَطُلَانُ ذَا مُبِينٍ
 قِيلَ: عُمُومًا اقْتَضَى مَا يُرَوَى
 وَرَدَّ ذَا بِأَصْلٍ فَتَوَى قَفِيًا

- ٨١٢ قِيلَ: فَلَوْ جَازَ لَجَازَ أَنْ يَقَعَ
 ٨١٣ مَنْ يَتَّبَعِي، وَأَجِبْ: مَا الْجَامِعُ؟
 ٨١٤ مَضْلَحَةٌ، وَلَا يَصِيرُ مَضْلَحُهُ
 ٨١٥ قُلْنَا: فَذَا نَقُضْ بِالْأَمْرِ الدُّنْيَوِيِّ
 بِالظَّنِّ الْإِعْتِقَادُ، أَوْ أَنْ يُتَّبَعَ
 قِيلَ: فَإِنَّ الشَّرْعَ فَيَنْتَابِعُ
 بِالظَّنِّ مَا لَيْسَ إِذَا بِالْمَضْلَحَةِ
 كَذَلِكَ بِالْفَتْوَى بِإِجْمَاعِ قَوِيٍّ

الطرف الثاني (في شرائط العمل به)

- ٨١٦ وَذَلِكَ إِمَّا بِاعْتِبَارِ الْمُخِيرِ
 ٨١٧ فَالْأَوَّلُ: الْوَصْفُ الَّذِي يُغْلَبُ
 ٨١٨ الْأَوَّلُ: التَّكْلِيفُ؛ إِذْ لَا [يَمْتَنِعُ
 ٨١٩ قِيلَ: يَصِحُّ بِالصَّبِيِّ الْإِقْتِدَا
 ٨٢٠ قُلْنَا: لِكَوْنِ الْمُقْتَدِي لَا تَقِفُ
 ٨٢١ فَإِنْ تَحَمَّلَ الصَّبِيُّ وَأَدَّى
 ٨٢٢ إِذْ أُخْضِرُوا إِلَيْهِ بِإِجْمَاعِ رَأَوْا
 ٨٢٣ الثَّانِي: كَوْنُهُ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ
 ٨٢٤ قَدْ كُفِّرُوا بِهَا، كَمَنْ يُجَسِّمُ
 ٨٢٥ وَقَاسَهُ بِكَافِرٍ وَفَاسِقٍ
 ٨٢٦ قُلْتُ: رَأَى الْحُجَّةُ وَابْنُ الْحَاجِبِ
 ٨٢٧ ثَالِثُهَا: عَدَالَةُ، أَيْ مَلَكَهُ
 ٨٢٨ وَعَنْ رَدَائِلِ مُبَاحَةٍ، فَلَا
 أَوْ تُخْبِرُ عَنْهُ بِهِ أَوْ خَيْرِ
 الظَّنِّ، وَالْمَجْمُوعُ خَمْسُ تَطَلُّبٍ
 غَيْرِ^(١) مُكَلَّفٍ بِخَشْيَةِ تَزَعُ
 فَالطَّهْرُ بِالْإِخْبَارِ مِنْهُ اعْتُمِدَا
 صَلَاتُهُ عَلَيْهِ إِذْ يُخَالِفُ
 بَعْدَ الْبُلُوغِ، أَقْبَلُ كَمَا لَوْ شَهِدَا
 وَقَبِلُوا بَعْدَ الْبُلُوغِ مَا رَوَوْا
 فَقَبِلُوا خَبَرَ أَهْلِ بِدْعَةٍ
 إِنْ كَذَبَ عَنْدهُمْ مُحَرَّمُ
 الْقَاضِيَانِ، وَازْدَدَنَّ بِالْفَارِقِ
 وَالْمُعْظَمُ الرَّدُّ، كَفَسَقِ حَاجِبُ
 فِي النَّفْسِ تَمْنَعُ عَنْ كِبَارِ مُهْلِكَةٍ
 يُقْبَلُ مَنْ أَقْدَمَ مَعَ عِلْمٍ عَلَى

(١) في ق: (تمتنع). وفي (ش): (يتمتنع غير).

٨٢٩ فَسُقِ، وَإِنْ يَكُنْ بِجَهْلٍ، قُبِلَا
 ٨٣٠ فَسُقِ، أُجِيبَ: ذَا عَدِمْنَا جُرْأَتَهُ
 ٨٣١ إِذْ يَمْنَعُ الْفِسْقُ فَتَحْقِيقُ الْعَدَمِ
 ٨٣٢ وَهِيَ إِذَا تُعْرِفُ بِالتَّزْكِيَةِ

المسألة الأولى:

٨٣٣ شُرِطَ فِي تَزْكِيَةِ الرَّوَايَةِ
 ٨٣٤ وَمَنْعِ الْقَاضِي اشْتِرَاطًا فِيهِمَا

الثانية:

٨٣٥ وَالشَّافِعِيُّ قَالَ: يُيَرُّ السَّبَبُ
 ٨٣٦ بَعْضُ لَهْ، وَقِيلَ: يُذَكَّرَانِ

الثالثة:

٨٣٧ وَقَدَّمُوا الْجَرْحَ عَلَى التَّعْدِيلِ

الرابعة:

٨٣٨ تَزْكِيَةُ الرَّاوي بِأَنْ يُحْكَمَ بِمَا
 ٨٣٩ عَدَالَةً، أَوْ يَعْمَلُوا بِخَيْرِهِ
 ٨٤٠ إِلَّا عَنِ الثَّقَاتِ يَرْوَى عَنْهُ
 ٨٤١ تَسَاهُلٌ (أَي: فِي حَدِيثِهِ)، يُرَدُّ
 ٨٤٢ وَرُدَّ بِالْقَبُولِ بِمَنْ صَحَبُوا
 ٨٤٣ قُلْنَا: فَذَا لِيَتَهَمَةِ لِرَاوي
 ٨٤٤ إِنْ خَالَفَ الْقِيَاسَ، قُلْنَا: يَحْصُلُ

وَالْقَاضِي قَالَ: ضَمَّ جَهْلُهُ إِلَى
 وَرُدَّ، مَنْ لَمْ يَعْرِفُوا عَدَالَتَهُ
 لَا بُدَّ مِنْهُ، كَالصَّبِيِّ مَا احْتَلَمَ
 تَأْتِي عَلَى مَسَائِلِ أَرْبَعَةٍ

الْعَدَدُ الْمَعْرُوفُ كَالشَّهَادَةِ
 وَالْحَقُّ تَفْرِيقُ كَمَا أَضْلَهُمَا

لِلجَرْحِ لَا التَّعْدِيلِ، وَالْعَكْسُ ذَهَبَ
 وَقِيلَ: لَا فِي أَوَّلٍ وَثَنَانِ

إِذْ يُلْتَقَى الزَّائِدُ بِالْقَبُولِ

شَهِدَ، أَوْ يُثْنَى عَلَيْهِ مُفْهِمًا
 أَوْ أَنَّ مَنْ لَيْسَ رَوَى فِي عُمُرِهِ
 الرَّابِعُ: الضَّبْطُ، فَمَنْ يَشْنُهُ
 وَالشَّرْطُ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْعَدَدُ
 خَبَرَ وَاحِدٍ، أَجَابَ: طَلَبُوا
 وَاشْتَرَطَ النُّعْمَانُ فَقَهَ الرَّاوي
 الظَّنُّ بِالصَّدَقِ لِمَنْ يَعْدُلُ

٨٤٥ بِهَا، وَأَمَّا الثَّانِي: فَالشَّرْطُ لَهُ
 ٨٤٦ لَا يَقْبَلُ التَّأْوِيلَ، لَا خِلَافُ
 ٨٤٧ لِعَمَلِ الْأَكْثَرِ، أَوْ قِيَاسُ
 ٨٤٨ قَطْعِي [الْمُقَدَّمَاتِ] ^(١)، بَلْ ذَا قَدَمٍ
 ٨٤٩ ثُمَّ يَلِي الثَّالِثُ وَهُوَ الْخَبَرُ

المسألة الأولى:

٨٥٠ لَفْظُ الصَّحَابِيِّ سَبْعٌ، [الْأَوَّلَةُ] ^(٢):
 ٨٥١ «قَالَ الرَّسُولُ»؛ فَالتَّوَسُّطُ اخْتِمَلُ
 ٨٥٢ تَوَسُّطًا، مَعَ اغْتِقَادِهِ مَا
 ٨٥٣ أَوْ الْخُصُوصَ، أَوْ دَوَامًا حَصَلَا
 ٨٥٤ رَابِعَةً: لَفْظُ «أَمَرْنَا» حُجَّةُ
 ٨٥٥ إِذْ قَضَاهُ بَيَانُ شَرْعٍ وَفَهْمُ
 ٨٥٦ ثُمَّ «مِنَ السُّنَّةِ» فَهِيَ الْخَامِسَةُ
 ٨٥٧ وَقِيلَ: بَلْ تُقَدَّرُ الْوَاسِطَةُ

الثانية:

٨٥٨ غَيْرُ الصَّحَابِيِّ لَهُ رِوَايَةٌ
 ٨٥٩ عَلَيْهِ إِنْ أَشَارَ أَوْ قَالَ: نَعَمْ

(١) في (ش): والمقدمات.

(٢) جاء في لسان العرب (٤/١٢): (حَكَى تَعَلَّبَ: هُنَّ الْأَوَّلَاتُ دُخُولًا وَالْآخِرَاتُ خُرُوجًا، وَاحِدَتُهَا: الْأَوَّلَةُ وَالْآخِرَةُ).

- ٨٦٠ عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ، أَوْ أَجَازَ، أَوْ
 ٨٦١ صَحَّتهُ، قُلْتُ: رَأَى الْغَزَالِي
 ٨٦٢ وَهُوَ الصَّحِيحُ، وَكَذَا الْمُتَاوَلَةُ
 ٨٦٣ كَذَا إِذَا أَوْصَى لَهُ بِكُتْبِهِ
- كَتَبَ، أَوْ قَالَ: «سَمِعْتُ ذَا»، ادَّعَوْا
 وَابْنُ الصَّلَاحِ الْمَنْعُ فِي ذَا التَّالِي
 إِنَّ لَمْ يُجْزَلْهُ الَّذِي قَدْ نَاوَلَهُ
 كَذَا الْوَجَادَةُ بِخُلْفٍ، فَانْتَبَهَ

الثالثة:

- ٨٦٤ لَا يُقْبَلُ الْمُرْسَلُ؛ إِذْ قَدْ جُهِلَا
 ٨٦٥ مَالِكُ وَالنُّعْمَانُ ذَاكَ، قِيلَا:
 ٨٦٦ قُلْنَا: فَقَدْ يُخْبِرُ لَا عَنْ عَدِلِ
 ٨٦٧ إِلَى الرَّسُولِ، وَأَجِيبَ: الْمُقْتَضِي
 ٨٦٨ إِنْ سَأَلَ مَا قَدْ أُرْسِلُوا وَقِيلُوا
- عَدَالَةُ السَّاقِطِ، لَكِنْ قَبْلَا
 نَرَى الرِّوَايَةَ لَهُ تَعْدِيدًا
 قِيلَ: اقْتَضَى الصَّدَقُ اسْتِنَادُ النَّقْلِ
 هُوَ السَّمَاعُ، قِيلَ: فَالصَّحْبُ رُضِيَ
 قُلْنَا: لَظَنُّ الْوَصْلِ فِيمَا أُرْسِلُوا

فُرْعَان

الأول:

- ٨٦٩ بِقَوْلِ صَاحِبِ يُقَوِّى الْمُرْسَلُ
 كَذَا بِقَوِّى الْأَكْثَرِينَ يُقْبَلُ

الثاني:

- ٨٧٠ أُرْسِلَ [ثُمَّ أُسْنِدَ] ^(١) الْمَثْنُ، قِيلَ
 وَقِيلَ: لَا؛ لِضَعْفِهِ إِذْ أَهْمِلَ

الرابعة:

- ٨٧١ نَقَلَ الْحَدِيثَ جَائِزًا بِالْمَعْنَى
 وَلَا بِنِ سِيرِينَ امْتِنَاعُ، قُلْنَا:

(١) فِي (ق، ف): (مَنْ أُسْنِدَ). وَهُوَ مُخَالَفٌ لِمَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ، فَالْصَّوَابُ كَمَا فِي (ش).

٨٧٢ بِالْفَارِسِيِّ جَوَزُوهُ نَقْلًا
٨٧٣ قِيلَ: إِلَى طَمَسِ الْحَدِيثِ أَدَى
فَبِاللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ أَوْلَى
قُلْنَا: التَّطَابُؤُ لِمَا كَانَ رَدًّا

الخامسة:

٨٧٤ زِيَادَةُ الثَّقَةِ إِنْ تَعَدَّدَا
٨٧٥ مَعَ جَوَازٍ لِلذُّهُولِ عَنْهَا
٨٧٦ إِغْرَابُ بَاقِيهَا، فَإِنْ لَمْ يُجْزِ
٨٧٧ وَإِنْ يُغَيَّرُ، رَجَّحْنُ، كَنَحْوِ
٨٧٨ رَاوٍ بِلَفْظِ «نِصْفُ شَاةٍ» بَدَلًا
٨٧٩ وَحَيْثُ مِنْ رَاوٍ وَاحِدٍ الزِّيَادَةُ
٨٨٠ قُلْتُ: الْأَصَحُّ الْحُكْمُ لِلزِّيَادَةِ
مَجْلِسٌ، أَقْبَلُ، وَكَذَا مَا اتَّخَذَا
مِنْ بَعْضِهِمْ وَلَمْ يُغَيَّرْ مِنْهَا
ذُهُولُهُمْ عَنْهَا، إِذَا لَا تُجْزِ
«فِي أَرْبَعِينَ شَاةً» أَنْ مَا يَرَوِي
عَنْ لَفْظِ «شَاةٍ» كُرِّرَتْ فِيهَا خَلَا
وَحَذَفُهَا فَلَا غَيْبَارُ الْكُثْرَةِ
عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ لَا لِلْكَثْرَةِ

الكتاب الثالث

في الإجماع

٨٨١ وَهُوَ اتِّفَاقُ الْحَلِّ وَالْعَقْدِ عَلَى
أَمْرٍ مِنَ الْأُمَّةِ فِي عَصْرِ خَلَا

الباب الأول (في كونه حجة)

المسألة الأولى:

٨٨٢ قِيلَ: مُحَالٌ كَاجْتِمَاعٍ فِي زَمَنٍ
٨٨٣ الْاِخْتِلَافِ فِي الدَّوَاعِي ثَمَّه
عَلَى طَعَامٍ وَاحِدٍ، وَافْرُقَ بِأَنْ
وَقِيلَ: يَخْفَى؛ لِانْتِشَارِ الْأُمَّةِ

وَكَذِبِهِ؛ خَوْفًا مِنَ الْمُعَانِدِ
مَنْ قَبْلَ قَتَوَى الْآخَرِينَ، فَاِمْتَنَعَ
تَعَذُّرٌ بِحَضْرِهِمْ، وَالْقَلَّةِ

٨٨٤ مَعَ الْجَوَازِ لِحَفَاءٍ وَاحِدٍ
٨٨٥ وَكَوْنِهِ حَامِلٍ [ذِكْرٍ^(١)]، أَوْ رَجَعَ
٨٨٦ أَجِيبَ: مَا فِي زَمَنِ الصَّحَابَةِ

الثانية:

خَوَارِجَ وَشَيْعَةَ، حُجَّتُنَا:
فَوَجَبَ اتِّبَاعُهُ وَاسْتَلْزَمَهُ
قُلْنَا: فَيَلْتَمِزُوا الْإِتِّبَاعَ، وَهُوَ رَدُّ
يَجِيءُ فِي الْمَعْطُوفِ، قُلْنَا: لَا، وَمَا
دَلِيلُ تَوْحِيدِهِ وَإِزْسَالِ بَدَا
قُلْنَا: بَلَى؛ جَوَازُ الْإِسْتِثْنَاءِ يُعْمَلُ
قُلْنَا: بَلَى الْإِجْمَاعُ أَوْلَى وَأَدْلُ
قُلْنَا: إِذَا يَتَّحِدُ الْعَظَمَانِ
قُلْنَا: فَذَا غَيْرُ سَبِيلِ الْمِلَّةِ
قُلْنَا: كَمَا لَا يُتَّبَعُ لِلْمَعْصُومِ
قُلْنَا: يُخَصُّ النَّصُّ مَا يَدُلُّ
أَجِيبَ: بَلَى فِي كُلِّ عَصْرِ لِلْعَمَلِ
فَوَجَبَتْ عِصْمَتُهُمْ عَنِ الْخَطَا
لِلَّهِ، قُلْنَا: الْكُلُّ خَلَقُهُ قَطُّ
قُلْنَا: فَلَا تَكْلِيفَ فِي الْقِيَامَةِ

٨٨٧ وَهُوَ لَدَيْنَا حُجَّةٌ، خَالَفْنَا
٨٨٨ «وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلٍ» حَرَّمَهُ
٨٨٩ قِيلَ: عَلَى الْكُلِّ الْوَعِيدُ قَدْ وَرَدَ
٨٩٠ قِيلَ: اشْتَرِاطُ قَوْلِهِ: «مِنْ بَعْدِ مَا»
٨٩١ ضَرَّ عَلَى تَسْلِيمِهِ؛ إِذِ الْهُدَى
٨٩٢ قِيلَ: فَلَيْسَ كُلُّ غَيْرٍ قَدْ حُرِّمَ
٨٩٣ قِيلَ: السَّبِيلُ مَا عَلَى الْإِجْمَاعِ دَلُّ
٨٩٤ قِيلَ: اتَّبَاعُهُمْ عَلَى الْإِيمَانِ
٨٩٥ قِيلَ: بِتَرْكِ الْإِتِّبَاعِ جُمْلَتُهُ
٨٩٦ قِيلَ: الْمُبَاحُ لَيْسَ ذَا لُزُومٍ
٨٩٧ قِيلَ: الَّذِينَ أَجْمَعُوا اسْتَدَلُّوا
٨٩٨ قِيلَ: بِجَمِيعِ الْمُؤْمِنِينَ قَدْ دَخَلَ
٨٩٩ وَكَوْنُهُ عَدْلُهُمْ بِـ «وَسَطًا»
٩٠٠ قِيلَ: الْعَدَالَةُ لَنَا وَالْوَسْطُ
٩٠١ قِيلَ: عُذُولُ زَمَنِ الشَّهَادَةِ

(١) كَذَا فِي (ش). لَكِنْ فِي (ق): ذَكَرَا.

٩٠٢ وَمَتْنُ «لَا يَجْمَعُ رَبِّي أُمَّتِي
٩٠٣ وَالشَّيْعَةُ الْحَمَقَى عَلَيْهِ عَوَّلُوا

الثالثة:

٩٠٤ وَقَدْ رَأَى إِمَامُ دَارِ الْهَجْرَةِ
٩٠٥ إِذْ صَحَّ نَقْلًا «الْمَدِينَةُ تَنْفِي»

الرابعة:

٩٠٦ وَالشَّيْعَةُ اخْتَبَجُوا بِقَوْلِ الْعِثْرَةِ
٩٠٧ فِي مَدْحِ أَهْلِ الْبَيْتِ سِبْطِيهِ مَعَا

الخامسة:

٩٠٨ وَبِاتِّفَاقِ الْخُلَفَاءِ الْأَرْبَعَةِ
٩٠٩ لِقَوْلِهِ: «عَلَيْكُمْ بِسُتِّي»
٩١٠ وَقِيلَ بِالْإِجْمَاعِ لِلشَّيْخَيْنِ

السادسة:

٩١١ وَيُسْتَدَلُّ فِي الَّذِي لَيْسَ يَقِفُ
٩١٢ نَحْوَ حُدُوثِ الْخَلْقِ مِنْ آيَاتِهِ

عَلَى خَطَا «مِنْ طُرُقِ شَهِيرَةٍ
إِذْ قَوْلَ مَعْصُومٍ رَأَوْهُ يَشْمَلُ

إِجْمَاعَ أَهْلِهَا مَحَلَّ الْحُجَّةِ
الْمَتْنِ، وَاسْتِدْلَالُهُ ذُو ضَعْفٍ

لِمَتْنِ «إِنِّي تَارِكٌ» وَالْآيَةِ
مَعَ أَبُوْنِيهَا كَمَا قَدْ رُفِعَا

أَحْمَدُ قَالَ وَأَبُو خَازِمٍ مَعَهُ
وَالْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْجَلَّةِ
لَأَمْرِهِ بِالْإِقْتِدَاءِ بِذَيْنِ

عَلَيْهِ الْإِجْمَاعُ بِهِ حَيْثُ يُقِفُ
وَوَحْدَةَ الصَّانِعِ لَا إِثْبَاتَ لَهُ

الباب الثاني

في أنواع من الإجماع

المسألة الأولى:

- ٩١٣ وَإِنْ يَكُ الْخِلَافُ قَوْلَيْنِ، فَهَلْ
 ٩١٤ فَإِنْ يَكُنْ يَرْفَعُ مُجْمَعًا، فَلَا
 ٩١٥ قِيلَ: انْتِفَاؤُهُ عَلَيْهِ أَجْمَعًا
 ٩١٦ قِيلَ: فِي الْوَحْدَانِي هَذَا [يَعْكِرُ]^(١)
 ٩١٧ قِيلَ: ظُهُورُ ثَالِثٍ يَسْتَلْزِمُ
 ٩١٨ أُجِيبَ أَنَّ ذَاكَ حَيْثُ يُحْذَرُ
- لِمَنْ أَتَى إِحْدَاثُ قَوْلٍ اخْتَمَلَ
 كَمَنْعٍ جَدِّ بِأَخٍ، لَنْ يُقْبَلَ
 قُلْنَا: بِشَرْطِ كَوْنِهِ مَا وَقَعَا
 قُلْنَا: اتِّفَاقًا ذَا هُنَا مَا اعْتَبَرُوا
 نَخْطِئَةَ لِلأَوَّلَيْنِ [يَعْظُمُ]^(٢)
 فِي وَاحِدٍ فَقَطْ، وَفِيهِ نَظَرُ

الثانية:

- ٩١٩ فَإِنْ تَجَيَّ مَسْأَلَتَانِ لَمْ يَكُنْ
 ٩٢٠ بَعْدَهُمُ الْفَضْلُ؟ اِمْنَعْنِ إِنْ كَانَ قَدْ
 ٩٢١ جَامِعُ مَا بَيْنَهُمَا؛ إِذْ حَازَا
 ٩٢٢ فَمَا عَلَى مَنْ وَافَقَ الْمُجْتَهِدَا
 ٩٢٣ قِيلَ: اتِّحَادُ الْحُكْمِ بِالْإِجْمَاعِ
 ٩٢٤ قِيلَ: بِإِنْشِإَنِ الْجَمَاعِ فَطَرَا
- قَدْ فَصَّلُوا بَيْنَهُمَا، فَهَلْ لِمَنْ
 صُرِّحَ أَنْ لَا فَارِقَ أَوْ اتَّحَدَا
 رَفَعَا لِمُجْمَعٍ، وَإِلَّا جَازَا
 فِي حُكْمِ التَّعْمِيمِ فِيهَا أَبَدَا
 قُلْنَا: فَهَذَا عَيْنُ ذَا النِّزَاعِ
 لَا الْأَكْمَلِ سُفْيَانُ، أُجِيبَ: مَا يَرَى

(١) في لسان العرب (٥٩٩/٤): (عَكَرَ عَلَى الشَّيْءِ يَعْكِرُ عَكَرًا وَاعْتَكَرَ: كَرَّ وَانْصَرَفَ).

(٢) في (ش): تعظم.

الثالثة:

٩٢٥ والاتِّفَاقُ بَعْدَ خُلْفٍ وَقَعَا
٩٢٦ لَنَا: الْخِلَافَةُ عَلَيْهَا اتَّفَقَا

الرابعة:

٩٢٧ وَالْإِتِّفَاقُ جَائِزٌ مِمَّنْ خَلَفَ
٩٢٨ كَمُنْتَعَةٍ وَيَبِيعُ أُمُّ الْوَلَدِ
٩٢٩ قُلْنَا: «سَبِيلَ الْمُؤْمِنِينَ»، قِيلَا:
٩٣٠ قُلْنَا: فَزَالَ الشَّرْطُ، قِيلَ: وَرَدَا
٩٣١ [بِأَيِّهِمْ]^(١)، قُلْنَا: فَذَا الْخِطَابُ مَعَ
٩٣٢ قِيلَ: اخْتَلَفْنَاهُمْ كَأَن قَدْ أَجْمَعُوا

الخامسة:

٩٣٣ وَمَوْتُ إِحْدَى فِرْقَتَيْنِ اخْتَلَفَا
بُصَيْرُ الْحِجَّةِ فَيَمَنْ خَلَفَا

السادسة:

٩٣٤ وَقَوْلُ بَعْضٍ وَاطِّلَاعُ سَاكِتٍ
٩٣٥ وَعَنْ أَبِي هَاشِمٍ الْإِحْتِجَاجُ بِهِ
٩٣٦ لَنَا: يَجُوزُ لِتَوْقُفٍ وَجِدْ
٩٣٧ قِيلَ: عَلَيْنَا الْأَخْذُ بِالْمُتَشِيرِ
٩٣٨ جَوَابُهُ: الْمَنْعُ، وَذَا إِنْبَاتٌ

(١) في (ش): بأنهم.

(٢) هكذا في (ق، ف، ش). يعني: عن أبيه.

فرع:

٩٣٩ كَذَلِكَ قَوْلُ الْبَعْضِ فِيمَا عَمَّ بِهِ بَلَّوَى وَلَمْ نَسْمَعْ خِلَافًا، فَانْتَبَهَ

الباب الثالث (في شرائطه)

المسألة الأولى:

٩٤٠ وَالشَّرْطُ كَوْنُ قَوْلٍ كُلِّ عَالِمٍ
 ٩٤١ إِذْ قَوْلٌ غَيْرُهُمْ بِإِلَّا دَلِيلٍ
 ٩٤٢ وَلَا يَضُرُّ ائْتِنَانِ عِنْدَ الرَّازِيِّ
 ٩٤٣ قَالُوا: «عَلَيْكُمْ بِالسَّوَادِ الْأَعْظَمِ»
 بِذَلِكَ الْفَنِّ بِهِ مِنْ مُسْلِمٍ
 وَوَاحِدٍ [يُخِلُّ] ^(١) بِالسَّبِيلِ
 وَابْنِ جَرِيرٍ، رُدٌّ: لِلْمَجَازِ
 قُلْنَا: هُمُ الْأُمَّةُ كُلُّهَا، فَاغْلَمْ

الثانية:

٩٤٤ لَا بُدَّ لِلْإِجْمَاعِ مِنْ مُسْتَتِدٍّ
 ٩٤٥ قِيلَ: فَلَوْ كَانَ لَكَانَ الْحُجَّةُ
 ٩٤٦ قِيلَ: فَهُمْ يَبْعُ الْمُرَاضَةَ رَأَوْا
 إِذْ دُونَهُ الْفَتَوَى خَطَا، فَاسْتَرْشِدِ
 قُلْنَا: دَلِيلَانِ عَلَى الْمَحَبَّةِ
 بِدُونِهِ، قُلْنَا: بِالْإِجْمَاعِ اكْتَفَوْا

(فرعان)

الأول:

٩٤٧ يُجْوزُ الْإِجْمَاعُ عَنِ الْقِيَاسِ
 ٩٤٨ قِيلَ: فَلَمْ يُجْتَهِدِ الْخُلَفَاءُ لَهُ
 إِذْ هُوَ لِلْحُكْمِ طَرِيقُ رَأْيِي
 يُجْوزُ؛ بِالْإِجْمَاعِ، قُلْنَا: قَبْلَهُ

(١) في (ش): يحل.

٩٤٩ قِيلَ: الْخِلَافُ فِيهِ، قُلْنَا: وَكَذَا فِي خَيْرِ الْوَاحِدِ وَالْعُمُومِ ذَا

الثاني:

٩٥٠ وَإِنْ يُوَافِقُ خَبَرًا، لَنْ نَجْعَلَهُ مُسْتَنَّدًا جَزْمًا؛ فَقَدْ يَكُونُ لَهُ
٩٥١ سِوَاهُ، وَالْبَصْرِيُّ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ خَالَفَ، قُلْتُ: الشَّافِعِيُّ أَيْضًا رَأَاهُ

الثالثة:

٩٥٢ لَيْسَ انْقِرَاضُ الْمُجْمَعِينَ شَرْطًا؛ إِذْ قَامَ الدَّلِيلُ دُونَهُ، قِيلَ: نَبَذَ
٩٥٣ عَلِيُّ الْوِفَاقِ فِي أُمِّ الْوَلَدِ بَيْعَهَا، قُلْنَا: فَمَنْنُوعٌ وَرَدَّ

الرابعة:

٩٥٤ فِي نَقْلِهِ تَوَاتُرٌ لَمْ يُشَرْطَ كُسْتَةً، قُلْتُ: وَالْأَكْثَرُ اشْتَرَطَ

الخامسة:

٩٥٥ فَإِنْ يُعَارِضُ ذَلِكَ نَصٌّ، أَوْ لَا قَابِلٌ تَأْوِيلٍ، وَلَا أَبْطَلَا

الكتابُ الرابعُ

في: «القياس»

٩٥٦ رَسُمُ الْقِيَاسِ عِنْدَهُمْ فِي الْعُرْفِ: إِثْبَاتٌ مِثْلِ حُكْمٍ مَعْلُومٍ فِي
٩٥٧ مَعْلُومٍ آخَرَ؛ لِاشْتِرَاكِ عِلَّةٍ الْحُكْمِ فِي ذَيْنِكَ عِنْدَ الْمُثَبِّتِ
٩٥٨ قِيلَ: فَلَا تَمَثُّلٌ فِي قَوْلِنَا: لَوْ لَمْ يَكُ الصَّيَامُ فِي اعْتِكَافِنَا
٩٥٩ شَرْطًا لَمَا كَانَ يَنْذِرُ يَلْزَمُ مِثْلَ الصَّلَاةِ، قُلْتُ: ذَا تَلَازُمٍ
٩٦٠ بَيْنَهُ الْقِيَاسُ، وَالتَّمَثُّلُ فِيهِ عَلَى التَّقْدِيرِ فِي ذَا حَاصِلٍ

٩٦١ وَمَا تَلَزَمَ وَلَا اقْتَرَانِي فِي الْعُرْفِ بِالْقِيَاسِ يُسَمِّيانِ

الباب الأول (في بيان أنه حجة)

المسألة الأولى:

- ٩٦٢ وَعَمَلٌ بِهِ فَبِالشَّرْعِ يَجِبُ
 ٩٦٣ وَخَصَّصَ الْوُجُوبَ بِالْمَنْصُوصَةِ
 ٩٦٤ النَّهْرَوَانِيُّ مَعَ الْقَاشَانِيِّ
 ٩٦٥ وَعَنْ إِمَامِيَّةِ الْإِحَالَةِ
 ٩٦٦ لَنَا وَجُوهٌ: قَوْلُهُ: «فَاعْتَبِرُوا»
 ٩٦٧ تَنَاسُبًا لِصَدْرِ الْإِي، فَاُنْسَلِكْ
 ٩٦٨ قِيلَ: فَمَا دَلَّ عَلَى الْكُلِّيِّ
 ٩٦٩ قُلْنَا: بَلَى، لَكِنْ عَلَى الْعُمُومِ دَلٌّ
 ٩٧٠ لَكِنْ بِالْعُمُومِ ظَنًّا اسْتَدَلَّ
 ٩٧١ وَعَنْ مُعَاذٍ قَوْلُهُ: «أَجْتَهَدُ»
 ٩٧٢ قِيلَ: فَذَا مِنْ قَبْلِ «أَكْمَلْتُ لَكُمْ»
 ٩٧٣ وَمَا أَتَى لِلْخُلَفَاءِ الْأَرْبَعَةِ
 ٩٧٤ كَذَا ابْنُ عَبَّاسٍ، وَلَوْ كَانَ جَرَى
 ٩٧٥ قِيلَ: فَقَدْ ذُمَّوْهُ، قُلْنَا: حَيْثُمَا
 ٩٧٦ وَظَنُّ تَغْلِيلٍ لِحُكْمِ الْأَصْلِ
- وَالْعَقْلُ لِلْقَفَالِ وَالْبَصْرِيُّ نِسْبُ
 أَوْ فَرَعَ امْتِنَازَ بِالْأُولَوِيَّةِ
 وَرَدَّهُ دَاوُدُ الْأَصْبَهَانِيُّ
 لَهُ كَذَا النَّظَّامُ فِي مَقَالِهِ
 قِيلَ: اتَّعَاطَهُمْ هُوَ الْمُعْتَبَرُ
 قُلْنَا: الْمُرَادُ مِنْهُ قَدْزُ مُشْتَرَكُ
 لَيْسَ يَدُلُّنَا عَلَى الْجُزْئِيِّ
 جَوَازُ الْإِسْتِثْنَاءِ، قِيلَ: لَوْ حَصَلَ
 قُلْنَا: فَيَكْفِي الظَّنُّ؛ فَالْقَصْدُ الْعَمَلُ
 رَأْيِي «وَذَاكَ وَالنَّبِيُّ يَشْهَدُ
 قُلْنَا: الْأَصُولُ لَا فُرُوعَهَا تَعْمُ
 مِنْ ذِكْرِ رَأْيٍ سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ
 إِنْكَارُهُ عَلَيْهِمْ لِأَشْتَهَرَا
 فَقَدْ شَرَطُوهُ؛ [لِتَوْفِيقِهِمَا] (١)
 بِعِلَّةٍ فِي الْفَرْعِ تُلْفَى تُذَلِّي

٩٧٧ بِظَنِّهِ فِي الْفَرْعِ حَتْمًا، وَالْعَمَلُ
 ٩٧٨ وَلَا بِأَنْ [يُتْرَكَ، وَوَهْنًا] ^(١)
 ٩٧٩ حُجَّتُهُمْ: «لَا تَقْفُ»، «إِنَّ الظَّنَّ»، «لَا
 ٩٨٠ رَطْبٍ»، أُجِيبَ: الْحُكْمُ مَقْطُوعٌ بِهِ
 ٩٨١ وَقَوْلُهُ: «تَعْمَلُ هَذِهِ» إِلَى
 ٩٨٢ ذَاكَ فَقَدْ ضَلَّ، وَذَمُّهُ جَرَى
 ٩٨٣ قُلْنَا: تُعَارِضَانِ بِالْمِثْلِ، فَفِي
 ٩٨٤ وَنَقْلُ انْكَارٍ لَهُ عَنْ عِثْرَةٍ
 ٩٨٥ وَقَوْلُهُمْ: فَالْخُلْفُ وَالتَّنَازُعُ
 ٩٨٦ أُجِيبَ: فِي الْأَرَاءِ هَذِي الْآيَةُ
 ٩٨٧ وَقَوْلُهُمْ: فَصَّلَ بَيْنَ الْأَزْمَنِ
 ٩٨٨ كَذَلِكَ فِي قِصْرِ الصَّلَاةِ وَجَمْعِ
 ٩٨٩ مَنْ سَرَقَ الْقَلِيلَ دُونَ مَنْ غَضِبَ
 ٩٩٠ تَعَقَّفُ مِنْ حُرَّةٍ شَوْهَاءَ
 ٩٩١ وَبَتَّ أَرْبَعًا شُهُودَ الْفُجْرِ
 ٩٩٢ وَذَا مُنَافٍ لِلْقِيَاسِ، لَا خَفَا

عَلَى النَّقِیْضَيْنِ فَلَا يُمَكِّنُ، بَلْ
 مَرْجُوحُهَا؛ فَرَا جَحَّ تَعَيَّنَا
 تُقَدِّمُوا، «وَأَنْ تَقُولُوا» مَعَ «وَلَا
 وَالظَّنَّ فِي طَرِيقِهِ، فَانْتَبِهْ
 «وَبِالْقِيَاسِ بُرْهَةً» مَنْ فَعَلَا
 مِنْ [بَعْضِ] ^(٢) ذِي صَحَابَةٍ مَا أَنْكَرَا
 [تَوْفِيقَهُمَا] ^(٣) جَمْعٌ وَلَا ضَعْفٌ
 مُعَارِضٌ بِالنَّقْلِ عَنْ زَيْدِيَّةٍ
 مِنْهُ، وَقَالَ اللَّهُ: «لَا تَنَازَعُوا»
 إِذْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ رَحْمَةً
 فِي الشَّرَفِ الشَّرْعِ، كَذَلِكَ الْأَمْكِنَةُ
 فِي الطَّهْرِ مَاءً وَتُرَابًا وَقَطَعُ
 مَا لَا كَثِيرًا، وَكَذَلِكَ وَجَبَ
 وَلَمْ يَجِبْ مِنْ أَمَةٍ حَسَنَاءَ
 وَحَدَّ فِي قَذْفِ الزَّانَا لَا الْكُفْرِ
 قُلْنَا: الْقِيَاسُ حَيْثُ مَعْنَى عُرْفًا

الثَّانِيَّةُ:

(١) ضبطتها هكذا؛ ليصح الوزن، وفي لسان العرب (١٠/٤٠٥): (تَرَكَ يَتْرُكُهُ تَرْكًا وَاتْرَكَهُ).

(٢) كَذَا فِي (ش) وَهُوَ الْمَوَافِقُ لِكَلَامِ الْبِيضَاوِيِّ فِي الْمَنَاجِ. لَكِنْ فِي (ق، ف): بَعْدَ.

(٣) كَذَا فِي (ق، ش) وَالْوِزْنَ مَكْسُورًا، وَالصَّوَابُ: (تَوْفِيقُهُمَا). وَبِهِ يَصِحُّ الْوِزْنُ، وَهُوَ يَنَاسِبُ الشَّرْحَ.

الْأَمْرُ بِالْقِيَاسِ عِنْدَ الْجُلَّةِ
وَبَعْضُ أَهْلِ الْفِقْهِ، وَالْمَحْكِيُّ
لَنَا: إِذَا قَالَ: «اتْرُكُوا الْخَمْرَ» الْإِلَهَ
عَلَيْهِ الْإِسْكَارِ وَالْقَصْرَ عَلَى
تَقْيِيدِهِ، أُجِيبَ: فَالْتَّنْصِصُ لَمْ
«الْعِلَّةُ الْإِسْكَارُ» كَانَ زَالَا
الْحُكْمُ بِالْتَّنْصِصِ فِي كُلِّ الصُّوَرِ

٩٩٣ وَلَيْسَ فِي الْعِلَّةِ حَيْثُ نُصِّتِ
٩٩٤ وَخَالَفَ النَّظَّامُ وَالْبُضْرِيُّ
٩٩٥ فِي التَّزْكِ حَسْبُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ
٩٩٦ «لِكُونِهَا مُسْكِرَةً» فَاحْتَمَلَا
٩٩٧ إِسْكَارَهَا، قِيلَ: فَالْأَغْلَبُ عَدَمُ
٩٩٨ يُفْذَهُ حَسْبُ، قِيلَ: لَوْ قَدْ قَالَ:
٩٩٩ ذَا [الِاحْتِمَالُ] ^(١) قُلْتُ: لَوْ قَالَ لَقَرَّ

الثالثة:

وَقَدْ يَكُونُ الْفَرْعُ أَوَّلَى، مُثَلًّا
أَوْ فَمَسَاوٍ، [كَقِيَاسٍ] ^(٢) الْأَمَّةِ
مِنْهُ، كَبَطَّيْخٍ بِسَبْرٍ مُثَلًّا
تَحْرِيمِ أَنْوَاعِ الْأَذَى عُرْفًا خَلَا
اقتُل: وَ[الاستخفاف] ^(٣) وَالتَّأْيِيفَ دَغِ
مُنْكَرُهُ، قُلْنَا: الْجَلِي مَا اجْتَبَا
كَقَوْلِهِمْ: لَا يَمْلِكُ الْحَبَّةَ لَا
قُلْنَا: فَالْأَوَّلُ اقْتَضَى الْكَثِيرَ
ضُرُورَةً، وَلَسْتُ بِالْمَضْرُورِ

١٠٠٠ وَمِنْهُ قَطْعِيٌّ وَظَنِّيٌّ تَلَا
١٠٠١ بِالضَّرْبِ مِنْ تَأْيِيفٍ، أَيُّ فِي الْحَرَمَةِ
١٠٠٢ بِالْعَبْدِ فِي سِرَايَةِ، أَوْ أَسْفَلًا
١٠٠٣ قِيلَ: فَفِي التَّأْيِيفِ مَا دَلَّ عَلَى
١٠٠٤ رُدِّ بِقَوْلِ الْمَلِكِ لِلْجَلَادِ مَعَ
١٠٠٥ قِيلَ: فَلَوْ كَانَ قِيَاسًا لَأَبَى
١٠٠٦ قِيلَ: فَيَلْزَمُ مِنْهُ نَفْيُ الْأَعْلَى
١٠٠٧ وَلَا النَّقِيرَ وَلَا الْقَطْمِيرَ
١٠٠٨ وَالنَّقْلُ فِي الْقَطْمِيرِ وَالنَّقِيرِ

(١) في (ش): لاحتِمال.

(٢) في (ق): قياس.

(٣) في (ق، ف): الاستحقاق.

الرابعة:

- ١٠٠٩ وَأَجْرُوا الْقِيَّاسَ فِي الشَّرْعِيِّ كَفَّارَةً، وَالْحَدَّ، وَالْعَقْلِيَّ
 ١٠١٠ عِنْدَ أُولَى الْكَلَامِ جُمْهُورِهِمْ وَفِي اللُّغَاتِ فِي مَقَالٍ مُعْظَمِ
 ١٠١١ الْأَدَبَاءِ، لَا سَبَبٍ وَعَادَةٍ كَالْحَيْضِ فِي أَقْلِهِ وَالْكَثْرَةِ

الباب الثاني (في أركانه)

- ١٠١٢ وَحَيْثَمَا حُكِمَ [بِصُورَةٍ] ^(١) ثَبَتَ لِمَعْنَى الْفَيْنَاهُ فِي أُخْرَى أَتَتْ
 ١٠١٣ فَالْأَصْلُ الْأَوَّلَى، فَرَعُهَا الثَّانِيَةُ وَالْمُشْتَرَكُ فَجَامِعٌ وَعِلَّةُ
 ١٠١٤ وَالْمُتَكَلِّمُونَ فِيمَا نَقَلُوا دَلِيلَ حُكْمِ الْأَصْلِ أَصْلًا جَعَلُوا
 ١٠١٥ وَلِلْإِمَامِ: الْأَصْلُ حُكْمُ الْأَوَّلَى وَالْعِلَّةُ الْفَرْعُ، كَعَكْسِ الْأُخْرَى

الفصل الأول (في العلة)

- ١٠١٦ وَعِلَّةُ الْحُكْمِ لَهُ مُعَرِّفُهُ قِيلَ: الَّتِي اسْتَنْبَطَتِ الْمُعَرِّفُهُ
 ١٠١٧ بِهِ؛ فَدَارَ، وَأُجِيبَ: عَرَفْتُ بِالْفَرْعِ بَعْدَ أَنْ بِالْأَصْلِ عُرِفَتْ

الطرف الأول (في الطرق الدالة على العلية):

- ١٠١٨ وَتِسْعَةٌ دَلَّتْ عَلَى الْعِلِّيَّةِ مِنْ ذَلِكَ: نَصُّ قَاطِعٍ، كَالْعِلَّةِ
 ١٠١٩ فِي الْفَيْءِ «كَيْلًا»، وَكَجَعْلِهِ الْبَصَرُ عِلَّةُ الْإِسْتِثْنَانِ، وَالَّذِي حَضَرَ
 ١٠٢٠ يَدِفُ عِلَّةً لِنَعِ الْحَبْسِ وَظَاهِرٌ: لَأَمْ دُلُّوكِ الشَّمْسِ

(١) في (ش): لصورة.

- ١٠٢١ وَفِي «ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ» نَاسِبَةٌ
 ١٠٢٢ وَ«إِنَّ» نَحْوُ «إِنَّهَا» فِي الْهِرَّةِ
 ١٠٢٣ وَالْبَاءُ نَحْوُ «فَبِئْسَ»، وَالْإِيْمَا
 ١٠٢٤ رَتَّبَ بِالْفَاءِ عَلَى الْوَصْفِ، سَوَا
 ١٠٢٥ مِنْ شَارِعٍ، كَ: «فَاقْطَعُوا»، «فَلِئِمَّا»

فَرْعٌ:

- ١٠٢٦ وَيَقْتَضِي عَلَيْهِ تَرْتُّبُ
 ١٠٢٧ تَنَاسُبًا، لَنَا: قَبِيحٌ «أَكْرِمُوا
 ١٠٢٨ وَلَيْسَ مِنْ مُجَرَّدِ الْأَمْرِ؛ فَقَدْ
 ١٠٢٩ قِيلَ: الدَّلَالَةُ بِذِي الصُّورَةِ لَا
 ١٠٣٠ دَفْعًا لِإِلَاشْتِرَاكِ، وَالثَّانِي: بِأَنْ
 ١٠٣١ خُوطِبَ بِالْحُكْمِ كَ «أَعْتَقَ رَقَبَةً»
 ١٠٣٢ وَالثَّالِثُ: الذِّكْرُ لَوْصِفٍ قَدْ وُجِدَ
 ١٠٣٣ كَ «إِنَّهَا» عِنْدَ وَلُوغِ الْهِرَّةِ
 ١٠٣٤ وَقَوْلُهُ أَيْضًا: [أَيَنْقُصُ] ^(١) الرُّطْبُ؟
 ١٠٣٥ رَابِعُهَا: تَفْرِيقُهُ فِي الْحُكْمِ
 ١٠٣٦ كَنَفِي إِزْثٍ قَاتِلٍ، وَكَ «إِذَا
 ١٠٣٧ وَالْخَامِسُ: النَّهْيُ عَنِ الْمُفَوَّاتِ
 ١٠٣٨ وَالثَّالِثُ: الْإِجْمَاعُ، نَحْوُ عَلَّةِ
- حُكْمٍ عَلَى وَصْفٍ، وَقِيلَ: نَطْلُبُ
 جَاهِلِكُمْ وَاحْتَقِرُوا مَنْ يَعْلَمُ»
 يَحْسُنُ، بَلْ لِسَبْقِ تَعْلِيلٍ وَرَدَ
 تَسْتَلْزِمُ الْكُلَّ إِذَا، قُلْنَا: بَلَى
 بِحُكْمٍ تَلَوَّ عَلَيْهِ بِوَصْفٍ مَنْ
 عَقِيبَ «وَأَقَعْتُ» لِذِي الْمُنَاسَبَةِ
 لَوْ لَمْ يَكُنْ أَثَرُ فِيهِ لَمْ يُفْدَ
 وَقَبْلَةَ الصَّائِمِ بِالْمَضْمُضَةِ
 وَ«تَمَرَّةٌ طَيِّبَةٌ» عِنْدَ الطَّلَبِ
 مَا بَيْنَ شَيْئَيْنِ بِوَصْفٍ مُوْمِي
 اخْتَلَفَ الْجِنْسَانِ»، أَوْ كَنَحْوِ ذَا
 لِيُؤْجِبُ، مِثْلُ «ذَرَوْا» فِي الْجُمُعَةِ
 تَقَدَّمَ الشَّقِيقُ إِزْثًا بِالتَّيِّ

(١) فِي (ق) وَ(ف): أَتَنْقُصُ.

- ١٠٣٩ نَصُّوا امْتِزَاجَ النَّسَبَيْنِ، جَانِبَهُ
 ١٠٤٠ وَسَمَّ مَا أَفْضَى لِحُكْمِ جَلَبَا
 ١٠٤١ وَهُوَ حَقِيقِيٌّ، وَمِنْهُ الْأَخْرَوِي
 ١٠٤٢ إِمَّا ضَرُورِيٌّ: كَحِفْظِ الْخَمْسِ
 ١٠٤٣ وَالسَّامِ بِالْقِتَالِ، وَالْحَدُّ عَلَى
 ١٠٤٤ مِنَ الْقِصَاصِ وَالضَّمَانِ الشَّرْعِيِّ
 ١٠٤٥ وَمِنْهُ تَحْسِينِيٌّ، كَمَنْعِ مَا قَذِرَ
 ١٠٤٦ وَهُي تَفِيدُ إِذَا الْعَلِيَّةُ
 ١٠٤٧ فِيهِ لَهَا، كَالسُّكْرِ فِي التَّخْرِيمِ
 ١٠٤٨ أَوْ عَكْسِيهِ، نَحْوُ مَشَقَّةِ قَضَا
 ١٠٤٩ أَوْ جِنْسِهِ فِي جِنْسِهِ فَقَدْ جُلِدَ
 ١٠٥٠ مَظْنَّةٌ لِلْقَذْفِ وَالْمَظْنَّةُ
 ١٠٥١ إِذْ دَلَّ الْإِسْمُ يَقْرَأُ أَنَّ اللَّهَ قَدْ
 ١٠٥٢ مَصَالِحِ الْخَلْقِ، فَحَيْثُ وَجِدَا
 ١٠٥٣ هُنَاكَ، ظُنَّ عَلَّةٌ؛ فَهُوَ حَرِي
 ١٠٥٤ فَسَمَّاهُ بِـ «الْمُرْسَلِ الْمُنَاسِبِ»
 ١٠٥٥ فَإِنْ يُؤَوَّلَ جِنْسُهُ فِي جِنْسِهِ
 ١٠٥٦ فَهُوَ «الْمُلَائِمُ»، وَحَيْثُ أَثَرَا
- ابنُ أَبِي، وَالرَّابِعُ: الْمُنَاسَبَةُ
 نَفَعْنَا وَرَدَّ ضَرَرًا «مُنَاسِبًا»
 تَرْكِكَةُ النَّفْسِ، وَمِنْهُ الدُّنْيَوِي
 دِينَ وَعَقْلِي، نَسَبٍ وَنَفْسِ
 الشُّرْبِ وَالزُّنَا، وَمَا قَدْ جُعِلَا
 أَوْ مَضْلَحِيٍّ، كَوَلِيِّ الْبُضْعِ
 وَمِنْهُ إِقْنَاعِيٌّ بِزَوْلِ بِالنَّظَرِ
 عِنْدَ اغْتِيَارِ الشَّرْعَةِ الزَّكِيَّةِ
 أَوْ جِنْسِهِ، كَالْمَزَجِ فِي التَّقْدِيمِ
 مُسَافِرٍ وَحَائِضٍ لِمَا مَضَى
 شَارِبُ خَمْرٍ حَدَّ قَذْفٍ إِذْ عُمِدَ
 مَقَامَ مَظْنُونٍ أُقِيمَتْ، فَأَعْنَهُ^(١)
 شَرَعَ الْأَحْكَامَ تَفْضُّلاً، عَمَدُ^(٢)
 حُكْمٍ وَلَمْ نَجِدْ سِوَى وَصْفٍ بَدَا
 وَحَيْثُ لَمْ يُلْغَ وَلَمْ يُعْتَبَرْ
 مَالِكٌ اغْتَابَرَهُ، وَذَا أَبِي
 وَنَوْعُهُ فِي نَوْعِ حُكْمِ نَفْسِهِ
 بَنُوْعِهِ فِي النَّوْعِ قَطُّ^(٣)، فَاشْتَهَرَا

(١) فَعَلَ أَمْرًا، فَهُوَ أَمْرٌ بِالْإِعْتِنَاءِ، يَعْنِي: اجْعَلْ هَذَا مِنْ عَنَائِكَ.

(٢) أَيُّ: قَصْدٌ.

(٣) يَعْنِي: فَقَطُّ.

١٠٥٧ ذَابَ «الْغَرِيبُ»، أَوْ يُؤَثَّرُ جِنْسُهُ فِي نَوْعِهِ «مُؤَثَّرٌ»، أَوْ عَكْسُهُ

مسألة:

- ١٠٥٨ وَلَمْ يَرَوْا إِبْطَالَهَا الْمُعَارَضَةَ
 ١٠٥٩ مِنْ ضَرَرٍ أَزِيدَ مِنْ جَدْوَاهُ
 ١٠٦٠ خَامِسُهَا: «الشَّبَهُ»، وَالْقَاضِي فَحَدَّ
 ١٠٦١ نَاسِبَهُ بِتَبَعٍ فَالشَّبَهُ
 ١٠٦٢ بِالذَّاتِ نَحْوَ الشُّكْرِ لِلتَّحْرِيمِ سَمَّ
 ١٠٦٣ فَذَاكَ «طَرْدِيٌّ»، كَجَعَلِ الْقَنْطَرَةَ
 ١٠٦٤ فِي الطَّهْرِ، قِيلَ: وَالَّذِي مَا نَاسَبَا
 ١٠٦٥ فَشَبَهُ، أَوْ لَا فَطَرْدِيٌّ، وَاشْتَرَطَ
 ١٠٦٦ وَصُورَةَ حَبْرٍ عَلَيْهِ أُمَّهُ
 ١٠٦٧ وَمُطْلَقًا مَا اعْتَبَرَ الْقَاضِي، لَنَا:
 ١٠٦٨ فَيُبَيِّتُ الْحُكْمَ إِذَا، قَالَ: فَمَا
 ١٠٦٩ أَجْمَعَ، قُلْنَا: لَا، بَلِ الْخُلْفُ زُكِّنَ
 ١٠٧٠ يَحْدُثُ حُكْمٌ بِحُدُوثِ وَصْفٍ
 ١٠٧١ وَهُوَ يُفِيدُ الظَّنَّ أَوْ [فَالْقَطْعَ] ^(٢) أَوْ
- فَالنَّفْعُ لَا يَرْفَعُهُ مَا عَارَضَهُ
 لِكِنَّهُ يَدْفَعُ مُقْتَضَاهُ
 مَا قَارَنَ الْحُكْمَ مِنَ الْوَصْفِ وَقَدْ
 كَالطَّهْرِ لِلنِّيَّةِ، أَوْ نَاسِبَهُ
 «مُنَاسِبًا»، وَإِنْ تَنَاسَبَ عُلِمَ
 عِلَّةَ تَطْهِيرِ بِيَمَاءٍ كَرَّرَهُ
 إِنْ عُلِمَ اعْتِبَارُ جِنْسٍ قَارَبَا
 الشَّافِعِيُّ شَبَهَا فِي الْحُكْمِ قَطُّ
 وَلِلْإِمَامِ: مَا يُرَى اسْتِلْزَامُهُ
 يُفِيدُ ظَنًّا عَلَيْهِ تُلْفَى هُنَا
 لَيْسَ مُنَاسِبًا فَمَرْدُودٌ كَمَا
 سَادِسُ [ذَاكَ] ^(١): «الدَّوْرَانُ»، وَهُوَ أَنْ
 وَيُنْتَفِي لِشَيْءٍ ذَاكَ الْوَصْفِ
 لَا ذَا وَلَا ذَا فِيهِ خُلْفٌ قَدْ حَكَّوْا

(١) في (ف، ش): ذلك. لكن في (ق) كأنها كانت: (ذلك) ثم تم تعديلها في المتن إلى: (ذاك)، ثم جاءت

في الشرح في (ق، ف، ش): (ذاك)..
 (٢) في (ق) و(ف): (القطع). لكن لا يصح معه الوزن.

- ١٠٧٢ لَنَا: لِكُلِّ حَدِثٍ مَا عَلَّهٖ^(١)
 ١٠٧٣ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ قَبْلَهُ انْتَقَى
 ١٠٧٤ أَوْ لَمْ يَكُنْ [قَبْلُ]^(٢)، فَالْأَصْلُ عَدَمُهُ
 ١٠٧٥ يُدَارُ مَعَ تَخْلُفٍ فِي صُورَةٍ
 ١٠٧٦ لِبَعْضِهَا؛ إِذْ صُورَةُ السَّاهِيَّةِ
 ١٠٧٧ مُدَارِهَا دَلَّتْ، فَفِي هَذَا التُّزِمُ
 ١٠٧٨ عَدَمُ عَلِيَّةٍ تِلْكَ؛ أَجَلَ مَا
 ١٠٧٩ وَ[بُتَّ]^(٣) الْأَوَّلُ؛ فَالثَّانِي انْتَقَى
 ١٠٨٠ أُجِيبَ: قَدْ لَا يَتَّبِثُ الْمَذْلُوعُ
 ١٠٨١ قِيلَ: فَإِنَّ الطَّرْدَ لَا يُؤَثِّرُ
 ١٠٨٢ قُلْنَا: فَقَدْ يَكُونُ لِلْمَجْمُوعِ
 ١٠٨٣ وَالسَّابِعُ: التَّقْسِيمُ أَغْنَى الْحَاصِرَا
 ١٠٨٤ إِمَّا بِلا تَغْلِيلٍ أَوْ مَضَرَّةٍ
 ١٠٨٥ وَالْكُلُّ بَاطِلٌ سِوَى الثَّانِي، وَرَدَّ
 ١٠٨٦ مِنْ نَقْلِ الْإِجْمَاعِ وَمَثْنُ «الثَّيِّبُ
 وَغَيْرُ مَا يُدَارُ لَيْسَ لَيْسَ الْعِلَّةُ
 عَلَّتُهُ؛ إِذْ حُكْمُهُ تَخْلُفَا
 قَالَ: وَعَلِيَّةٌ بَعْضٍ نَعْلَمُهُ
 لَا يَلْتَقِي مَعَ عَدَمِ الْعِلِّيَّةِ
 لِلدَّوَرَانِ إِنْ عَلَى عَلِيَّةٍ
 عَلِيَّةُ الْكُلِّ، وَإِلَّا فَلَزِمَ
 تَخْلُفٌ عَنِ الْمُعَارِضِ سَلَامًا
 غُورِضٌ ذَا بَمِثْلِهِ، فَلَا انْتِقَا
 لِمَانِعٍ، وَلَا كَذَا الدَّلِيلُ
 وَالْعَكْسُ لَيْسَ بِالَّذِي يُعْتَبَرُ
 مَا لَيْسَ لِلْأَجْزَاءِ مِنْ صَنِيعٍ
 كَقَوْلِنَا: وَلَا يَكُونُ اللَّذْ أَجْبَرَا
 بَكَّارَةً أَوْ صَغَرًا أَوْ غَيْرُهُ
 أَوَّلُهَا وَرَابِعٌ بِمَا وَرَدَ
 أَحَقُّ» بِالثَّلَاثِ رَدًّا يَذْهَبُ

(١) كذا في (ش) وهو المناسب لشرح أبي زرعة وللأصل «منهـاج الوصول». لكن في (ق): عله. وقوله: (عله) معناه: كل حادث له شيء عله؛ فهو معلول أو معلل به. وجاء في المصباح المنير: («ع ل ل»): (عُلَّ الْإِنْسَانُ بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ: مَرَضَ .. وَأَعْلَهُ اللَّهُ فَهُوَ مَعْلُولٌ، قِيلَ: مِنْ التَّوَادِرِ الَّتِي جَاءَتْ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ .. أَوْ مِنْ «عَلَّه»؛ فَيَكُونُ عَلَى الْقِيَاسِ).

(٢) في (ف): قيل.

(٣) في (ف): يثبت.

فِي حُرْمَةِ الرَّبَا بِقَوْلٍ ذَاكِرٍ
 قِيلَ: سِوَاهَا أَوْ فَلَا تَعْلِيلُ
 وَالْغَالِبُ التَّعْلِيلُ فِيمَا يُحْكَمُ
 غَيْرِ مُنَازَعٍ بِهِ مَعَ وَصْفٍ
 لِلْفَرْدِ بِالْأَغْلَبِ، لَا وَفَاقًا
 فِي صُورَةٍ قَالَ وَذَا ذُو ضَعْفٍ
 تَبَيَّنَ الْغَفَارِقُ الْمُنَازَعِ
 أَوِ الْمُمَيِّزُ وَذَا مُسْتَرَكٌّ
 قَالَ: مَحَلُّ الْحُكْمِ إِمَّا مَا خَلَا
 مِنَ الْمَحَلِّ الْحُكْمِ فِيمَا [نَعْلَمُ] ^(١)

١٠٨٧ وَمَثَلُوا لِلسَّرِّ غَيْرِ الْحَاصِرِ
 ١٠٨٨ الْقُوتُ أَوْ مَطْعُومٌ أَوْ مَكِيلٌ
 ١٠٨٩ قُلْنَا: فَلَا ضِلَّ فِي سِوَاهَا الْعَدَمُ
 ١٠٩٠ وَالثَّامِنُ: «الطَّرْدُ» ثُبُوتُ الْحُكْمِ فِي
 ١٠٩١ ثَبَّتَ الْحُكْمُ بِهِ [إِلْحَاقًا] ^(١)
 ١٠٩٢ وَقِيلَ: مَا قَارَنَ قَطُّ فَيَكْفِي
 ١٠٩٣ وَاخْتِمَ بِتَنْقِيحِ الْمَنَاطِ النَّاسِخِ
 ١٠٩٤ وَقَدْ يُقَالُ: الْعِلَّةُ الْمُشْتَرَكُ
 ١٠٩٥ ثَبَّتَ الْأَوَّلُ، وَامْنَعْ قَائِلًا
 ١٠٩٦ مِنْ ذَا، وَإِمَّا ذَا؛ فَلَيْسَ يَلْزَمُ

تنبيه:

لَيْسَ بِعِلَّةٍ، فَبَانَ أَنَّهُ
 بِمِثْلِهِ، قِيلَ: إِذَا مَا يُفَرِّضُ
 أَيُّ بِالْقِيَاسِ، رُدَّ ذَا؛ لِلدَّوْرِ

١٠٩٧ قِيلَ: فَمَا قَامَ الدَّلِيلُ كَوْنُهُ
 ١٠٩٨ أَيُّ: عِلَّةٌ، قُلْنَا: فَذَا مُعَارَضُ
 ١٠٩٩ عِلَّتُهُ فِيهِ امْتِثَالُ الْأَمْرِ

الطرف الثاني: (فِيمَا يُبْطَلُ الْعِلَّةُ):

إِبْدَاءً وَصْفٍ دُونَ حُكْمٍ ثَبَّتَا
 عَنْ نِيَّةٍ أَوَّلُ صَوْمِهِ؛ فَلَا
 يَقْدَحُ، أَوْ لَا مُطْلَقًا، أَوْ إِنْ فُرِضَ

١١٠٠ وَالنَّقْضُ مِمَّا يُبْطَلُ الْعِلَّةُ
 ١١٠١ كَقَوْلِنَا: مَنْ لَمْ يُيَسِّتْ قَدْ خَلَا
 ١١٠٢ يَصِحُّ، فَهُوَ بِالتَّطَوُّعِ نَقْضُ

(١) فِي (ق): الْحَاقَا.

(٢) فِي (ش): يُعْلَمُ.

- ١١٠٣ مَنصُوصٌ عَلَيَّ فَلَا خُلْفُ ذِكْرُ
 ١١٠٤ قَيْسٌ عَلَى التَّخْصِيصِ، ثُمَّ الْجَامِعُ
 ١١٠٥ فَالظَّنُّ بَاقٍ، قِيلَ: فَالْعِلَّةُ مَا
 ١١٠٦ مَعَ مَانِعٍ قَامَ، أَجِيبَ: الْعِلَّةُ
 ١١٠٧ لِمَانِعٍ يَخْطُرُ مِنْ وَجُودِ
 ١١٠٨ حُكْمِ الْعَرَايَا فِي الْخُرُوجِ عَنْهُ
 ١١٠٩ جَوَابُهُ: مَنَعُ وَجُودِ الْعِلَّةِ
 ١١١٠ إِقَامَةُ الدَّلِيلِ لِلْوُجُودِ
 ١١١١ وَإِنْ يَقُلْ: مَا قَدْ دَلَّتْ هَاهُنَا
 ١١١٢ نَقْلًا إِلَى نَقْضِ الدَّلِيلِ الْحُكْمِيِّ
 ١١١٣ كَقَوْلِنَا: عَقْدُ السَّلَامِ مُعَاوَضُهُ
 ١١١٤ إِجَارَةٌ، قُلْنَا: فَذَا لَيْسَتْ تَقَرُّ
 ١١١٥ وَلَوْ بِتَقْدِيرٍ، كَجَعَلِ رِقَّ
 ١١١٦ فِي وَلَدٍ لَهَا؛ هَذَا ثَبَتَا
 ١١١٧ مِنْهُمْ، وَإِلَّا لَمْ تَحِبَّ قِيَمَةٌ، أَوْ
- أَوْ حَيْثُ مَانِعٍ فَلَا، وَذَا نُصِرَ
 جَمْعُ الدَّلِيلَيْنِ وَحَيْثُ مَانِعُ
 يَسْتَلِزِمُ الْحُكْمَ، وَلَنْ تَسْتَلْزِمَا
 مَا غَلَبَ الظَّنُّ وَلَا يُلْتَفَتُ
 أَوْ عَادَمَ، وَلَيْسَ فِي وَرُودِ
 نَقْضٍ؛ فَالْإِجْمَاعُ أَدَلُّ مِنْهُ
 لِفَقْدِ قَيْدٍ، وَالْخَصِيمُ إِنْ لَمْ
 لِأَنَّهُ نَقَلَ عَنِ الْمَقْصُودِ
 بِهِ عَلَيْهِ دَلٌّ ثُمَّ، ضَمَّنَا
 أَوْ ادَّعَاءُهُ بُبُوتِ الْحُكْمِ
 مَا أَجَلَ شَرْطًا، كَبَيْعٍ، نَاقَضَهُ
 مَعْقُودُهَا، لَيْسَ لِصِحَّةِ ذِكْرِ
 الْأَمِّ عَلَيَّ بُبُوتِ الرِّقِّ
 فِي وَلَدِ الْمَغْرُورِ تَقْدِيرًا أَتَى
 إِظْهَارُهُ [لِلْمَانِعِ] ^(١) كَمَا رَأَوْا

تنبيه:

- ١١١٨ دَعَاىَ انْتِفَاءِ الْحُكْمِ أَوْ أَنْ قَدْ ثَبَتَ
 ١١١٩ يُنْقَضُ بِالْإِثْبَاتِ أَوْ بِالنَّفْيِ مَعَ
 ١١٢٠ وَالثَّانِ مِنْهُ: عَادَمَ التَّأْثِيرِ
- فِي صُورَةٍ عِيَّتَ أَوْ قَدْ أَهْمَتَ
 عُمُومِ كُلِّ وَكَذَا الْعَكْسُ وَقَعَ
 بَقَاءِ حُكْمٍ بَعْدَهُ مَذْكُورِ

(١) فِي (ش): (المانع). لَكِنْ بِهَا لَا يَصِحُّ الْوِزْنُ.

صُورَةَ أُخْرَى لِسِوَى ذَا الْوَصْفِ
كَالطَّيْرِ فِي الْهَوَا، وَكَالْصُّبْحِ مُنْعِ
لَهَا كَمَغْرِبٍ، وَهَذَا فَسَادًا
يَقْدَحُ إِنْ يَمْتَنَعِ الْمُعَلَّلُ
وَالثَّانِ إِنْ بِالنَّوْعِ بِالْوَصْفَيْنِ
كَالْقَتْلِ عَمْدًا وَحُصُولِ الرَّدَّةِ
لَأَنَّ ظَنَّ الْحُكْمِ لِلوَاحِدِ قَطُّ
كَذَا عَنِ الْمَجْمُوعِ عِنْدَ النَّاطِرِ
الْحُكْمُ بِالْجُزْءِ وَتَقْضُ الْآخِرِ
قَضَاؤُهَا؛ كَذَا الْأَدَاءُ يَجِبُ
هَذَا عَلَى الصَّلَاةِ، بَلْ يُعَرَّفُ
هَذَا بِصَوْمٍ حَائِضٍ؛ فَانْتَقَضَا
خِلَافَ مَا يَقُولُهُ الْخُصْمُ عَلَى
إِمَّا بِنَفْسِي لِصَرِيحِ قَوْلِهِ
يَكْفِي مُسَمَّى الْمَسْحِ فِيهِ مَثَلًا
فَلَا تُقَيِّدُهُ بِرُبْعِ رَأْسِكَ
عَقْدُ تَعَاوُضٍ فَلِلتَّنَاسُبِ
أَنْ لَا خِيَارَ رُؤْيَا فِيهِ يَلِي
يُقَالُ فِي طَلَاقٍ مُكْرَهٍ لِمَنْ
مِنْهُ، كَمُخْتَارٍ فَسَوْ ذَاكَ مَعَ
مَذْهَبِ خُصْمِهِ، كَقَوْلِ الْحَنَفِيِّ:

١١٢١ وَعَدَمُ الْعَكْسِ: ثُبُوتُ الْحُكْمِ فِي
١١٢٢ نَحْوِ مَبِيعٍ مَا رَأَاهُ فَاِمْتَنَعَ
١١٢٣ مِنْ قَضَرِهَا؛ فَلَا يَقْدَمُ النَّدَا
١١٢٤ بِحُكْمٍ مَا يُقْصَرُ، ثُمَّ: الْأَوَّلُ
١١٢٥ فِي وَاحِدٍ بِالشَّخْصِ بِاثْنَتَيْنِ
١١٢٦ وَعِنْدَهُ: يَجُوزُ فِي الْمَنْصُوصَةِ
١١٢٧ وَامْنَعُهُ حَيْثُ وَصَفَهُ مُسْتَنْبَطُ
١١٢٨ يَضْرِفُهُ عَنْ ظَنِّهِ فِي الْآخِرِ
١١٢٩ وَالثَّالِثُ: «الْكُسْرُ» انْتِفَا تَأْثِيرُ
١١٣٠ يَقُولُ فِي الْخَوْفِ: صَلَاةٌ وَاجِبُ
١١٣١ قِيلَ: كَذَا الْحَجُّ؛ فَلَيْسَ يَقِفُ
١١٣٢ بِكَوْنِهِ عِبَادَةً، وَتُقْضَا
١١٣٣ وَالرَّابِعُ: «الْقَلْبُ» بِأَنْ يُنْزَلَ
١١٣٤ عَلَيْهِ مُلْحَقَةً بِأَصْلِهِ
١١٣٥ كَالْمَسْحِ رُكْنٌ فِي الْوُضُوءِ؛ فَهُوَ لَا
١١٣٦ كَالْوَجْهِ فِيهِ فَيَقُولُ خَصْمُكَ:
١١٣٧ كَالْوَجْهِ، أَوْ ضِمْنًا: كَبَيْعِ الْغَائِبِ
١١٣٨ مَعَ النِّكَاحِ صَحَّ، قُلْنَا: فَقُلْ:
١١٣٩ وَمِنْهُ مِنْ «قَلْبِ الْمُسَاوَاةِ» بِأَنْ
١١٤٠ يَقُولُ: (مَا لِكَ مُكَلَّفٌ؛ يَقَعُ
١١٤١ إِقْرَارُهُ بِهِ، أَوْ الْإِثْبَاتِ فِي

١١٤٢ الاغْتِكَافُ اللَّبْثُ خُصَّ بِصِفَةِ
 ١١٤٣ بِنَفْسِهِ تَقَرُّبًا، يَقُولُ: لَا
 ١١٤٤ قِيلَ: فَمَا تَنَافَيْالَن يَخْصُصَا
 ١١٤٥ فِي فَرْعِهِ بَعَارِضِ الإِجْمَاعِ

تَنْبِيْهِه :

١١٤٦ الْقَلْبُ عِنْدَ أَهْلِهِ مُعَارَضَةٌ
 ١١٤٧ وَأَصْلُهَا مُغَايِرَتَانِ لِلَّذِي
 ١١٤٨ وَالْخَامِسُ الْقَوْلُ بِمُوجِبٍ جُعِلَ
 ١١٤٩ مَعَ بَقَا الْخُلْفِ الَّذِي قَدْ قِيلَا
 ١١٥٠ لَا يَمْنَعُ الْقِصَاصَ أَنْ وَسَائِلُ
 ١١٥١ مُسَلَّمٌ، لَكِنْ سِوَى ذَا الْمَعْنَى
 ١١٥٢ قِيَامٌ مُوجِبٌ وَفَقْدَ مَانِعٍ
 ١١٥٣ وَفِي الثَّبُوتِ: السَّبْقُ بِالْخَيْلِ عُمِلَ
 ١١٥٤ نَقُولُ: سَلَّمْنَاهُ فِي التَّجَارَةِ
 ١١٥٥ عَنْ جَعْلِهِ تَعْيِينَ الْأَصْلِ عَلَيْهِ
 ١١٥٦ يُؤَوَّلُ الْأَوَّلُ حَيْثُ مُنْعَا
 ١١٥٧ وَالثَّانِ عِنْدَ مَنْ يَرَى النَّقْضَ يَقَعُ

الطرف الثالث: (في أقسام العلة):

١١٥٨ الْحُكْمُ إِمَّا أَنْ تَكُونَ عِلَّتُهُ
 ١١٥٩ بِعِلَّةٍ خَارِجَةٍ عَقْلِيٍّ
 ١١٦٠ أَوْ شَرْعِيٍّ، أَوْ فَلَعَوِيٍّ، عُذِّتْ

مَحَلَّةٌ أَوْ جُزْءُهُ أَوْ نُشِئَتْ
 حَقِيقِيٍّ أَوْ إِضَافِيٍّ أَوْ سَلْبِيٍّ
 أَوْ قُصِرَتْ، بِسَبْطَةٍ أَوْ رُكْبَتٍ

- ١١٦١ قِيلَ: فَلَا يُعْمَلُ بِالْمَحَلِّ
 ١١٦٢ قُلْنَا: بَلَى، فَقَدْ يَفْعَلُ يُوصَفُ
 ١١٦٣ قِيلَ: الَّتِي لَمْ تَنْضَبْطْ مِنَ الْحُكْمِ
 ١١٦٤ تَصْلُحُ لِتَعْلِيلٍ؛ إِذِ الَّذِي نَجِدُ
 ١١٦٥ قُلْنَا: فَلَوْ أَبْطَلَ ذَا لِبَطْلًا
 ١١٦٦ فَظَنُّنَا مَصْلَحَةً فِي حُكْمِ
 ١١٦٧ قِيلَ: مُعْمَلٌ عَدَمٌ لَمْ يُجْزِ
 ١١٦٨ وَلَيْسَ سَبْرُهَا عَلَى مَنْ اجْتَهَدَ
 ١١٦٩ عَنْ عَدَمِ الْمَلْزُومِ مِيزَ، وَسَقَطَ
 ١١٧٠ قِيلَ: فَإِنَّمَا تَجُوزُ الْعِلَّةُ
 ١١٧١ لِذَلِكَ مَرْجُوبَةً؛ إِذْ هُوَ مِنْ
 ١١٧٢ قُلْنَا: بَلَى، بِالْمَتَأَخَّرِ أَجْزُ
 ١١٧٣ الْحَقَنِيُّونَ مُعْمَلٌ الْقَاصِرَ
 ١١٧٤ قُلْنَا: حُصُولُ الْعِلْمِ بِالْمَصْلَحَةِ
 ١١٧٥ تَوَقَّفَتْ عَلَيْهِ، فَلَوْ تَقِفْ
 ١١٧٦ قِيلَ: فَلَوْ عُلِّلَ بِالْمُرَكَّبَةِ
 ١١٧٧ عِنْدَ انْتِفَاءِ جُزْئِهَا، ثُمَّ انْتَفَا
 ١١٧٨ أَوْ فَحْصُولَ حَاصِلٍ، أَجِيبَ: بَلْ
- فَلَيْسَ لِلْقَابِلِ وَصْفٌ فِعْلٍ
 وَمَعَ ذَا فَالْعِلَّةُ الْمُعَرَّفُ
 نَحْوُ الْمَصَالِحِ وَعَكْسِهَا فَلَمْ
 فِي الْأَصْلِ لَا نَدْرِي: أَفِي الْفَرْعِ وَجِدْ؟
 مَا كَانَ بِالْوَصْفِ عَلَيْهَا اشْتِمَالًا
 قَدْ وَجِدْتُ فِي الْفَرْعِ ظَنُّ الْحُكْمِ
 إِذْ لَيْسَ لِلْأَعْدَامِ مِنْ تَمَيِّزٍ
 أَجِيبَ: [لَا] ^(١)؛ إِذْ عَدَمُ الْإِلَازِمِ قَدْ
 السَّبْرُ؛ إِذْ لَا يَتَنَاهَى لِلشَّطْطِ
 بِالْحُكْمِ إِذْ قَارَنَ وَهُوَ يُثْبِتُ
 ثَلَاثَةً مِنَ التَّقَادِيرِ زَكِنُ
 لِأَنَّهُ مُعَرَّفٌ، وَلَمْ يُجْزِ
 إِذْ لَيْسَ مِنْ فَائِدَةٍ فِي قَاصِرِهِ
 فَائِدَةٌ، ثُمَّ الَّتِي تَعَدَّتِ
 هِيَ عَلَيْهَا، لَزِمَ الدَّوْرُ؛ فَقِفْ
 لَا تَنْفَتِ الْعِلِّيَّةُ الْمُرْتَبَةِ
 جُزْءٍ سِوَاهُ يَلْزِمُ التَّخَلُّفَا
 الْجُزْءُ شَرْطٌ أَوْ عَلَامَةٌ جُعِلَ

وهنا مسائل:

(١) ليست في (ق) و(ف). وتوجد في (ش)، وبها يستقيم الكلام وينضبط الوزن.

الأولى:

- ١١٧٩ وَيُسْتَدَلُّ بِوُجُودِ الْعِلَّةِ عَلَى وُجُودِ الْحُكْمِ، لَا الْعِلِّيَّةَ عَلَيْهِ، قُلْتُ: ذَا الدَّلِيلَ ضَعَّفُوا ١١٨٠ فَإِنَّ هَذَا نِسْبَةٌ تَوَقَّفُ

الثانية:

- ١١٨١ لَا يَقِفُ التَّعْلِيلُ بِالْمَانِعِ عَلَى مَا يَقْتَضِي؛ لِأَنَّهُ إِنْ حَصَلَ ١١٨٢ تَأَثَّرَ مَعَهُ، فَأَوَّلَى دُونَهُ ١١٨٣ إِنْ اسْتَمَرَّ، وَأَجِيبَ: الْأَزَلِيُّ عَرَفَهُ مَصْنُوعُهُ، وَهُوَ جَلِيٌّ

الثالثة:

- ١١٨٤ يَكْفِي انْتِهَاضُ حُجَّةٍ أَنْ تَجِدَا عِلَّةَ الْأَصْلِ، لَا اتِّفَاقَ وَجَدَا

الرابعة:

- ١١٨٥ فَإِنْ تَجِدَ لِلْحُكْمِ وَضْعًا مَانِعًا فَذَلِكَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ دَافِعًا ١١٨٦ كَعِلَّةٍ، أَوْ كَالطَّلَاقِ رَافِعًا أَوْ كَالرَّضَاعِ بَيْنَ ذَيْنِ جَامِعًا

الخامسة:

- ١١٨٧ وَقَدْ يُعْلَوْنَ بِهَا ضِدَّيْنِ لَكِنَّ مَعَ تَضَادُّ الشَّرْطَيْنِ

الفصل الثاني (في الأصل والفرع)

- ١١٨٨ فَشَرَطَ الْأَوَّلُ بُبُوتَ حُكْمِهِ بِحُجَّةٍ سِوَى الْقِيَاسِ، فَأَحْمِهِ ١١٨٩ إِذِنْ يَكُونَا اتِّحَادًا فِي الْعِلَّةِ يُقَسُّ بِالْأَوَّلِ، وَفِي خُلْفٍ لَهُ

- ١١٩٠ لَمْ يَنْعَقِدْ ثَانٍ، وَأَنْ لَا يَشْمَلَا
 ١١٩١ ضَاعَ الْقِيَاسُ، وَبِأَنْ تَكُونَا
 ١١٩٢ وَلَمْ يَكُنْ عَنْ حُكْمِ فَرْعٍ آخَرَا
 ١١٩٣ وَشَرَطَ الْكَرْخِي عَدَمَ مُحَالَفَةِ
 ١١٩٤ تَنْصِصَ عِلَّةٍ أَوْ أَنْ يَتَّفَقُوا
 ١١٩٥ أَصُولَ أُخْرَى، لَكِنْ التَّرْجِيحُ
 ١١٩٦ وَاشْتَرَطَ الْبُتِّي: قِيَامَ مَا يَدُلُّ
 ١١٩٧ وَيَشُرُّ: إِجْمَاعًا عَلَى ذَلِكَ، أَوْ
 ١١٩٨ هَذَيْنِ، أَمَّا الْفَرْعُ فَالْشَّرْطُ لَهُ
 ١١٩٩ بِلَا تَفَاوُتٍ، وَبَعْضُهُمْ شَرَطَ
 ١٢٠٠ دَلِيلَ حُكْمِ الْفَرْعِ إِجْمَالًا، وَرَدَّ
- دَلِيلُ الْأَصْلِ الْفَرْعَ، [إِذْ إِنَّ^(١) شَمَلَا
 عِلَّةُ الْأَصْلِ عَيَّنَتْ تَعْيِينَا
 إِنَّ لَمْ تَحْذَلْهُ دَلِيلًا آخَرَا
 ذَاكَ الْأَصُولَ، وَمَعَ الْمُخَالَفَةِ
 فِي مُطْلَقِ التَّعْلِيلِ أَوْ يُوَافِقُوا
 مَا بَيْنَ ذَا وَغَيْرِهِ الصَّحِيحُ
 أَنَّ قِيَاسَ ذَلِكَ الْبَابِ يَحُلُّ
 تَنْصِصَ عِلَّةٍ، وَبِالضَّغْفِ رَمَوْا
 أَنْ تَوْجَدَ الْعِلَّةُ فِيهِ مِثْلَهُ
 عِلْمَ وَجُودِ الْوَصْفِ، وَالْبَعْضُ اشْتَرَطَ
 إِذْ ظَنَّ حُكْمَ الْفَرْعِ دُونَ ذَا وَجَدَ^(٢)

تَنْبِيْه:

- ١٢٠١ وَبِالتَّلَازُمِ الْقِيَاسُ اسْتُعْمِلَا
 ١٢٠٢ مَلْزُومَ فَرْعٍ، وَلَدَى النَّفْيِ جُعِلَ
- فَفِي الثَّبُوتِ حُكْمُ الْأَصْلِ جُعِلَا
 نَقِيضُهُ لَازِمًا، إِنْ مَثَلْتَ قُلْ:

(١) فِي (ق): إِذْ أَنْ. وَفِي (ف): وَإِذْ أَنْ.

(٢) كُتِبَ فِي هَامِشِ (ق): (هَكَذَا قُرِئَتْ عَلَى الشَّيْخِ شَرْفِ الدِّينِ الْمَنَاوِي: إِذْ دُونَ ذَيْنِ الظَّنِّ فِي الْفَرْعِ وَجَدَ).

قُلْتُ (عَبْدُ اللَّهِ رَمَضَانُ): وَقَدْ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ الشَّارِحُ، وَذَكَرَ أَنَّهُ هَكَذَا فِي نُسْخَةٍ أُخْرَى لِلنَّظْمِ. وَالْوِزْنَ صَحِيحٌ عَلَى النُّسَخَتَيْنِ، فَالَّتِي تَمَّ إِثْبَاتُهَا هُنَا: (مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ). وَالنُّسْخَةُ الْمَقْرُوءَةُ عَلَى الْمَنَاوِي: (مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ).

- ١٢٠٣ لَمَّا بِمَالِ الْبَالِغِينَ افْتَرَضْتُ زَكَاتُهُ، فِي مَالِ طِفْلِ فَرَضْتُ
 ١٢٠٤ لِعِلَّةٍ مَا بَيْنَ ذَيْنِ اشْتَرَكْتُ وَلَوْ تَكُونُ فِي الْحُلِيِّ وَجَبَتْ
 ١٢٠٥ لَقَيْسَتِ اللَّالِي، لَكِنْ لَا نَتَفَا لَا زِمَهُ مَلَزُومُهُ قَدْ انْتَفَى

الكتاب الخامس (في أدلة اختلف فيها)

الباب الأول (في المقبول منها)

- ١٢٠٦ أَوَّلُ مَا يُقْبَلُ وَهُوَ سِتَّةُ
 ١٢٠٧ لِقَوْلِهِ الصَّادِقِ: «قُلْ مَنْ حَرَّمَ»
 ١٢٠٨ فِي الْأَرْضِ «الآيَاتِ وَمَا فِيهِ الضَّرَرُ»
 ١٢٠٩ قِيلَ: تَجِيءُ اللَّامُ لَا نَفْعًا، كَمَا
 ١٢١٠ قُلْنَا: بَحَازُ لَا تَتَّفَاقُ مُحْكِي
 ١٢١١ وَالْمِلْكُ مَعْنَاهُ اخْتِصَاصُ نَافِعُ
 ١٢١٢ فِي الْآيِ الْإِسْتِدْلَالُ، قُلْنَا: يَحْصُلُ
 ١٢١٣ الثَّانِي: «الْإِسْتِصْحَابُ»، لَكِنْ مَنَعَا
 ١٢١٤ دَلِيلُنَا الثَّابِتُ: مَا لَمْ يَظْهَرْ
 ١٢١٥ لَوْ لَمْ يَكُنْ ذَاكَ لَمَّا تَقَرَّرَتْ
 ١٢١٦ وَلَمْ تَثْبُتْ بِالْحُكْمِ؛ إِذْ يُجْتَمَلُ
 ١٢١٧ فِي عُقْدَةِ النِّكَاحِ أَوْ طَلَاقِ
 ١٢١٨ فِي غُنْيَةٍ عَنِ سَبَبِ جَدِيدٍ أَوْ
- الْأَضْلُ فِي الْمَنَافِعِ الْإِبَاحَةِ
 كَذَا «أَحِلَّ لَكُمْ» وَنَحْوَ «مَا
 تَحْرِيمُهُ دَلَّ حَدِيثُ «لَا ضَرَرَ»
 فِي «إِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا»، «لِلَّهِ مَا»
 فِي لُغَةٍ بِأَنَّهَا لِلْمِلْكِ
 كَ «الْجُلِّ لِلْحِمَارِ»، قِيلَ: الْوَاقِعُ
 مِنْ نَفْسِهِ؛ فَبِسَوَاهُ يُجْمَلُ
 الْحَنْفِيُّ وَالْكَلامِيُّ مَعَا
 زَوَالُهُ ظَنٌّ بِقَاةٍ، فَاسْتُرِ
 مُعْجِزَةٌ لِعَادَةِ تَغْيِيرِ
 نَسْخٍ، وَكَانَ الشَّكُّ حِينَ يَحْصُلُ
 عَلَى سَوَاءٍ، وَلَآنَ الْبَاقِي
 شَرْطُ جَدِيدٍ دُونَ حَدِيثٍ رَأَوَا

- ١٢١٩ وَعَدَمُ الْبَاقِي يَقِلُّ؛ فَرَجَحٌ^(١)
 ١٢٢٠ الثَّالِثُ: «اسْتِقْرَاءُ»، كَالْوَثْرِ عَلَى
 ١٢٢١ وَجُوبٍ؛ لِاسْتِقْرَاءِ وَاجِبَاتِ
 ١٢٢٢ الْحُكْمِ، وَهُوَ ذُو لُزُومٍ فِي الْعَمَلِ
 ١٢٢٣ رَابِعُهَا: أَخَذُ أَقْلٍ مَا نُقِلَ
 ١٢٢٤ كَثُلَتْ فِي دِيَّةِ الْكِتَابِ
 ١٢٢٥ فِي ذَا مِنْ الْبَرَاءَةِ الْأَصْلِيَّةِ
 ١٢٢٦ قِيلَ: تَيَقَّنُ الْخَلَاصِ حَتَّمَا
 ١٢٢٧ الْخَامِسُ: «الْمُنَاسِبُ الْمُرْسَلُ» إِنْ
 ١٢٢٨ بِأَنَّهُمَا قَطْعِيَّةٌ كُلِّيَّةٌ
 ١٢٢٩ تَرَرَسَتْ بِالْمُسْلِمِينَ الْأَسْرَا
 ١٢٣٠ إِذِ اعْتَبَارُ الْجِنْسِ لِلْمَصَالِحِ
 ١٢٣١ وَقَدْ رَأَى الصَّحَابَةُ الْأَرَاخِجَ
 ١٢٣٢ سَادِسُهَا: فَقَدْ الدَّلِيلُ بَعْدَ مَا
 ١٢٣٣ ظَنًّا، وَذَا مُسْتَلْزِمٌ أَنْ انْتَقَا
 وَعَدَمُ الْحَادِثِ لَا يُخْصَى؛ فَشَحٌ^(٢)
 رَاحِلَةٌ أَدَّى فِي السَّيْرِ؛ فَلَا
 وَهُوَ يُفِيدُ الظَّنَّ فِي إِبْتِاتِ
 لِلْحُكْمِ بِالظَّاهِرِ فِيمَا قَدْ نُقِلَ
 لِلشَّافِعِيِّ حَيْثُ لَا شَيْءَ يَدُلُّ
 أَوْ نِصْفٍ أَوْ كُلٍّ؛ لِإِلَاقَتِ رَابِ
 مَعَ اتِّفَاقٍ فِي أَقْلِ الدِّيَّةِ
 أَكْثَرَ، قُلْنَا: حَيْثُ شَغْلٌ عَلِيمًا
 مَضْلَحَةٌ ذَاتُ ضَرُورَةٍ زُكِّنَ
 اعْتَبِرَتْ، كَمَا إِذَا الصَّائِلَةُ
 وَمَالِكَ مُطْلَقَ ذَلِكَ اعْتَبَرَ
 يُوجِبُهُ بِحُكْمِ ظَنٍّ رَاجِحِ
 مُقْنَعَةٌ مَعْرِفَةُ الْمَصَالِحِ
 أَبْلَغَ فَحَصًّا يَقْتَضِي أَنْ عُدِمَا
 الْحُكْمِ؛ فَالْغَاوِلُ لَنْ يُكَلَّفَا

الباب الثاني (في المردودة)

- ١٢٣٤ فَمِنْهَا «الاسْتِحْسَانُ» وَهُوَ اعْتِبَارُ
 عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَفُسِّرَا

(١) يعني: فَرَجَحُ الْبَقَاءِ.

(٢) يعني: فَشَحُ الْحَدُوثِ. أَي: نَقْصِ.

مُجْتَهِدٌ نَطَقًا بِهَا، بَلْ يُحْصَرُ
يَمِيرُهُ ظُهُورُهُ، فَيُنْتَقَدُ
عَنِ النَّظَائِرِ لِذَلِكَ الْفَرْعِ
حَنِيفَةً مَا نَقَلُوا فِي الْكُتُبِ
بِالزَّكْوِيِّ؛ لِقَوْلِ: «خُذْ» فِي الصَّدَقَةِ
أَبِي الْحَسَنِ أَنَّ الْإِسْتِحْسَانَ أَنَّ
لَيْسَ بِشَامِلٍ شُمُولَ الْخَيْرِ
تَخْصِيصُ عَلَّةٍ، وَثَانِيهَا: إِذَا
قُلْتُ: عَلَى مَنْ لَيْسَ هُمْ صَحَابَةٌ
إِنْ خَالَفَ الْقِيَاسَ فَهُ قُبُولًا
وَلَمْ يُخَالَفْ، قُلْتُ: هَذَا أَنْكَرًا
يُقَلَّدُ الصَّاحِبَ، هَذَا فَاعْتَمِدْ
تَقْلِيدَهُمْ، كَذَا: الصَّحَابُ أَجْمَعُوا
مَعَ الْقِيَاسِ بِالْأُصُولِ أَيْضًا
قُلْنَا: الْمُرَادُ لَا عَلَى الْعُمُومِ
مَا خَالَفَ الْقِيَاسَ فَهُوَ أَخَذًا
ظَنَّ دَلِيلًا لَمْ يَكُنْ مُسَلِّمًا

١٢٣٥ بِحُجَّةٍ فِي النَّفْسِ عَنْهَا يَقْصُرُ
١٢٣٦ وَرُدَّ؛ إِذْ صَحِيحُهُ مِمَّا فَسَدَ
١٢٣٧ فَسَرَهُ الْكَرْخِيُّ بِقَطْعِ فَرْعٍ
١٢٣٨ بِأَمْرِ أَقْوَى، نَحْوِ تَخْصِيصِ أَبِي
١٢٣٩ مِنْ قَوْلِ مَنْ يَقُولُ: «مَالِي صَدَقَهُ»
١٢٤٠ وَهُوَ عَلَى ذَا الْقَوْلِ تَخْصِيصُ، وَعَنْ
١٢٤١ [نَتْرُكٌ] ^(١) وَجْهًا مِنْ وَجُوهِ النَّظَرِ
١٢٤٢ لَفْظًا لِأَقْوَى هُوَ كَالطَّارِي، فَذَا
١٢٤٣ قَالَ الصَّحَابِيُّ، فَقِيلَ: حُجَّةُ
١٢٤٤ ذَوُو اجْتِهَادٍ مِنْهُمْ، وَقِيلَا:
١٢٤٥ وَفِي الْقَدِيمِ ذَا إِذَا مَا انْتَشَرَا
١٢٤٦ وَإِنَّمَا لِلشَّافِعِيِّ فِي الْمَجْتَهِدِ
١٢٤٧ دَلِيلُنَا: «فَاعْتَبِرُوا»، فَيَمْنَعُ
١٢٤٨ عَلَى جَوَازِ خُلْفِ بَعْضٍ بَعْضًا
١٢٤٩ قِيلَ: فَأَصْحَابِي كَالنُّجُومِ
١٢٥٠ بَلِ الْعَوَامُّ مِنْهُمْ، قِيلَ: إِذَا
١٢٥١ بِالْخَيْرِ الْحُجَّةِ، قُلْنَا: رَبَّمَا

مسألة:

مَنْعَهُ أَوْلُو اعْتِرَالٍ زَاعِمِي

١٢٥٢ تَفْوِيضُ حُكْمٍ لِلنَّبِيِّ أَوْ عَالِمٍ

(١) فِي (ف): تَرَكَ.

- ١٢٥٣ تَبَعَ حُكْمَ لِلْمَصَالِحِ، وَرُدَّ [يَمْنَعُ] ^(١) الْأَصْلَ، وَعَلَى التَّقْدِيرِ: قَدْ
 ١٢٥٤ تَكُونُ فِي اخْتِيَارِهِ الْمَصْلَحَةُ
 ١٢٥٥ «لَوْ قَدْ سَمِعْتُ، مَا قَتَلْتُ» لَوْ ثَبَتَ
 ١٢٥٦ قُلْنَا: لَعَلَّهُ بِنَصِّ مُحْتَمِلٍ وَالشَّافِعِيُّ الْوَقْفُ عَنْهُ قَدْ نَقِلَ وَمَتْنُ «لَوْ قُلْتُ: نَعَمْ، لَوَجَبَتْ»

الكتاب السادس (في التعادل والتراجع) ^(٢)

الباب الأول (في تعادل الأمارتين في نفس الأمر)

- ١٢٥٧ مَنَعَهُ الْكَرْخِيُّ، وَتَجَوِيزُ رَجَحَ ثُمَّ عَلَى ذَا فَلْتَخِيرِ جَنَحَ
 ١٢٥٨ أَبُو عَلِيٍّ وَابْنُهُ وَالْقَاضِي وَقِيلَ: بَلْ تَسَاقَطَا، فَالْقَاضِي
 ١٢٥٩ حَيْثُ بِإِحْدَى تَيْنِ مَرَّةٍ قَضَى لَمْ يَقْضَ بِالْأُخْرَى؛ لِقَوْلِ الْمُزَنِّي:
 ١٢٦٠ «لَا تَقْضَ فِي شَيْءٍ بِحُكْمَيْنِ هُمَا مُخْتَلَفَانِ» لِنَقْيَعِ عَلَّامَا

مسألة:

- ١٢٦١ دَلَّ عَلَى تَوْقُفِ التَّوَرُّعِ قَوْلَانِ عَنْ مُجْتَهِدٍ فِي مَوْضِعٍ
 ١٢٦٢ إِمَّا يَكُونَانِ احْتِمَالَيْنِ لَهُ أَوْ مَذْهَبَيْنِ سَبَقَاهُ قَبْلَهُ
 ١٢٦٣ وَإِنْ يَقُولُ فِي مَجْلَسَيْنِ، حُتِمَا مَذْهَبُهُ الْأَخِيرُ حَيْثُ عَلِمَا
 ١٢٦٤ أَوْ لَا: فَقَوْلَانِ لَهُ، وَذَا فَعِي دَلَّ عَلَى عُلُوِّ شَأْنِ الشَّافِعِيِّ

(١) في (ق، ف): يمنع.

(٢) الكتاب السادس مفقود من نسخة (ف) التي عندي؛ لذلك اعتمدت فيه على (ق)، (ش) فقط.

الباب الثاني (في الأحكام الكلية للترجيح)

١٢٦٥ تَرْجِيحُهُمْ: تَقْوِيَّةٌ لِإِخْدَى
١٢٦٦ كَمَا عَلَى «الْمَاءِ مِنَ الْمَاءِ» رَجَحَ

مسألة:

١٢٦٧ وَلَمْ يَرَوْا مَا بَيْنَ قَطْعِيَّاتٍ
١٢٦٨ تَعَارَضَ بِهِمَا، وَإِلَّا ارْتَفَعَا

مسألة:

١٢٦٩ إِعْمَالُ نَصَّيْنِ وَقَدْ تَعَارَضَا
١٢٧٠ حُكْمٌ فَبَعْضُهَا أُبَيَّتْ، أَوْ تَعَدَّدَا
١٢٧١ يَعْثُ وَرَّعٌ، نَحْوُ «[خَيْرٍ]»^(١) الشَّهَدَا
١٢٧٢ مَعَ دَمٍ قَوْمٌ يَشْهَدُونَ حَيْثُ لَا
١٢٧٣ حُقُوقَنَا، وَمَا مَضَى فَيُحْمَلُ

مسألة:

١٢٧٤ نَصَّانِ قَدْ تَعَارَضَا وَاسْتَوَيَا
١٢٧٥ حُكْمُ الْآخِرِ نَاسِخًا، وَإِنْ جُهِلَ
١٢٧٦ وَحَيْثُ كَانَ وَاحِدٌ قَطْعِيًّا أَوْ
١٢٧٧ إِعْمَالُهُ، وَحَيْثُ مِنْ وَجْهِ يُخْصُ

(١) كَذَا فِي (ش) وَبِهَا يَصِحُّ الْوِزْنُ. لَكِنْ فِي (ق): (خَيْرٍ). وَلَا يَصِحُّ مَعَهَا الْوِزْنُ.

مسألة:

- ١٢٧٨ وَرَجَّحُوا بِكَثْرَةِ الْأَدْلَةِ لِقُوَّةِ الظَّنِّ أَيْ قُوَّةَ
 ١٢٧٩ قِيلَ: فَقَدَّمُوا عَلَى الْأَفْسَةِ الْخَبَرَ الْوَاحِدَ، قُلْنَا: فَالَّتِي
 ١٢٨٠ اتَّخَذَتْ أَصُولَهَا مُتَّحِدَةً وَمَنْعُوا فِيهَا سِوَى الْمُتَّحِدَةِ

الباب الثالث (في ترجيح الأخبار)

- ١٢٨١ وَهُوَ عَلَى سَبْعَةِ أَوْجُهٍ يَرِدُ أَوَّلُهَا: بِحَالِ رَاوٍ فَاعْتَمِدْ
 ١٢٨٢ فَارْجَحُوا بِكَثْرَةِ الرُّوَاةِ وَقَلَّةِ الْوَسَائِطِ الثَّقَاتِ
 ١٢٨٣ وَالْفِقْهِ وَالنَّحْوِ [وَحِفْظِ لِلْخَبَرِ] ^(١) وَأَفْضَلِيَّةِ بِأَيِّ ذِي ذِكْرٍ
 ١٢٨٤ وَبِدَوَامِ عَقْلِهِ وَشُهِرَتِهِ وَبَارِزِيَّةِ الضَّبْطِ فِي رِوَايَتِهِ
 ١٢٨٥ وَلَوْ [بِلَفْظِ] ^(٢) الْمُصْطَفَى، وَعُدُّلًا بِالْاِخْتِيَارِ، ثُمَّ إِنْ قَدْ عُمِلَا
 ١٢٨٦ بِمَا رَوَى، وَكَثْرَةِ الْمُعَدَّلِ وَعِلْمِهِمْ وَبَخِيلِهِمْ فِي الرَّجُلِ
 ١٢٨٧ وَصَاحِبِ الْقِصَّةِ وَهُوَ [اشْتَهَرَ] ^(٣) نَسَبُهُ وَسَلَمُهُ تَأَخَّرَا
 ١٢٨٨ وَالثَّانِ: مَنْ بَعْدَ الْبُلُوغِ قَدْ حَمَلَ عَلَى الَّذِي قَبْلُ وَفِيهِمَا اخْتِمَلُ
 ١٢٨٩ ثَالِثُهَا: كَيْفِيَّةُ الرِّوَايَةِ فَمَا أَتَى بِلَفْظِهِ حِكَايَتَهُ
 ١٢٩٠ أَوْ سَبَبُ الْوُرُودِ، أَوْ مَا اتَّفَقَا رَفَعَا وَلَمْ يُنْكَرْهُ رَاوٍ سَبَقَا
 ١٢٩١ رَابِعُهَا: وَقْتُ الْوُرُودِ، فَارْجَحْ

(١) في (ق): (وَحِفْظِ الْخَبَرِ). ولا يصح به الوزن، وإنما يصح الوزن بما أثبتناه من (ش).

(٢) في (ش): لِفْظِ.

(٣) في (ق): اشْهَرَ.

- ١٢٩٢ عُلُوُّ شَأْنِ الْمُصْطَفَى، وَاشْتِمَلَا
 ١٢٩٣ فِي حَالِ الْإِسْلَامِ، وَمَا قَدْ أُطْلِقَا
 ١٢٩٤ خَامِسُهَا: بِلَفْظِهِ، فَرَجَّحَ
 ١٢٩٥ وَغَيْرَ مَا خُصَّصَ، وَالْحَقِيقَةُ
 ١٢٩٦ شَرْعِيَّةٌ عُرْفِيَّةٌ، وَغَنِيَا
 ١٢٩٧ لِعِلَّاهُ، وَقَارَنَ التَّهْدِيدَا
 ١٢٩٨ دَلَّ بِوُجْهَيْنِ وَبِغَيْرِ وَسْطٍ

سادسها:

- ١٢٩٩ سَادِسُهَا: بِالْحُكْمِ، فَالْمُبَقِّي
 ١٣٠٠ إِذْ هُوَ لَوْ لَمْ يَتَأَخَّرْ لَمْ يُفْعَدْ
 ١٣٠١ «مَا اجْتَمَعَ الْحَرَامُ وَالْحَلَالُ
 ١٣٠٢ لَكِنْ لِلِاخْتِطَاطِ، أَمَا إِنْ وَرَدَ
 ١٣٠٣ وَالْخَبَرُ الْمُشْتَبِّهُ لِلطَّلَاقِ
 ١٣٠٤ وَنَافِي الْحَدِّ؛ لِأَنَّهُ ضَرُرُ
 ١٣٠٥ سَابِقُهَا: بِعَمَلِ الْجُمْهُورِ
- لِحُكْمِ الْأَصْلِ رَجَّحْنِ بِحَقِّ
 وَمَا اقْتَضَى التَّحْرِيمُ؛ لِلْمَتْنِ يَرُدُّ
 إِلَّا» الْحَدِيثَ وَبِهِ مَقَالُ
 مَعَ مُوجِبٍ، تَعَادَلَا، أَوْ ذَا يُرَدُّ
 فَالْأَصْلُ أَنْ لَا يَنْقُضَ كَالْعَتَاقِ
 دَلَّ «اذْرُؤُوا» إِنْ صَحَّ الْخَبَرُ^(١)
 مِنْ سَلَفِ الْمَاضِينَ فِي الدُّهُورِ

البَابُ الرَّابِعُ (فِي تَرْجِيحِ الْأَقْيَسَةِ)

- ١٣٠٦ وَهُوَ عَلَى وَجْهِهِ، الْأَوَّلُ: مَا
 بِحَسَبِ الْعِلَّةِ مِنْهُ قَدْ مَّا

(١) كذا جاء الشطر الثاني من البيت في (ق، ش) ويبدو أنه سقطت منه كلمة، والوزن مكسور، وأظن أنه هكذا: (دَلَّ «اذْرُؤُوا الْخُدُودَ» إِنْ صَحَّ الْخَبَرُ). وبذلك يصح الوزن.

- ١٣٠٧ مَظْنَّةٌ، فَحَكَمَةٌ، فَوَضَفُ
 ١٣٠٨ كَذَا الْبَسِيطُ، وَالْوُجُودِيُّ فَاعْلَمَ
 ١٣٠٩ وَالثَّانِ: بِاعْتِبَارِ مَا دَلَّ عَلَى
 ١٣١٠ بِقَاطِعِ النُّصُوصِ، ثُمَّ الظَّاهِرِ
 ١٣١١ تُمَّتْ بِالْمُنَاسِبِ الضَّرُورِيِّ
 ١٣١٢ تُمَّتْ بِالْحَاجِيِّ قَدَّمَ فِي الْعَمَلِ
 ١٣١٣ ثُمَّ مُحَلَّلِينَ، فَسَبَّرَ، فَشَبَّهَ
 ١٣١٤ ثَالِثُهَا: بِحَسَبِ الدَّلَالِ عَلَى
 ١٣١٥ لِأَنَّهُ الْفَرْعُ، وَرَابِعُ الطَّرُقِ:
 ١٣١٦ خَامِسُهَا: حَيْثُ الْأَصُولُ اتَّفَقَتْ
- ذُو عَدَمٍ، فَحُكْمُ شَرْعٍ يَقْفُو
 لِمِثْلِهِ، وَالْعَدَمِيُّ لِلْعَدَمِيِّ
 عَلَيْهِ، فَارْجَحْنُ مَا اسْتُعْمِلَا
 الْإِلَامِ ثُمَّ الْبَاوَ «إِنْ» لِلْآخِرِ
 فِي السَّيْنِ، ثُمَّ الدُّنْيَوِيُّ الْمَذْكُورِ
 أَقْرَبَهُ، فَالِدَوْرَانُ فِي مُحَلِّ
 ثُمَّ بِالْإِلْيَاءِ، فَطَرَدُ عَقَبَهُ
 الْحُكْمِ، فَالْتَصَّرَ، فَالْإِجْمَاعُ تَلَا
 بِحَسَبِ^(١) كَيْفِيَّةِ حُكْمٍ، وَسَبَقُ
 وَضَفًا وَحُكْمًا، وَالْفُرُوعُ اطَّرَدَتْ

الكتاب السابع (في الاجتهاد والإفتاء)

الباب الأول (في الاجتهاد)

١٣١٧ وَاسْتَفْرَغِ الْوُسْعَ^(٢) لِدَرْكِ حُكْمِ الشَّرْعِ فَهُوَ الْاجْتِهَادُ الْحُكْمِيُّ

(١) جاء في (جوهرة اللغة، ١/ ٢٧٧): «أَفْعَلَ ذَلِكَ بِحَسَبِ مَا أُولَيْتَنِي» مَفْتُوحُ السَّيْنِ. وَسَكَّنَهَا قَوْمٌ. وفي (الصحاح في اللغة، ١/ ١١٠): (قوله: «لِيَكُنْ عَمَلُكَ بِحَسَبِ ذَلِكَ»، أَي: عَلَى قَدْرِهِ وَعَدَدِهِ .. وَرَبَّهَا سَكَّنَ فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ). وفي (لسان العرب، ١/ ٣١١): (الْحَسَبُ وَالْحَسْبُ قَدْرُ الشَّيْءِ، كَقَوْلِكَ: الْأَجْرُ بِحَسَبِ مَا عَمِلْتَ وَحَسْبُهُ أَي قَدْرُهُ؛ وَكَقَوْلِكَ: عَلَى حَسَبِ مَا أَسَدَيْتَ إِلَيَّ شُكْرِي لَكَ، تَقُولُ أَشْكُرُكَ عَلَى حَسَبِ بَلَاءِكَ عِنْدِي أَي عَلَى قَدْرِ ذَلِكَ).

(٢) جاء في (لسان العرب، ٨/ ٣٩٢): (الْوُسْعُ وَالْوَسْعُ: الْجِدَّةُ وَالطَّاقَةُ).

الفصل الأول (في المجتهد)

المسألة الأولى:

- ١٣١٨ يُجْوزُ لِلنَّبِيِّ الاجْتِهَادُ
 ١٣١٩ لِلْفِعْلِ بِالرَّاجِحِ فِيمَا ظَنَّهُ
 ١٣٢٠ وَعَنْ أَبِي عَالِيٍّ مَعَ ابْنِهِ اِمْنَعَنْ
 ١٣٢١ قُلْنَا: بَلَى بِالْوَحْيِ؛ إِذْ بِهِ أَمْرُ
 ١٣٢٢ قُلْنَا: حُصُولُ الْيَأْسِ عَنْ نَصِّ يَرُدُّ
- «فَاعْتَبِرُوا» دَلٌّ، وَالْإِنْفِيَادُ
 وَهُوَ أَشَقُّ وَأَدْلُّ فِطْنَةً
 لِقَوْلِهِ جَلٌّ: «وَمَا يَنْطِقُ عَنْ»
 قَالَا: وَأَنَّهُ لَوَحْيٍ يَنْتَظِرُ
 أَوْ أَنَّهُ لِأَصْلِ فَرْعٍ لَمْ يَجِدْ

فَرْعٌ:

- ١٣٢٣ لَا يُخْطِئُ اجْتِهَادُهُ، وَإِلَّا
 لَوْ جَبَّ اتِّبَاعُهُ لَوْ زَلَا

الثانية:

- ١٣٢٤ وَرَأَوْا اجْتِهَادَ مَنْ قَدْ غَابَا
 ١٣٢٥ كَذَلِكَ الْحَاضِرُ؛ إِذْ لَا يَمْتَنِعُ
 ١٣٢٦ لِعُرْضَةِ [الْخَطَأِ] ^(١)، أُجِيبَ: اجْتِهَادًا
- عَنِ النَّبِيِّ فِي عَصْرِهِ صَوَابًا
 أَمْرٌ لَهُ بِهِ، وَقِيلَ: مُتَمَنِّعٌ
 بِالِإِذْنِ فِيهِ، وَالْوُقُوعُ اسْتِبْعَادًا

الثالثة:

- ١٣٢٧ لَا بُدَّ أَنْ يَعْرِفَ ذَا انْتِسَابٍ
 ١٣٢٨ كَذَلِكَ الْإِجْمَاعُ، وَالْقِيَاسُ
 ١٣٢٩ يَنْظُرُ وَلَغَةً وَنَحْوِ
 ١٣٣٠ حَالِ الرُّوَاةِ، ثُمَّ لَا يَحْتَاجُ
- لِلْحُكْمِ مِنْ سُنَّةٍ أَوْ كِتَابٍ
 وَشَرْطُهُ، وَكَيْفَ الْإِقْتِيَاسُ
 وَنَاسِخٍ وَمَانُسَخٍ، وَيَحْوِي
 لِلْفِقْهِ وَالْكَلامِ؛ ذَا نِتَاجٍ

(١) أَوْ: الْخَطَأُ.

الفصل الثاني (في حكم الاجتهاد)

- ١٣٣١ تَصَوِّبُ أَهْلَ الْاجْتِهَادِ حُكْمًا
 ١٣٣٢ عَلَى الْخِلَافِ أَنَّ كُلَّ صُورَةٍ
 ١٣٣٣ حُجَّةٌ قَطْعٌ أَوْ فَظَنٌّ وَاقِعٌ
 ١٣٣٤ اللَّهُ فِي الْحَادِثِ حُكْمٌ ثَابِتٌ
 ١٣٣٥ فَمَنْ يَجِدْهَا فَهُوَ الْمُصِيبُ
 ١٣٣٦ إِثْمًا؛ [إِذَا] ^(١) اجْتِهَادُهُ مَسْبُوقٌ
 ١٣٣٧ فَلَوْ يَكُنْ حَقًّا الْاجْتِهَادَانُ
 ١٣٣٨ وَصَحَّ أَنْ أَجْرَانِ بَلْ فَعَشْرُ
 ١٣٣٩ قِيلَ: فَلَوْ تَعَيَّنَ الْحُكْمُ، لَمَا
 ١٣٤٠ إِذَا بِمَا أُنْزِلَ؛ فَهُوَ يَأْتُمُّ
 ١٣٤١ قُلْنَا: فَلِلْحُكْمِ بِمَا ظَنَّ جُعِلَ
 ١٣٤٢ قِيلَ: فَلَوْ لَمْ تَقْضَ بِالْإِصَابَةِ
 ١٣٤٣ نَصَبُ الْمُخَالِفِ، وَزَيْدٌ نَصَبًا
 ١٣٤٤ قُلْنَا: الَّذِي يُمْنَعُ نَصَبُ الْمُبْطِلِ
- فِيهِ خِلَافٌ فِي الْفُرُوعِ، بَيَّنَّا
 يَخُصُّهَا حُكْمٌ عَلَيْهِ دَلَّتِ
 وَاخْتِيرَ مَا قَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ
 مُعَيَّنٌ دَلَّتْ لَهُ أَمَارَةٌ
 وَالْفَائِدُ الْمُخْطِئُ لَا يُصِيبُ
 بِهَا، وَلِلْحُكْمِ هِيَ الطَّرِيقُ
 إِذَا لَكَانَ اجْتِمَاعُ النَّقِیْضَانِ
 حَظُّ الْمُصِيبِ، وَسِوَاهُ أَجْرُ
 كَانَ الَّذِي خَالَفَهُ قَدْ حَكَمَا
 فِسْقًا وَكُفْرًا؛ دَلَّ «مَنْ لَمْ يَحْكَمْ»
 مَعَ الْخَطَا حُكْمٌ بِمَا قَدْ أُنْزِلَ
 لِلْكُلِّ، [مَا] ^(٢) جَازِلِذِي الْإِمَامَةِ
 مِنْ قَبْلِ الصَّدِّيقِ حِينَ انْتَصَبَا
 وَلَيْسَ مُخْطِئٌ إِذَا بِمُبْطِلٍ

(١) في (ق) و(ش) و(ف): إذا. وفي (ف) ما يشبه الشطب على الحرف الثالث، وفي الشرح في (ق)

و(ف) قال: (إذا اجتهداه). وهو الصواب؛ لأنه بداية الاستدلال على القول المختار.

(٢) في (ش): لما. ولا يصح معها الوزن.

فَرْعَان

الأول:

١٣٤٥ وَالزَّوْجُ إِن يَأْتِ بِلَفْظٍ وَيَرَى ذَاكَ كِنَايَةً، وَزَوْجُهُ تَرَى
١٣٤٦ ذَاكَ صَرِيحًا، فَلَهَا امْتِنَاعُ وَهَوْلُهُ الطَّلَبُ، وَالنِّزَاعُ
١٣٤٧ طَرِيقُ رَفْعِهِ بِأَنْ يُرَاجَعَا حَاكِمَا أَوْ مُحَكِّمًا، فَيُقْطَعَا

الثاني:

١٣٤٨ وَإِنْ تَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ إِذْ ظَنَّنَهُ^(١) فَسَخًا (أَيِ الْخُلْعِ) بِظَنٍّ أَنَّهُ
١٣٤٩ طَلَقٌ: إِنْ كَانَ الَّذِي مَضَى قُضِيَ فِيهِ بِحُكْمٍ قَبْلَهُ، لَمْ يُنْقَضِ

الباب الثاني (في الإفتاء)

المسألة الأولى:

١٣٥٠ يَجُوزُ لِلْمُجْتَهِدِ الْإِفْتَاءُ وَمَنْ مَقَّلَ دُوهُمْ أَحْيَاءُ
١٣٥١ وَالْخُلْفُ فِي تَقْلِيدِهِمْ لِلْمَيِّتِ إِذْ هُوَ لَا قَوْلَ لَهُ بِمُثَبَّتٍ
١٣٥٢ وَذَاكَ لِأَنَّهُ قَادِ الْأَجْمَاعِ عَلَى خِلَافِهِ، وَاخْتِيرَ غَيْرُ مَا خَلَا
١٣٥٣ إِذْ فِي زَمَانِنَا عَلَيْهِ أَنْعَقَدَا إجماعهم؛ إِذْ فَقَدُوا الْمُجْتَهِدَا

الثانية:

١٣٥٤ يَجُوزُ لِلْعَامِيِّ الْإِسْتِفْتَاءُ وَلَيْسَ لِلْمُجْتَهِدِ اسْتِفْتَاءُ
١٣٥٥ إِذْ هُوَ مَأْمُورٌ بِالْإِعْتِبَارِ وَلَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَعْصَارِ

(١) الوزن مكسور، وينضبط بإصلاحه هكذا: (إِنْ غَيَّرَ اجْتِهَادُهُ إِذْ ظَنَّنَهُ).

- ١٣٥٦ كُتِّفَ عَامِيٌّ بِالْاجْتِهَادِ إِذْ هُوَ يَسْتَضِرُّ بِاجْتِهَادِ
 ١٣٥٧ إِذْ هُوَ مَشْغُولٌ بِالْأَسْبَابِ، وَقَدْ
 ١٣٥٨ قِيلَ: فَمَا ذَكَرْتُمْ فِي الْمُجْتَهِدِ
 ١٣٥٩ قَالَ: «أَطِيعُوا اللَّهَ» ثُمَّ «وَأُولِي
 ١٣٦٠ هُوَ ابْنُ عَوْفٍ حِينَ عُثِمَانُ وَلِي:
 ١٣٦١ عَلَى الْخُصُوصِ «فَاسْأَلُوا»^(٢)؛ لَا يَدْخُلُ
 ١٣٦٢ مَحْمَلُهُ الْقَضَاءُ، وَالْمُرَادُ
- إِذْ هُوَ يَسْتَضِرُّ بِاجْتِهَادِ
 تَقْوُتُهُ مَعَاشٍ إِذَا اجْتَهَدَ
 عَارِضُهُ عُمُومٌ «فَاسْأَلُوا»، وَقَدْ
 الْأَمْرُ مِنْكُمْ»، [وَلَقَدْ]^(١) قَالَ الْوَلِيُّ
 «وَسِيرَةِ الشَّيْخَيْنِ»، قُلْنَا: فَاحْمِلِ
 مَا بَعْدَ الْاجْتِهَادِ، وَالثَّانِي اجْعَلُوا
 مِنْهَا لِرُومِ الْعَدْلِ، لَا اجْتِهَادُ

[الثالثة]^(٣):

- ١٣٦٣ وَإِنَّمَا يَجُوزُ فِي الْفُرُوعِ
 ١٣٦٤ وَهُوَ مَحَلُّ نَظَرٍ وَتَمَّتِ
 ١٣٦٥ عِدَّتُهَا أَلْفٌ ثَلَاثُمِائَةً
 ١٣٦٦ ثُمَّ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ السَّرْمَدِي
- وَالْخُلْفُ فِي الْأُصُولِ ذُو تَفْرِيعٍ
 فَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى التَّسْتِيْمَةِ
 أَيْضًا وَسِتُّونَ تَلِي مَعَ سَبْعَةٍ
 عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى مُحَمَّدٍ

(١) فِي (ق) وَ(ف): وَقَدْ.

(٢) كَذَا فِي (ش). لَكِنْ فِي (ق، ف): وَاسْأَلُوا.

(٣) لَيْسَتْ فِي (ق) وَ(ف).